جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

محاضرات مقدمة لطلبة الماستر السنة الثانية

تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية

مقياس:

الثقافة الاستراتيجية والأمن

إعداد الأستاذة:

د. آسيا لعمراني

السنة الجامعية: 2019-2020

برنامج المقياس:

مقدمة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي (تحديد المصطلحات)

1- ماهية الثقافة
2- ماهية الاستراتيجة
3- ماهية الأمن
4- ماهية الثقافة الإستراتيجية
5- الثقافة الإستراتيجية والدراسات الأمنية

المحور الثاني: الإطار الفكري والنظري في تفسير الثقافة الإستراتيجية

1-وظائف الثقافة الإستراتيجية
2-مكونات الثقافة الإستراتيجية
3- مصادر الثقافة الإستراتيجية
4-الاستمرارية و التغير في الثقافة الإستراتيجية
5-التفسير النظري للثقافة الإستراتيجية (الأجيال الثلاثة)

المحور الثالث: نماذج عن الثقافات الإستراتيجية

1- الثقافة الإستراتيجية الصينية
2- الثقافة الإستراتيجية الروسية
3- الثقافة الإستراتيجية الأمريكية
4- الثقافة الإستراتيجية الألمانية
5- الثقافة الإستراتيجية الجزائرية

الخاتمة:

مقدمة:

تعتبر الثقافية من بين أهم المفاهيم المطروحة في الدراسات الاستراتيجية، حيث وجدت في أشكال مختلفة لمئات السنين في كتابات "توسوديد" Thucydides و "سان تزو" Sun Tzu ، خاصة وأن الثقافة تؤثر على سياسة الأمن القومي للدول، وهو ما تم التأكيد عليه في أعمال "جاك سنايدر" خلال الحرب الباردة، من خلال الإشارة إلى الصلة الرئيسية بين الثقافة السياسية والسلوك الاستراتيجي.

وبهذا أصبح مفهوم الثقافة الاستراتيجية يستخدم على نطاق واسع في مجال العلاقات الدولية ، وتحديدا مختلف الجهود المبذولة لشرح السلوكيات الاستراتيجية المميزة للدول من خلال الإشارة إلى خصائصها الإستراتيجية المتباينة.

انطلاقا مما سبق ذكره، تكمن أهمية الثقافة الاستراتيجية كونها تترجم كيفية فهم وتفسير سلوك الدولة العسكري على مستوى العلاقات الدولية ، وكيفية تحديد تصرفات معينة في سياق تاريخي أوسع لبعض الدول، وبالتالي، كيفية التنبؤ بشكل أفضل بسلوك الدولة. فالثقافة الاستراتيجية ليست عقيدة ، ولا عملية مقيدة يمكن من خلالها النظر إلى الماضي أو المستقبل. إنها أداة مفيدة لفهم كيف وما هي الظروف التي بموجبها تحدد الدولة الوسائل والغايات المناسبة لتحقيق أهدافها الأمنية. كما أن الثقافة الاستراتيجية بإمكانها أن تفسر لنا طبيعة التغير في إدراك الدول في إطار النظام الدولي.

وفيما يتعلق بأهداف الثقافة الاستراتيجية، فإن هذه الأخيرة توفر لنا عملية تحليلية يمكن من خلالها النظر بشكل أفضل إلى الاستمرارية الكامنة وراء الأزمات الدولية ودوافع تصرفات الدولة، والتي غالبا ما يتم دعمها من قبل ميل الدولة التاريخي للحفاظ على مناطق نفوذها، حيث يمكن أن تترك الثقافة الإستراتيجية إرثا دائما في التفكير الاستراتيجي للدولة لعقود. فالثقافة الاستراتيجية هي في الأساس محاولة لدمج الاعتبارات الثقافية والذاكرة التاريخية التراكمية وتأثيرها في تحليل السياسات الأمنية للدول والعلاقات الدولية.

ومن خلال هذه المحاضرات سنحاول تحليل الثقافة الاستراتيجية بداية من تحديد الإطار المفاهيمي، والتركيز على المصطلحات المفتاحية المتمثلة في الثقافة والاستراتيجية والأمن، ومن ثم التطرق إلى تحليل الثقافة الاستراتيجية في جانبها الفكري والنظري، وصولا إلى طرح نماذج من الثقافات الاستراتيجية ومعرفة مدى تأثير ثقافات بعض الدول على سلوكها الاستراتيجي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي (تحديد المصطلحات)

1- ماهية الثقافة

2- ماهية الاستراتيجة

3- ماهية الأمن

4- ماهية الثقافة الاستراتيجية

5- الثقافة الاستراتيجية والدراسات الأمنية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي (تحديد المصطلحات)

هناك جدل كبير فيما يتعلق بتحديد مفهوم الثقافة الاستراتيجية، إذ لا يزال هناك قدر كبير من الالتباس فيما يتعلق بهذا المفهوم، ومفاهيم أخرى ذات الصلة مثل الاستراتيجية والأمن وكيفية استخدامها في سياق البحث الأكاديمي. فهناك العديد من التعاريف التي جاءت ضمن افتراضات علمية ضيقة، الأمر الذي يستوجب التطرق إلى هذه التعاريف وإيجاد العلاقة فيما بينها للوصول إلى تحديد تعريف واضح للثقافة الاستراتيجية.

1-ماهية الثقافة:

تعتبر الثقافة سلوك اجتماعي يعكس صورة المجتمعات البشرية، وبعض جوانب السلوك الإنساني والممارسات الاجتماعية المادية والمعنوية، كما أن هناك تنوع في الثقافات بين الدول ناتج عن خصوصية كل دولة بحكم موقعها الجغرافي أو تاريخها الماضي، ومن هنا يمكن القول أن الثقافة أخذت عدة دلالات خاصة وأنها تشكل أساس بناء المجتمعات، مما يستوجب الوقوف عند تحديد هذا المفهوم.

- **التعريف اللغوي:**

الثقافة لفظة مشتقة من الكلمة اللاتينية Cultura الذي يعني الاهتمام بالأرض، أي تهذيب الأرض وإنباتها وتنمية محصولاتها.

وفي لسان العرب في المجلد العاشر:" يقال ثقف الشيء وهو سرعة التعلم".

أما في "دائرة المعارف القرن العشرين/ المجلد الثاني"، يقال: " ثقف يثقف ثقافة: فطن وحذق، وثقف العلم في أسرع مدة أي أسرع أخذه، وثقفه ثقفا: غلبه في الحذق، والثقيف: الحاذق والفطن".

والقواميس الحديثة تقول: " ثقف ثقافة: صار حاذقا خفيفا، وثقف الكلام فهمه بسرعة".[1]

وبالتالي يحمل الفعل ثقف عدة معاني مثل الفطنة والذكاء والتهذيب.

---

[1] مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**. (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، ط4، 1984، ص19.

و وردت كلمة "ثقف" في القرآن الكريم في قوله تعالى: وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلاَ تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاء الْكَافِرِينَ". سورة البقرة(الآية 191).

بمعنى اقتلوهم حيث وجدتموهم أو أدركتموهم أو صادفتموهم أو ظفرتم بهم.

وفي آيات أخرى من القرآن الكريم، في قوله تعالى:

" ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِى كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴿٥٦﴾ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٥٧﴾" .سورة الأنفال (الآيتين 56-57).

أي إن واجهت هؤلاء الناقضين للعهود والمواثيق في الحرب، فشتت جمعهم ليكونوا عبرة للآخرين، فلا يجرؤون على مثل الذي أقدم عليه السابقون.

- **التعريف الاصطلاحي:**

هناك عدة تعاريف لبعض المفكرين والباحثين الذين حاولوا إعطاء توضيح لمفهوم الثقافة، أهمها:

تعريف "إدوارد تايلور" Edward Burnet Tylor (1832-1917) عالم الأنتروبولوجيا البريطاني، والذي قدم تعريف للثقافة والحضارة بأنها: "الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع".[1]

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص بعض عناصر الثقافة:

- البعد الاجتماعي في حياة الانسان ، حيث تشمل الثقافة المعتقدات والقيم .
- الثقافة مكتسبة ، حيث يكتسبها الفرد من مجتمعه أو البيئة التي يعيش فيها، فهي ليست من الوراثة البيولوجية.
- تتميز الثقافة بالبعد الجماعي، فهي تنتقل عبر المجتمعات (الانبهار، التنوع، الاستعمار).

[1] دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**. (ترجمة: منير السعيداني)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007، ص31.

- الثقافة قابلة للتطوير والتكامل لأنها مرتبطة بتطور المجتمع ووسائل تواصله.

من الملاحظ أن تايلور لم يفرق بين الحضارة والثقافة، التي اعتبرها مجموعة الرموز التي تميز كل المجتمعات البشرية، حيث تشترك في مقومات ثقافية متشابهة، والتي من خلالها توجد نماذج ثقافية خاصة بكل مجتمع بشري.

تعريف "كلود ليفي ستروس" Claude Lévi-Strauss يعرف الثقافة كالتالي: "يمكن اعتبار كل ثقافة مجموع أنساق رمزية تتصدرها اللغة وقواعد التزاوج والعلاقات الاقتصادية والفن والعلم والدين. كل هذه الأنساق تهدف إلى التعبير عن بعض أوجه الحقيقة الطبيعية والحقيقة الاجتماعية، وأكثر من ذلك إلى التعبير عن العلاقات التي ترتبط بها كل من هاتين الحقيقتين بالثانية، وتلك التي ترتبط بها الأنساق الرمزية ذاتها بعضها ببعض".[1]

ربط ليفي ستروس الثقافة بالأنساق الرمزية الموجودة داخل المجتمع مثل اللغة والدين والفن والعلم ، وجميع العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد.

تعريف "مالك بن نبي" للثقافة بأنها: "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه".[2]

من خلال هذا التعريف حاول مالك بن نبي أن يحدد مفهوما شاملا، أي أن الثقافة هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته، فهي سلوك الفرد في المجتمع.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في إطار عقد مؤتمر عالمي في المكسيك عام 1982 بأنها: " جميع السمات الروحية والمادية والفكرية

[1] نفس المرجع، ص ص 77-78.

[2] مالك بن نبي ، مرجع سابق. ص74.

والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات."[1]

شددت هذه المنظمة على أن الهوية الثقافية هي الدفاع عن التقاليد والتاريخ والقيم الأخلاقية والروحية التي خلفتها الأجيال السابقة، فالثقافة هي كل ما يميز شعبا من الشعوب عن غيره، لذلك يتوجب احترام التنوع الثقافي في المجتمعات من خلال الحوار والتعاون المتبادل.

وبصفة عامة، يمكن القول أن الثقافة هي مجموعة العادات والتقاليد والقيم المكتسبة في المجتمع بمرور الوقت، وهي قابلة للتغيير والتطور عبر الأجيال.

- **الفرق بين الثقافة والحضارة:**

لا بد من الإشارة إلى أن بعض تعاريف الثقافة لم تفرق بين هذه الأخيرة و بين الحضارة (المشتقة من الكلمة اللاتينية Civites التي تعني مدنية)، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين عدد من الاتجاهات وفق ما يلي[2]:

الاتجاه الأول: يرى أن "الثقافة" و"الحضارة" مصطلحان يعنيان الشيء نفسه، وهو الاتجاه الذي ظل سائدا لفترة طويلة في الفكر الفرنسي والألماني والأمريكي، حيث استمر استخدام مصطلح Civilization للدلالة على الحضارة والثقافة معا دون تمييز.

الاتجاه الثاني: يرى أن الحضارة تقتصر على الشق المادي فقط من الثقافة، باعتبارها الكل الاجتماعي الذي يشمل ما هو روحي ومعنوي، أخلاقي وفكري، وما هو مادي أيضا، وعليه فإن هذا الاتجاه يعتبر الحضارة جزءا من الظاهرة المجتمعية الأشمل، أي الثقافة.

---

[1] عبد السلام المسدي، **مراجعات في الثقافة العربية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017، ص4.

[2] فؤاد سعيد، فوزي خليل، **الثقافة والحضارة مقاربة بين الفكرين الغربي والإسلامي**. دمشق: دار الفكر، ط1، 2008، ص ص 35-37.

الاتجاه الثالث: يرى أن الثقافة والحضارة يعبران عن شيئين مختلفين، لا يحتوي أحدهما على الآخر، رغم حقيقة ارتباطهما وتأثرهما بعضهما ببعض، فالثقافة تعبر عن الجانب المعنوي فقط من الوجود الاجتماعي (الدين والقيم والأخلاق والقانون والفنون والأفكار...)، بينما تعبر الحضارة عن الجانب المادي. أما طبيعة العلاقة بين الجانبين فتختلف من مدرسة فكرية إلى أخرى، حيث مال البعض (الاتجاه المثالي) إلى اعتبار الثقافة هي الأساس الذي يحدد شكل الإنتاج المادي والفني في مجتمع ما، بينما يميل البعض الآخر (الاتجاه المادي الماركسي) إلى اعتبار الجانب المادي هو الذي يحدد الجانب المعنوي والفكري، ويخص بالاهتمام طبيعة أدوات الإنتاج، وينظر للتناقض بين تطور أدوات الإنتاج وتخلف علاقات الإنتاج السائدة باعتبارها المحرك للتطور الاجتماعي والحضاري.

الاتجاه الرابع: (وهو الاتجاه الراهن في الغرب) يميل إلى اعتبار الحضارة هي مجمل الإنجاز المادي والمعنوي لمجتمع ما، بينما يقصر هذا الاتجاه مدلول الثقافة على الجانب المعنوي (الديني والأخلاقي والفكري والفني) من الإنجاز المجتمعي العام، وبذلك تصبح الثقافة جزءًا من الكيان الكلي (المعنوي والمادي) المسمى بالحضارة.

مما سبق ذكره، يتبين أن الحضارة بناء مادي ومعنوي، فأما المادي فيتمثل في منجزات الحضارة من معدات وأجهزة وتكنولوجيا وأبنية وهو ما يسمى عالم الأشياء، والجانب المعنوي يتمثل في مفهوم الثقافة بأبعاده ومستوياته المتعددة، والذي يعبر عنه عالم الأفكار، وهذا يعني هنا بناء متكامل ومترابط[1].

وبهذا يمكن القول، أن الثقافة والحضارة مفهومين مختلفين، إلا أنهما متداخلين، حيث تبقى العلاقة بينهما علاقة تفاعلية، أي علاقة تأثير متبادل.

2-ماهية الاستراتيجية:

[1] نفس المرجع، ص 127.

تعد الاستراتيجية من أكثر المفاهيم التي أثارت جدلاً في ميدان السياسة، لاسيما الاختلاف حول حقيقة المعنى الذي يمكن أن تستخدم في نطاقه، وعلى الرغم من ظهور هذا المفهوم وتطوره في العلم العسكري، حيث كان هذا المفهوم مرتبط بوجود عدو تسعى أي دولة لمحاربته بأي طريقة، وتكون المعركة إحدى خياراتها. وفي القرن العشرين انتقل استخدام المصطلح من القادة العسكريين إلى مراكز الدراسات الأكاديمية، والتي بدأت مرحلة جديدة من التنظير والتوثيق لهذا الأسلوب، كما تم نقلها إلى حقول المعرفة الأخرى كالعلوم السياسية.

- **التعريف اللغوي:**

تعتبر الحضارة اليونانية مهد الأصول المعرفية لمصطلح "الاستراتيجية "Strategy"، الذي يدل عن الأداء الجيد للقيادة وفن التدبير العام لشؤون السياسة، فهي كلمة ليس لها مرادف في اللغة العربية وهي منقولة بلفظها الأصلي "strategia"، والذي بدوره مأخوذ من ذلك اللقب الذي كان يحمله أعضاء مجلس الشيوخ "strategos"، وهي كلمة مركبة من Stratos التي تعني القوات، ولفظة "Ago" التي تعني القيادة، ومن هنا يمكننا إستخلاص المعنى الكلي للمفهوم إلى "**قيادة الجيش**". وهذا يعني أن الاشتقاقات الاصطلاحية المختلفة لمفهوم "الاستراتيجية" تشترك في معنى واحد وهو فن قيادة الجيوش من أجل تحقيق الهدف الأساسي "كسب الحروب"[1].

كما يشير هذا المصطلح إلى الصفات التي يجب أن يتميز بها قائد الجيش، مثل الدهاء والتظليل والمباغتة، ومفاجأة العدو لتحقيق النصر المنتظر.

- **التعريف الاصطلاحي:**

لا يوجد تعريف واحد للاستراتيجية ، كما أن معظم التعاريف جاءت لتؤكد على التخصص العسكري لاستخدام مصطلح الإستراتيجية ، أهمها:

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**. عمان–الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 17.

تعريف "سان تزو" Sun Tzu (جنرال صيني وخبير عسكري وفيلسوف)، يعتبر أشهر من كتب في الاستراتيجية، حيث ذاع صيته بسبب عبقريته العسكرية التي اشتهر بها، و كتب مجموعة من المقالات العسكرية الإستراتيجية، حملت اسم كتاب " فن الحرب". كان يحترف فن "قوة الإقناع" ويعتبر أبو "الحرب الخاطفة". يفضل سان الفوز بلا قتال بقدر المستطاع أو على الأقل الفوز في المعركة الأسهل أولا. استراتيجيته تركز على إيجاد أسهل الطرق لتحقيق الهدف المحدد، حيث قال: "وعندما نفشل في تحقيق أهدافنا نلوم أنفسنا، فأحيانا نعتقد أننا لم تكن لدينا رغبة كافية فيما نريد، أو أننا لم نملك الإرادة الكافية لتحقيقه. لكن في كثير من الحالات، لا يكون الفشل نتيجة لضعف قوة الإرادة بل لضعف الاستراتيجية"[1].

للإشارة فإن كتابه ترجم إلى عدة لغات عالمية، وكان بعض القادة العسكريين يطبقون خططه الحربية مثل نابليون بونابارت.

تعريف "كارل فون كلاوزفيتز" Carl von Clausewitz يعرف الإستراتيجية بأنها: "استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب[2] . أي يتوجب على الاستراتيجي أن يحدد غاية لمجمل الجانب العملياتي للحرب، على أن يتوافق مع هدفها. مؤكدا على أهمية ذهاب الاستراتيجي إلى الحملات بنفسه، إذ يسهل عندها إصدار الأوامر المفصلة في الساحة، ويسمح بتعديل الخطة العامة وفقا للتحولات المستمرة.

وكان كلاوزفيتز قد أكد حقيقة أن للحرب قواعدها الخاصة بها، ولكن ليس لها منطقها الخاص بها وحدها". كما أكد أيضا أن الحرب: "استمرار لسياسة الدولة مع استخدام وسائل وأساليب أخرى".[3]

---

[1] سون اتزو، **فن الحرب**. (تقديم: أحمد ناصيف)، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2010.

[2] كارل فون **كلاوزفيتز** ، **عن الحرب**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (ترجمة سليم شاكر الإمامي)، ط1، 1997،ص 245.

[3] ادوارد ميدايرل، **رواد الإستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكافلي إلى هتلر**. (ترجمة : محمد عبد الفتاح إبراهيم)، الكتاب الثالث، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، (د.ت.ن)، ص 18.

اقتصر تحديده لمعنى الإستراتيجية باستخدام المعارك فقط، أي تكريس كل الإمكانيات في الحرب وتحقيق الحل الحاسم بقوة السلاح.

تعريف "ليدل هارت" عرف الإستراتيجية بأنها :"فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة "[1].

تعريف "هيدلي بول" Hedley Bull، يرى أن "الاستراتيجية في معناها العام هي فن أو علم صياغة الأدوات لتعزيز الأهداف في حقل النزاع، وفي معناها الخاص الذي استخدمه هنا، تعني الاستراتيجية القابلية للتبادل مع 'الاستراتيجية العسكرية'. إنها فن أو علم استغلال القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة المفترضة".[2]

تتقاطع تعاريف كل من "ليدل هارت" و"هيدلي بول" مع التعريف الذي قدمه كلاوزفيتز للاستراتيجية، فيما يتعلق بتحقيق أهداف السياسة من خلال استخدام القوة العسكرية.

تعريف "أندري بوفر" André Beaufre ، (المحلل العسكري) تشير الإستراتيجية حسبه إلى "فن جدلية الوصايا باستخدام القوة لحل نزاعها" (في مؤلفه مقدمة إلى الإستراتيجية عام 1963). في الواقع ، الإستراتيجية هي فن. إنه الفن العسكري. إنها ممارسة التفكير المنطقي يعني: الغايات من أجل أن تسود في صراع. الاستراتيجية هي الصراع ، وبالتالي الحرب. يجب أن تؤدي الإستراتيجية إلى إقناع أو هزيمة الخصم. يمكن أن تكون الاستراتيجية أيضا علما ، مما يجعلها أكثر تحديدا "فنا قائما على العلم".[3]

تعريف "أنطوان هنري جوميني" Antoine-Henri Jomini: الاستراتيجية هي كلمة استخدمت أصلا في الحياة العسكرية وتطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني فن

---

[1] كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الإستراتيجية**، بغداد 1988 ، ص 89.

[2] Hedley Bull, «Strategic Studies and Its Critics," in International Security, ed. Barry Buzan and Lene Hansen, vol. 1, The Cold War and Nuclear Deterrence (Los Angles, London, New Delhi, Singapore: Sage Library of International Relations, 2007), p. 106.

[3] « Qu'est-ce que la Stratégie ? », 6 septembre 2014 :
http://defense-active.over-blog.com/article-qu-est-ce-que-la-strategie-124518282.html

القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الاحتمالات المختلفة فيها واختيار الوسائل الرئيسة المناسبة لها، كالتكتيك الذي يعد بمثابة الطريقة المثلى للتنفيذ[1].

وبالرجوع إلى المفهوم التقليدي للاستراتيجية ، فإن هذه الأخيرة تتطرق إلى جميع الأنشطة من أجل المجهود الحربي.

تعريف "محمد إبراهيم زيد": أورد في إحدى دراساته في كلية العلوم الأمنية بجامعة نايف، مجموعة من التعاريف لمصطلح "الاستراتيجية"، وكان الغالب في التفسير، التعريفات التي لها علاقة بالجوانب السيادية أين تستخدم القوة لفض النزاعات بينهما." وتعرف بأنها: "فن توزيع جميع الوسائل والإمكانات المتاحة بما فيها الإمكانات العسكرية لتحقيق أهداف سياسية". وتعرف بأنها: "علم وفن تحقيق الغايات الأمنية العليا بالاستخدام الأمثل والإمكانات المتاحة". [2]

الملاحظ أن أغلب التعاريف التي تم إدراجها حول الاستراتيجية تعتبر متشابكة ومتداخلة، فهناك من يعتبرها فن وهناك من يعتبرها علم وهناك من يعتبرها تعني الاثنين معا.

- **الاستراتيجية فن أم علم؟**

قبل الإجابة عن التساؤل، لا بد من الإشارة إلى أن هذا التساؤل طرح فيما يتعلق بمفهوم الحرب ما إذا كا فنا أم علما. فإذا كان كلوزفيتز يعتبر الحرب كعلم ، محدثا موضوعا للدراسة ، فإن Sun Tzu يعتبرها فن ، من خلال تحديد طريقة استراتيجية. بالنسبة لتزو ، فإن أي معركة هي في الواقع أمر ترفيهي"لا يسعى الجنرال إلى تكرار مآثره ، بل يسعى إلى الاستجابة بجهازه إلى مجموعة متنوعة من الظروف غير المحدودة" (الفصل 6). ومع ذلك ، فكل شيء ليس ميكانيكيًا عند كلاوزفيتز، بالنسبة للآخر ، فإن الآلية التي تحث مبدأ الخلل يطيع القواعد التي هي بالتأكيد ضيقة في بنيتها ، ولكنها في نهاية

[1]Jomini, La stratégie est l'art de faire la guerre sur la carte, d'embrasser tout le théâtre de la guerre. Précis de l'art de la guerre, 1839.

[2] محمد إبراهيم زيد، **الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية للدول العربية**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991، ص ص 10-12.

المطاف مواتية للغاية للإبداع وحرية العقل. بينما يتفق معظم الخبراء الاستراتيجيين على أن المحاربين العظام لديهم "عبقرية عسكرية" ، فإن تعريفهم للأخير ليس ثابتا. في حالة كلاوزفيتز و تزو ، يمكننا أن نعتبر أنه يتكون من الحدس والنظرة التكتيكية والتحليل والإبداع. لكن بنسب مختلفة، تم التوصل أخيرا إلى الاستنتاج بأن الخبير الاستراتيجي الصيني اعتبرها فنا ، ولكن كان له أيضا نصيب من العلم[1].

خصص كلاوزفيتز الفصل الثالث بأكمله من كتابه الثاني لهذا السؤال. موقفه يبدو للوهلة الأولى بسيطا: "من الواضح من كل هذا أنه أكثر دقة أن نقول فن الحرب من علم الحرب. (الكتاب الثاني، الفصل 3). ومع ذلك، فإن موقفه ليس واضحا تماما. إذا كانت ممارسة الحرب تمثل جانبا من الإبداع لا يمكن إنكاره ، فإن الخبير البروسي يرجح على الفور: "نحن لن نتردد في القول أن الحرب ليست فنا ولا علما بالمعنى الحقيقي للكلمة [...] ونحن نقول أن الحرب ليست في مجال الفنون والعلوم، ولكن هذا من الوجود الاجتماعي. [...] إن الفرق الأساسي هو أن الحرب ليست نشاطا من إرادة تطبيقها على مادة خاملة، كما هو الحال في الفنون الميكانيكية، أو [...] العقل البشري وحساسية الإنسان في الفنون الجميلة ، ولكن إلى كائن يعيش ويتفاعل. (الكتاب الثاني ، الفصل 3)[2].

تقليديا، تم تعريف الاستراتيجية من خلال جوهرها العسكري من خلال ربطها بالحرب. فبالنسبة إلى "ليدل هارت" ، مثل "رايموند آرون" ، فإن الاستراتيجية هي "فن استخدام القوات العسكرية لتحقيق النتائج التي وضعتها السياسة" ، التي أشار إليها كلاوزفيتز "الحرب هي استمرار للسياسة عن طريق وسائل أخرى ". يعيد "أندري بوفر" صياغة هذا التعريف للاستراتيجية بأنها "فن دمج القوة لتحقيق أهداف السياسة". وبالتالي تأطير الحرب على المستوى السياسي–العسكري. فالاستراتيجية هي "أعلى مستوى لإدارة الصراع" ، "هو المستوى الذي يتم فيه إجراء العمليات العسكرية وإعدادها على أعلى مستوى من القيادة (الاستراتيجية العسكرية)" و "مستوى أولئك الذين يقررون الحرب".

[1] « Qu'est-ce que la Stratégie ? », Op.Cit.

[2] كلاوزفيتز ، **مرجع سابق**، ص 246.

الذين يضمنون السلوك الكلي (إستراتيجية الحكومة) ". بالمعنى الدقيق للكلمة ، الاستراتيجية تعني إدارة الحرب وفن استخدام القوة العسكرية[1].

يهدف الفن وفقا لـ كلاوزفيتز إلى قوة إبداعية وإلى العلم والمعرفة. وإذا اعتبرنا أن كل عمل فكري هو فن، فسيكون من الدقة أن نقول فن الاستراتيجية أكثر من علم الاستراتيجية. وإن كان أغلب المفكرين يعتبرونها فنا وعلما.

- **الفرق بين الاستراتيجية والتخطيط:**

التخطيط اصطلاح حديث لمجموعة فعاليات مارسها البشر منذ قديم الزمان، فالإنسان يفكر في مستقبله كلما شعر ضرورة بأن يحتاط لغده وأن يتجنب ما لا يرغب كلما استطاع إلى ذلك سبيلا. فلا يمكن تحقيق الأهداف إلا بوضع الخطط المناسبة وتهيئة البرامج اللازمة التي بواسطتها يمكن تنفيذ الخطط وتحقيق الأغراض الأساسية المبتغاة منه. إذ لا توجد هناك خطط بدون مصالح، وبالمقابل لا توجد مصالح بدون خطط، لأن التخطيط عملية مرتبطة ارتباطا لا ينفصل بمصالح وحاجات ومطالب تفرض التفكير بها، وخلق الوسائل التي من خلالها يمكن تحقيقها وتنفيذها، فتحديد الأهداف والمصالح من التخطيط هي جزء أساسي من عملية التخطيط.

مما تقدم فإن ممارسة التأثير الإيجابي في البيئة ينطوي على جانبين أساسيين أولهما، الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وثانيهما، التخطيط العقلاني لكيفية ترجمة هذه الأهداف إلى واقع ملموس. وعليه فإن التخطيط في السياسة الخارجية وبالشكل الدائم والبعيد عن العشوائية يعطي القوة والنفوذ، كذلك يعبئ الأمن ويعمل على تحقيق المصالح القومية. لذا فإن التخطيط ضمن سياقه الاستراتيجي، هو اختيار أهداف معينة قصدا وتحقيقها بصورة منظمة فعلا. إلى جانب ذلك فإنه التفكير الرامي إلى تطويع المستقبل من خلال الاستعداد المسبق تحقيقا لهدف محدد عبر وسائل معينة، وبهذا يصبح التخطيط

[1] « Qu'est-ce que la Stratégie ? », Op.Cit.

وسيلة لإنجاز غاية وليس غاية بحد ذاتها. وعليه فإن الأفعال والحراكات التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة بحاجة إلى ضبط وتنظيم وتنسيق، فالأهداف لا يقتصر إنجازها على وجود فعل، وإنما يجب أن تكون هناك خطة أو خطط يستكمل بها الفعل مقوماته لتحقيق أهدافه، وإن الخطط بحاجة إلى الوسائل. كما أن عملية الجمع بين الهدف والوسيلة من خلال التخطيط تفرض بدورها توفر عنصر القدرة، وهذه الأخيرة تنطوي في الواقع على فن ومهارة استخدامها، أي المهارة في تطويع الوسيلة. ومن هنا يدرك مفهوم التوظيف لبلوغ الأهداف، أو المهارة في تكييف الوسيلة مع الهدف الاستراتيجي، فالتخطيط على مستوى التوظيف لمشكلة معينة أو وضع محتمل، يحدث في نطاق التحليل الشامل لكل ردود الفعل والتأثيرات القريبة والبعيدة التي يحتمل أن يؤدي إليها الأخذ بحلول معينة بالنسبة إلى الأهداف المعتمدة لاستراتيجية الدولة، أي أن التخطيط لتلك المشكلات والاحتمالات لا يجري بشكل منفصل عن الأوضاع العامة لهذه الاستراتيجية وإنما كجزء لا يتجزء منها [1].

- **الفرق بين الاستراتيجية والتكتيك:**

يجب تمييز الاستراتيجية عن التكتيكات ، التي تستخدم القوة (الصدمة والنار) على وجه التحديد. "إن التكتيك العسكري يتميز بسيادة القوة " (حسب هيرفي بيجاري). ولكن ، "في حالة النصر التكتيكي، فإن الاستراتيجية تبقى خاضعة" (حسب مولتكه). في الواقع إذا تم كسب معركة (على المستوى التكتيكي) ، فإن هذا النصر يمكن أن يؤثر على مسار الحرب (المستوى الاستراتيجي). وفق كلاوزفيتز " التكتيك يوجه نحو القتال، في حين تربط استراتيجية لأغراض الحرب". يميز بوفر الإستراتيجية من التكتيكات واللوجستيات ، والتي هي "مزيج من الأشياء المادية". بالنسبة له، "تكتيك أو فن استخدام الأسلحة في الكفاح من أجل الحصول على أفضل أداء" و "اللوجستية هو علم الحركة

[1] عادل عبد الحمزة ثجيل، "أثر التوظيف الاستراتيجي في تحقيق أهداف الدولة". مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، العددان38-39، ص ص 205-206.

والإمدادات." وإن كان بوفر يصر على أن الاستراتيجية هي "جزء الإلهي" للحرب، ولكن من الضروري أن تتجاوز موادها الكلاسيكية وبالمعنى السياسي[1].

وبتعبير آخر، فإن التكتيك يكون في إطار الاستعداد لكسب المعارك أي محدد، بينما الاستراتيجية توجه في إطار كسب الحروب أي في إطار شامل. (المثال الشهير: إذا خسرنا المعركة فهذا لا يعني أننا خسرنا الحرب).

من خلال التعاريف السابقة للاستراتيجية، أكدت الدراسات الأولية أن الإستراتيجية تعنى بالحرب والتأهب للحرب ثم إدارة الحرب . وهي في أضيق معانيها مجموعة الأفكار والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرسومة، وفق الإمكانيات المتاحة. كما تحتل الاستراتيجية موقعا وسطا بين السياسة والخطة، وتستخدم الاستراتيجية في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتكتيك.

3-ماهية الأمن:

لقد اعتبر مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة أكثر تحديدا على مستوى الدولة القومية في المقام الأول، وبشكل يكاد يكون حصريا من خلال منظور عسكري. وارتبط مفهوم الأمن ارتباطا وثيقا بالنظرية الواقعية التي تركز على سلوك الدول في ضمان الأمن بالوسائل العسكرية.

- **التعريف اللغوي:**

المعنى الإتمولوجي اللاتيني للأمن Sécurité يوحي إلى التناقض الجوهري بين الجزء Sine و الذي معناه "بلا أو دون Sans " ، و الجزء Cura و معناه " عناية "

[1]« Qu'est-ce que la Stratégie ? », Op.Cit.

soin، اللفظتين تكونان مع بعضهما معنا غريبا للأمن "دون عناية أو غياب العناية ". وبالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف[1].

وفي اللغة العربية اشتقت كلمة الأمن من "الأمان والأمانة بمعنى، قد أَمِنْتُ فأنا أَمِنٌ، وآمنْتُ غيري من الأَمْن و الأَمَان، والأَمْنُ ضد الخوف والأَمَانَة ضد الخيانة ... والمأمَنُ موضع الأَمْن، و الأَمْنُ المستجير ليأمَنَ على نفسه".[2]
وفي تعريف "المعجم الوسيط" : " أمِنَ أَمْناً، وأَمَاناً، وأَمَانَة، وأَمَناً، وإِمْناً، وأَمَنَةً: اطمأَنَّ وَلم يَخَفْ، فهو آمِنٌ، وأَمِنٌ، وأَمِينٌ. يقال: لك الأَمانُ: أَي قد آمنْتُك. و البلدُ: اطْمَأَنَّ فيه أَهلُه".

كما ذكر الأمن في القرآن الكريم، في قوله تعالى:
"لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ﴿٤﴾" (سورة قريش).

وكان مما امتن الله به على قريش نعمة الأمن هذه. فهم آمنون في بلدهم، وفي رحلات قوافلهم في الشتاء والصيف إلى اليمن وإلى الشام. فأمرهم تعالى بعبادة رب هذا البيت الذي أنعم عليهم بنعمة الأمن والأمان.
فالأمن يعني انتفاء الخوف والفزع.

- **التعريف الاصطلاحي:**

تقليديا حدد مفهوم الأمن على أنه:" حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها، باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح..."[1] .

---

[1] Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", La revue internationale et stratégique, n°:52, hiver 2003- 2004,p.35.

[2] ابن منظور، لسان العرب. ج3، ص21.

ومع نهاية الحرب الباردة أصبح النقاش بين الأكاديميين في وضع تصور جديد للأمن خاصة على مستوى التحليل ونطاق الدراسة. ولم يقتصر تأثير هذا النقاش على الأوساط الأكاديمية، بل امتد لصناع القرار عند صياغة الحلول للمعضلات الأمنية.

وهناك العديد من المحاولات النظرية لتعريف الأمن، يمكن ذكرها فيما يلي:

تعريف "أرنولد وولفر" Arnold Walfers :" يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".[2]

تعريف "بوث" و"ويلر" Booth and Wheeler فيعتقدان أنه: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظرنا إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[2].

تعريف هيدلي بول Hedley Bull : "الأمن في السياسة الدولية لا يعني أكثر من السلامة: إما السلامة الموضوعية ، أي السلامة الموجودة بالفعل ، أو السلامة الذاتية، بمعنى السلامة المحسوسة (الشعور بالسلامة)".[1]

"**تييري بالزاك**" Thierry Balzac : هو" العمل على التحرير من التهديد و هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، على اعتبار أن أساس الأمن هو البقاء"[2] .

بصفة عامة الأمن هو حالة من الاطمئنان الناتجة عن الإحساس بالحماية من كل خطر أو تهديد.

---

[1] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1 عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص 318.

[2] جون بيليس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية. (ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004 ، ص 414.

[2] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[1] J. Jackson-Preece ,Security in international relations. London: the London School of Economics and Political Science (LSE), 2011. P15.

3-Thierry Balzac,"Qu'est-ce que la Sécurité Nationale ?", **la Revue Internationale et Stratégique,** n°52, hiver 2003,p.42.

لكن إذا كان مفهوم الأمن اعتبر فيما مضى مفهوما عاما يقترن بالنواحي العسكرية، فإنه مع دخول القرن الواحد والعشرين، أصبح العالم في مواجهة مخاطر طبيعية إضافة إلى تهديدات بيئية كالإشعاعات والاحتباس الحراري، ونقص مصادر الطاقة.

وفي هذا الإطار ميّز "**باري بوزان**" Barry Buzan ، بين خمسة قطاعات أساسية للأمن[1]:

القطاع العسكري: يخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها. فالأمن تقليديا يميل إلى جميع الشؤون العسكرية ووظيفة القوات المسلحة للدفاع بشأن تهديدات وجودية للدول، أو حتى إجراءات الطوارئ وحفظ السلام أو التدخل الإنساني.

القطاع السياسي: يعني الإستقرار التنظيمي للدول، ويتم تعريف التهديدات الوجودية تقليديا من حيث ما يشكله مبدأ السيادة، ولكن أيضا في بعض الأحيان نظم الحكومات وإيديولوجية الدولة التي تستمد منها شرعيتها.

القطاع الإقتصادي: يخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة، فعدم قدرة هذه الأخيرة على توفير الاحتياجات الأساسية للسكان يشكل تهديدا لأمنها وبقاءها.

القطاع الإجتماعي: فالهويات الجماعية تتطور بشكل طبيعي وتتغير استجابة للتطورات الداخلية والخارجية، وبالتالي قدرة المجتمعات على الحفاظ على خصوصياتها اللغوية والثقافية، والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها.

القطاع البيئي: تشمل قضايا أوسع نطاقا، مثل الحفاظ على المناخ والمحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه الحضارة، وكل الأنشطة الإنسانية.

لهذا فإن رؤية التفكير الأمني الجديد الناتج عن التغيرات الحديثة في البيئة الأمنية الدولية أصبحت تتحرك على ثلاثة محاور أساسية[1]:

---

[1] Barry Buzan, , Ole Waver, Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis**. USA Boulder, CO: Lynne Rienner 1998,pp 22-23.

[1] بيليس و سميث، عولمة السياسة العالمية . **مرجع سابق الذكر,** ص 446, **نقلا عن:**

– محاولات توسيع التصور المعتاد، الضيق لأمن الدولة، خاصة من الناحية العسكرية ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة بما في ذلك الاقتصادية والبيئية.

– محاولات تعميق تصور الأمن خارج التركيز على الدولة، بالانتقال إلى مستوى أمن الفرد أو الإنسان، أو صعودا إلى مستوى الأمن الكوني.

– محاولات ضمن النهج المتركز على الدولة لتقييم أشكال متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول: الأمن الجماعي المشترك، أو الشامل، أو التعاوني.

- **مستويات الأمن:**

انطلاقا مما سبق، لا بد من التمييز بين ستة مستويات أمنية لكل منها خصوصياتها[1]:

– أمن الفرد (الأمن الإنساني).

– أمن الفئة الاجتماعية (الأمن المجتمعي).

– أمن الدولة أو "الأمة" (الأمن القومي).

– أمن المنطقة (الأمن الإقليمي).

– أمن مجتمع الأمم (الأمن الدولي).

– أمن الكون (الأمن العالمي)

وهناك من لخص هذه المستويات في ثلاثة نماذج رئيسية للأمن في العلاقات الدولية، والتي يمكن ذكرها بإيجاز على النحو التالي:[2]

- **الأمن القومي:**

أنصار الأمن القومي، الذين غالبا ما يشار إليهم بالواقعيين، إذ يفترضون أننا نعيش في عالم حيث الدول هي في نفس الوقت المصادر الرئيسية للأمن والتهديدات الأمنية

K.Kranse, « The orizing Security, State Formation and the " Third World " in the post-cold-war world » .Review of international Studies, vol 24 (1998).pp 125-136.

[1] Bertel Heurlin and Kristensen," International Security". INTERNATIONAL RELATIONS – Vol.II – : https://www.eolss.net/sample-chapters/C14/E1-35-04-02.pdf

[2] J. Jackson-Preece, Op.Cit , Pp.19-21.

الرئيسية. وحسب الواقعية فإن الدول يجب أن تكافح باستمرار من أجل البقاء في عالم من الخوف المتبادل والشك والصراع. لذلك فإن مشكلة الأمن القومي تنشأ من هذه النظرة الفوضوية للعالم، أي عالم مستقل والدول المسلحة قادرة على إلحاق الأذى ببعضها البعض.

كما أن سياسات الأمن القومي موجهة نحو خلق السلاح والمحافظة عليه من طرف قوات الدفاع الوطني وآليات الردع. كما أنها تنطوي على تدابير مصممة للتعامل مع التهديدات الداخلية للأمن مثل المجرمين ، المتمردون والإرهابيون ..، إلخ.

إن نموذج الأمن القومي مجهز جيدا لمعالجة ظروف مثل ظروف الحرب الباردة حيث دولتين متنافستين يعارضان بعضهما البعض. لكنها أقل قدرة على تحقيق مشاكل الدول "الضعيفة" أو "الفاشلة" أو "الشمولية" بسبب الميل إلى انهيار التمييز بين أمن الدولة والأمن الشخصي. وهكذا، على سبيل المثال ، أنتج الواقعيون مثل "شيلينج" فرضيات مقنعة للسباق نحو التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، لكن هناك صمت إلى حد كبير على المعضلات الأمنية التي تواجه أنصار الحقوق المدنية في ولايات "جيم كرو" في الجنوب الأمريكي أو المعارضين السياسيين في الدول الشيوعية في وسط وشرق أوروبا.

- **الأمن الدولي:**

مؤيدو الأمن الدولي ، الذين يشار إليهم غالبا بالتعدديون أو العقلانيون ، أي النظر إلى عالم يتميز بمزيج من الصراع والتعاون. من هذا المنظور ، تشكل العلاقات بين الدول مجتمع فوضوي. وهكذا على الرغم من صحة أنه لا يوجد مصدر واحد للسلطة أو الحكومة، ومع ذلك العلاقات الدولية منظمة وهادفة بشكل معقول وتخضع للتنظيم المتبادل و قيد ناجم عن مصلحة مشتركة في البقاء والتعايش. بعد ذلك ، يختلف التعدديون عن الواقعيين في افتراضهم أن الدول ليست الجهات الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن. بدلا من ذلك ، يعتقد التعدديون أن مسؤولية توفير الأمن أيضا تمتد إلى المجتمع الدولي. هذه الطريقة في تصور الأمن أصبحت بارزة خلال القرن العشرون كفكرة عالمية ومؤسسية بشكل متزايد ليحقق المجتمع الدولي مكاسب. أحد أقدم تجسيداته موجودة في المادة 11 من ميثاق عصبة الأمم التي كان القصد منها الحفاظ على التسوية

الإقليمية التي تم إنشاؤها في باريس عام 1919 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. فأي حرب أو تهديد بالحرب ، سواء أثرت مباشرة على أي منها أعضاء العصبة أم لا ، يعلن بموجب هذه المسألة تهم الجامعة بأكملها ، ويتخذ أي إجراءات التي قد تعتبر حكيمة وفعالة لحماية سلام الأمم.

وقد تجسد تأييد مماثل للأمن الدولي في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 من خلال صون السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية يجب اتخاذ تدابير جماعية فعالة للوقاية و إزالة التهديدات للسلم وقمع أعمال العدوان أو غيرها من انتهاكات السلام. وعادة ما يكون انعدام الأمن نتيجة لعمل أعضاء آخرين في المجتمع الدولي (أي الدول) ولكن يمكن أيضا إنشاؤها من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الجماعات الإرهابية.

هذه الديناميكية غير الحكومية هي التي تعطي ما يسمى بالحرب التي تقودها أمريكا ضد الإرهاب "التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر نطاقها العالمي. وبالتالي فإن الأمن الدولي هو مشكلة داخلية بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. في هذا السياق ، يتم استخدام القوة المسلحة ما يمكن اعتباره في جوهره مشكلة التخريب الداخلي من قبل أولئك الذين يهددون الطابع التعددي وتعاون المجتمع الدولي. يعتبر الانفصال ، العمليات الانتحارية ، الحرب العدوانية ، الغزو، الاحتلال غير القانوني والطرد الجماعي والإبادة الجماعية، وغيرها من الإجراءات التي تنتهك القانون الدولي كلها تهدد بتعطيل الحالة العامة للسلام والنظام والشرعية داخل المجتمع الدولي. القانون الدولي الموجه إلى مثل هذه التجاوزات أقرب إلى القانون المحلي داخل الدولة – أي أنها تهدف إلى الحفاظ على حالة السلام والاستقرار داخل المجتمع. لكن من الناحية العملية، غالبا ما يكون هذا التطبيق مثيرا للجدل إلى حد كبير على وجه التحديد، لأنه من المحتمل أن يضحي بالأمن القومي لأحد الدول الأعضاء في المجتمع الدولي لصالح المجتمع بأسره.

ويعتبر غزو العراق عام 2003 من قبل القوات التي تقودها الولايات المتحدة هو مثال على ذلك. فهجوم الجيش وما تلاه من احتلال للدولة العراقية المستقلة ذات السيادة لم يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، لهذا السبب ولأسباب أخرى ، ينظر العديد من خبراء القانون الدولي إلى هذه الأعمال كونها غير قانونية. في المقابل ، فإن

ما يسمى بحرب الخليج 1990-1991 هي عادة ما يتم الاستشهاد بها كأحد الأمثلة القليلة للقانون الدولي الشرعي على حد سواء لأنه تم تحت إذن مجلس الأمن الدولي ، ولأنه حصل على دعم عالمي تقريبا من قبل أعضاء المجتمع الدولي.

- **الأمن الإنساني:**

أنصار الأمن الإنساني، الذين يشار إليهم غالبا باسم المتضامنين أو التحرريين (الثوار)، يعتبرون الأمن الشخصي مشكلة أساسية في العلاقات الدولية وليست مجرد مسألة داخلية لسياسات الدولة المعنية. غالبا ما يتم تقديم الأمن الإنساني على أنه منظور جديد حول قضايا الأمان. فهناك سوابق تاريخية لتعيين التفوق الأخلاقي للأفراد. "إيمانويل كانط" ، على سبيل المثال ، يؤمن بالواجب العالمي تجاه البشر الآخرين دون استثناء المكان أو الولاية القضائية. يصف كانط "حقا عالميا للبشرية" وهو ما يعني المطالبة المشروعة لجميع الرجال والنساء بالاعتراف وحماية السلطات العامة كبشر. وبالمثل ، قانون حقوق الإنسان، مذهب الجرائم ضد الإنسانية، حقوق غير المقاتلين بموجب القانون الدولي الإنساني (قوانين الحرب) وحظر الإبادة الجماعية ، على سبيل المثال لا الحصر، توجد قضايا من أجل حماية الأمن الشخصي فوق أمن الدول قبل وقت طويل من صياغة مصطلح "الأمن الإنساني ".

الفكرة الأساسية التي يجسدها الأمن الإنساني هي في الأساس أن أمن الشخص وأمن الدولة و أمن مجتمع الدول مترابط بشكل أساسي. إذا كان أي رجل أو امرأة أو طفل في العالم غير آمن ، فعندئذ لا يمكن لأي شخص آخر أن يكون آمنا أيضا. يحمل انعدام الأمن الشخصي في دولة واحدة مخاطر نشر انعدام الأمن في دول أخرى، وبالتالي المجتمع الدولي نفسه. على سبيل المثال ، انتهاكات حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات في دولة واحدة قد تؤدي إلى تدفقات اللاجئين التي تعبر الحدود ، والتي بدورها تخلق مشكلة طالبي اللجوء في دول أخرى، وما يترتب على ذلك موضع اهتمام الوكالات الدولية مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة. كما يمكن رؤية تأثير سلسلة مماثلة فيما يتعلق بالإرهاب، أو الحرب الأهلية، أو التهديدات الأخرى التي تهدد بالسيطرة على الحدود الدولية.

إن النقد الذي يوجهه أنصار الأمن الإنساني نحو الترتيبات الأمنية الجديدة يتبع بالضبط من هذا المبدأ الإنساني الترابط الذي يستمر في الوجود بغض النظر عن الحدود القانونية. فالتعذيب والإرهاب والتطهير العرقي والإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان داخل الدول، لا يمكن التسامح معها إذا كانت السلامة لجميع البشر يجب تحقيقها. ولا يجب على الدول الاختباء وراء المبادئ القانونية الدولية من السيادة المتساوية وعدم التدخل للتهرب من هذا الالتزام الإنساني الأساسي. إن نموذج الأمن الإنساني آخذ في التزايد من خلال تأثيره في العلاقات الدولية. ومع ذلك ، في الوقت الحاضر على الأقل، مع بعض الاستثناءات، لا يزال قائما على نحو غير متناسب موضوع المنظمات غير الحكومية بالأحرى من السياسات الخارجية للدول. ولا تزال بعيدة عن قبولها العالمي.

لقد فتحت نهاية الحرب الباردة النقاش حول مستقبل الأمن الوطني والدولي، وكانت نتائج العولمة واحدة من أكثر القضايا المهيمنة في هذا النقاش. عدم وضوح التمييز بين الأمن الداخلي والخارجي، والانتقال إما من مستوى الأمن الفردي أو الإنساني وصولا إلى مستوى الأمن الدولي أو العالمي. فهناك خلاف حول ما إذا كان التركيز يجب أن يشمل أمن الأفراد أو الدول أو العالم، فبعد أن كان مفهوم الأمن مرتبط بالنواحي العسكرية، أصبح من الضروري اليوم بناء مفهوم موسع للأمن، بحيث يشمل جملة من الاعتبارات الأخرى.

4- ماهية الثقافة الاستراتيجية:

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم الثقافة الاستراتيجية، يمكن إيجازها فيما يلي:

تعريف "جاك سنايدر" Jack Snyder من خلال تقرير له عام 1977 والمعنون بـ "الثقافة الإستراتيجية السوفياتية: الآثار المترتبة على الخيارات النووية المحدودة". عرف الثقافة الاستراتيجية بأنها "مجموع الأفكار أو المثل العليا ، والاستجابات العاطفية

المشروطة ، وأنماط السلوك المعتاد التي اكتسبها أفراد المجتمع الوطني من خلال التعليم أو التقليد ومشاركتها مع بعضهم البعض فيما يتعلق بالاستراتيجية... ".[1]

وبصيغة أخرى الثقافة الاستراتيجية هي "مجموعة من المعتقدات والمواقف وأنماط السلوك شبه الدائمة للنخبة التي انخرطت في نمط الفكر المميز."[2]

أكد سنايدر أنه داخل الاتحاد السوفياتي ، كان الأفراد اجتماعيا في نمط تفكير محدد، و أن قادتهم ينظرون إلى العالم من خلال ثقافة استراتيجية مميزة. وهكذا تم تعريف الثقافة الاستراتيجية باعتبارها رؤية أمنية وعسكرية معينة ، والتي أصبحت مؤثرة لصانعي السياسات.

تعريف "كولن غراي" Colin S. Gray : "يصر على الأفكار والمواقف والتقاليد والعادات المنقولة اجتماعيا، والأساليب المفضلة التي تكون محددة بشكل أو بآخر لمجتمع أمن معين محدد جغرافيا يتمتع بخبرة تاريخية فريدة.[3]

بالنسبة إلى جراي ، فإن الثقافة الإستراتيجية تشير إلى أنماط التفكير والعمل فيما يتعلق بالقوة ، والمستمدة من الموقع الجغرافي، وتصورات التجربة التاريخية الوطنية والفلسفة السياسية والثقافة المدنية وطرق الحياة التي تميز المواطن ، مما يوحي بوجود بطريقة وطنية مميزة للمسائل الاستراتيجية.

تعريف "إيان جونستون" Iain Johnston ، الثقافة الاستراتيجية هي: "بيئة تفكيرية تحد من اختيارات السلوك". يتكون هذا الوسط من "قواعد افتراض وقرارات مشتركة تفرض درجة من النظام على المفاهيم الفردية والجماعية وعلاقتها ببيئتها الاجتماعية أو التنظيمية أو السياسية". يذكر جونستون أهمية التأثير العسكري والعقيدة الإستراتيجية الكبرى في دراسة الثقافة. كما يضيف ، "الثقافة الإستراتيجية هي نظام متكامل" للرموز

[1] Nayef Al-Rodhan," Strategic Culture and Pragmatic National Interest." Globalpolicyjournal, 22 July 2015: https://www.globalpolicyjournal.com/blog/22/07/2015/strategic-culture-and-pragmatic-national-interest
[2] Matthew R. Slater, Patterns of Influence Strategic Culture Case Studies and Conclusions .Marine Corps University Press, 2020. P25.
[3] Colin S. Gray, Modern Strategy (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 131

(مثل الحجج ، والهياكل ، واللغات ، والتشبيهات ، والاستعارات) التي تعمل على تأسيس تفضيلات استراتيجية واسعة النطاق وطويلة الأمد، من خلال صياغة مفاهيم دور القوة العسكرية وفعاليتها في الشؤون السياسية بين الدول ، وأخذ هذه المفاهيم من الواقعية بأن الأفضليات الاستراتيجية تبدو واقعية وفعالة بشكل فريد "[...] وبالتالي الثقافة الاستراتيجية باعتبارها" نظام الرموز "يتكون من جزأين: الأول يتكون من الافتراضات الأساسية حول ترتيب البيئة الإستراتيجية، أي حول طبيعة الخصم والتهديد الذي يمثله (صفر–مجموع أو متغير متغير) وحول فعالية استخدام القوة (حول القدرة على التحكم في النتائج والقضاء على التهديدات ، والظروف بموجبها القوة المطبقة مفيدة). وتشكل هذه معًا النموذج الرئيسي للثقافة الاستراتيجية[1].

يتفق جونستون في أرضية مشتركة مع جراي ، لكن يختلف معه حول مسألة الإمكانات النظرية. يتفق معه على أن " مفهوم الثقافة الاستراتيجية مزيج من مجموعة واسعة من المتغيرات المحتملة أو المدخلات المتنافسة. وعلى عكس غراي، يقول جونستون أنه من الضروري تطبيق الاستفسار على هيكل الثقافة الاستراتيجية لجعل المفهوم صارم من الناحية النظرية. كما لاحظ جونستون أن هناك اختلافات واسعة في الرأي فيما يتعلق بافتراض أن الثقافة الاستراتيجية تؤدي أي دور في سلوك الدولة ، أو ما إذا كانت العامل الوحيد المحدد . و أضاف جونستون بأن الثقافة الاستراتيجية يجب تطبيقها بقدر كبير من الحذر لأن النتائج تشير إلى نمط غير منتظم من التأثير في سلوك الدولة، وذلك سيقلل إلى حد كبير من القدرة التفسيرية للثقافة الاستراتيجية.[2]

تعريف "كيري لونغهورست" Kerry Longhurst تعرف الثقافة الاستراتيجية على أنها "مجموعة مميزة من المعتقدات والمواقف والممارسات المتعلقة باستخدام القوة ، والتي يتمسك(أو يؤمن) بها جماعيا وتنشأ تدريجياً بمرور الوقت ، من خلال عملية تاريخية طويلة الأمد. تتواصل الثقافة الإستراتيجية بمرور الوقت ، وتميل إلى تجاوز عصر نشأتها الأصلية ، رغم أنها ليست سمة دائمة أو ثابتة. يتم تشكيلها وتتأثر بالفترات التكوينية

[1] Matthew R. Slater, *Op.Cit*,,p8.
[2] *Idem.*

ويمكن أن تتغير ، إما بشكل أساسي أو تدريجي ، في منعطفات حرجة(حساسة) في تجارب تلك الجماعة. ويمكن أيضا أن ينظر إلى تحليل الثقافة الاستراتيجية كمحاولة لمعرفة تأثير القيم والمعتقدات الراسخة عندما يتعلق الأمر بصنع القرار في المسائل الأمنية بشكل عام. كما تقترح لونغهورست: "منطق الثقافة الإستراتيجية إذن ، يكمن في الاعتقاد الرئيسي بأن الأفكار والقيم الجماعية حول استخدام القوة هي عوامل أساسية في تصميم وتنفيذ سياسات أمن الدول".[1]

تعريف "كين بوث"Ken Booth بأنها تقاليد الأمة ، والقيم ، والمواقف ، وأنماط السلوك ، والعادات ، والرموز ، والإنجازات وطرق معينة للتكيف مع البيئة وحل المشاكل فيما يتعلق بتهديد القوة أو استخدامها [2].

تعريف "جيني جونسون" Jeannie L. Johnson الثقافة الاستراتيجية هي مجموعة من المعتقدات والافتراضات المشتركة وأنماط السلوك المستمدة من الخبرة المشتركة والقصص المقبولة (الشفوية والمكتوبة) في تشكيل الهوية الجماعية والعلاقات مع المجموعات الأخرى ، والتي تحدد الغايات والوسائل المناسبة في تحقيق الأهداف الأمنية[3].

انطلاقا من التعاريف السابقة الذكر، فقد اعتمد العديد من المؤلفين تعريفا عمليا للثقافة الاستراتيجية من خلال تطبيقها على دراسات حالة محددة، كوسيلة لتقييم الاختلافات بين السلوكيات الاستراتيجية للدول، ليشمل هذا المفهوم القيم والمعايير والأفكار المتعلقة بثقافة الدولة.

لذلك بمكن يتم تعريف الثقافة الاستراتيجية من خلال العناصر التالية[4].

[1] Kerry Longhurst, « On strategic culture "·In book: Germany and the use of force. July 2018: https://www.researchgate.net/publication/327127183_On_strategic_culture

[2] Ken Booth, Strategy and Ethnocentrism .New York: Holmes & Meier Publishers, 1979,p 121.

[3] Matthew R. Slater, Op.Cit, P.27.

[4] Henning Riecke , « La culture stratégique de la politique étrangère allemande ». Note du Cerf a90 , l'Institut français des relations internationales, Ifri – Novembre 2011, pp.9-8.

– صورة ذاتية متناسقة: أكثر جوانب الثقافة الاستراتيجية تأتي من الصورة التي تصنعها الأمة عن نفسها ، وهي تتشكل من البيانات التاريخية والجغرافية أو الدستورية.

– تعريف للمصالح الشخصية: أهداف وأولويات السياسة الخارجية يمكن صياغتها أو مناقشتها على أساس الافتراضات العامة المشتركة.

– نظام مشترك للقيم والمعايير: هذا المرجع يسمح للفاعلين بالحكم على سلوك الآخرين في حالة الأزمات ولتقييم إمكانياتهم الخاصة للعمل.

– الشعور بأن العمل الخارجي مشروع أو غير شرعي: أي تأثيرات في موقف الدولة .

– تقييم المخاطر: مثلا هل يؤثر التدخل على مصالحه الخاصة وهل هو ضروري؟

– تقييم الوسائل: هناك إجماع على مدى وسائل السياسة الخارجية والتي يمكن استخدامها عند مواجهة مشكلة ما.

وعليه يمكن القول أن، الثقافة الإستراتيجية، تشمل مجموعة من المعتقدات من قبل صانعي القرار الإستراتيجيين حول الهدف السياسي للحرب لتحقيق ذلك بأكثر فاعلية، وبالتالي ضرورة تصرف مخطط الإستراتيجية بشكل هادف.

5–الثقافة الاستراتيجية والدراسات الأمنية:

ترجع أصول العلاقة بين دراسات الثقافة واستراتيجيات الأمن القومي إلى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين بما يسمى "دراسات الشخصيات القومية". وقد أجريت هذه الدراسات من قبل علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا الثقافية العاملين خلال الحرب العالمية الثانية من قبل قسم تحليل المعنويات الأجنبية التابع لمكتب الحرب الأمريكية. كان هدفهم إنتاج دراسات حول "الطابع الوطني" لقوى المحور، وخاصة ألمانيا

واليابان. بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، دفعت المخاوف النووية للحرب الباردة بدراسة الثقافة وتأثيرها على الأمن القومي إلى الخلفية مع تقديم تفسيرات عقلانية للأمام مثل نظرية الردع. هذه الأخيرة كانت مستوحاة من الاقتصاد: كان يعتقد أن القوتين العظميين ممثلين عقلانيين متجانسين، وكانت الدوافع وراء تصرفاتهما هو الاختيار العقلاني. [1]

تم تقديم الثقافة الاستراتيجية لأول مرة في مجال الدراسات الأمنية في سبعينيات القرن التاسع عشر. جاءت من أجل الاهتمام بآثار "التخطي" للعرقية السائدة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، جاك سنايدر ، الذي كتب لـ "راند كوربوريشن" ، حذر من مخاطر افتراض إن كان لدى السوفيات نفس مجموعة القيم والمعتقدات مثل الاستراتيجية الأمريكية. فإن السوفيات ستلعب "لعبة" الحرب النووية نفسها التي تلعبها الولايات المتحدة، مثل "لعبة" عامة (نماذج الممثل العقلاني والنمذجة النظرية للعبة) ، شجع سنايدر شكلا من أشكال التحليل السوفياتي للسلوك والتفكير الاستراتيجي الذي يمكن أن يستغرق أكثر في حساب التجارب التاريخية السوفياتية الخاصة بالحرب ، وشكل وجهات نظر موسكو بشأن مسائل الأمن المعاصر. في وقت لاحق ، رأى أن الثقافة الاستراتيجية السوفياتية الفريدة وضعت من خلال عملية تاريخية معينة ، وتشكيل الإدراك الذي من خلاله تم النظر إلى القضايا الإستراتيجية من قبل صناع القرار السوفيات. هذه الثقافة الإستراتيجية السوفياتية ، كما يقول سنايدر ، قد مرت إلى الأجيال اللاحقة من صانعي السياسات من خلال التنشئة الاجتماعية. وأثرت على السياسة من خلال تحديد معايير المناقشات الوطنية، وبالتالي تسترشد الخيارات السياسية. [2]

النهوض بالمفهوم وإدخاله في صلب الدراسات الأمنية ، أدى إلى جدول أعمال البحوث الذرية. تحليل الثقافة الاستراتيجية المتقدمة في السبعينات والثمانينات ، مدفوعة في المقام الأول من قبل الاهتمام بسوء الفهم والتشويه في علاقات القوى العظمى وخاصة فيما يتعلق بالاستراتيجية النووية. في عام 1979 ، سعى "كين بوث" لتنبيه الاستراتيجيين إلى "ضبابية الثقافة" وآثارها المشوهة على صنع ودراسة الاستراتيجية. مرددا أفكار سنايدر

[1] Nayef Al-Rodhan , Op.Cit.

[2] Kerry Longhurst, Op.Cit

، وجادل بوث بأن الاستراتيجيات الأفضل لن تنتج إلا إذا كانت الافتراضات قائمة على استبدال رجل "عقلاني" استراتيجي من قبل أولئك على أساس "الوطني" رجل استراتيجي. على نفس المنوال ، فإن كولن جراي يعادل الثقافة الإستراتيجية مع مفهوم "النمط الوطني" في مقارنة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي[1] .

مما لا شك فيه أن الدراسات في السبعينات بلغت موجة التحديات المستوحاة من الثقافة إلى أنماط التحليل السائدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة. في هذه الفترة ، كان هناك اهتمام كبير بمفهوم الثقافة الاستراتيجية، مع ميل المحللين إلى المبالغة في التأكيد على فائدة مفهوم دون ما يكفي من الأفكار المصاحبة على المنهجية والأداء الفعلي للعلاقة بين السلوك السياسي و الثقافة الاستراتيجية. يميل هؤلاء أيضا إلى الإدلاء ببيانات شاملة حول الفترات الزمنية بدلا من تحديد الفترات التكوينية المحددة ومصادر الثقافة الاستراتيجية. ومع ذلك ، هذه الموجة الأولى من تحليل الثقافة الاستراتيجية كانت مهمة لأنه بدأ السؤال عن أنماط التحليل المهيمنة وإثارة بعض الأسئلة المهمة حول مصادر سلوك الدولة في المجال الأمني. وفيما بعد 1989–1990 كان ظهور الكتابات حول الثقافة الاستراتيجية ، بالاعتماد على أعمال السبعينيات والثمانينيات ، والتي سعت إلى تناول الكثير من المشاكل المرتبطة بالمفهوم[2].

على العموم ، ظلت دراسة العلاقة بين الثقافة الوطنية والاستراتيجية متواضعة خلال الحرب الباردة. كما وجد الاهتمام المتجدد بتأثير الخصوصيات الثقافية على الأمن مجالا أفضل للمناقشة في نظام دولي ما بعد الحرب الباردة، حيث تحررت من احتكار النظرية الواقعية والواقعية الجديدة. لذلك يقترح العديد من الباحثين استخدام مستويات مختلفة من التحليل من أجل فهم أكثر لمفهوم الثقافة الاستراتيجية.

[1] Ibid.
[2] Kerry Longhurst, Op.Cit.

المحور الثاني: الإطار الفكري والنظري في تفسير الثقافة الاستراتيجية

1- وظائف الثقافة الاستراتيجية

2- مكونات الثقافة الاستراتيجية

3- مصادر الثقافة الاستراتيجية

4- الاستمرارية و التغير في الثقافة الاستراتيجية

5- التفسير النظري للثقافة الاستراتيجية (الأجيال الثلاثة)

المحور الثاني: الإطار الفكري والنظري للثقافة الاستراتيجية

يقول كلاوزفيتز بأن الحرب هي تنافس بين إرادتين، وإرادة المحارب هي نتاج عوامل أخلاقية يمكن تلخيصها بثقافته، أما سان تزو فيصر على أهمية معرفة الذات ومعرفة أعداء المرء، لأن الفهم الثقافي يلبي هذا الغرض.

انطلاقا من هذا، فإنه لفهم سلوك الدول على المستوى الاستراتيجي، لا بد أن يتم فهم ثقافتها الاستراتيجية، أي مكوناتها ومصادرها.

1-وظائف الثقافة الاستراتيجية:

للثقافة الاستراتيجية عدة وظائف يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- تترك مجالا لتحليل المتغيرات الثقافية وتأثيرها على السلوك، وبالتالي تحليل الصلة بين الثقافة الاستراتيجية والسلوك، فالثقافة الاستراتيجية هي البيئة الشاملة التي من خلالها يتحدد السلوك، هذا الأخير يعتمد على الثقافة. ففي محاولاتهم لبناء مفهوم مختلف للثقافة الاستراتيجية ، اقترح بعض المحللين أن سلوك السياسة يمكن أن يحدث خارج بيئة الثقافة الاستراتيجية، والتي سوف تتناقض مع الثقافة الاستراتيجية الحالية . أي عندما يكون سلوك السياسة يتعارض مع قيم وقواعد الثقافة الاستراتيجية ، فإن هذا لا يستتبع تدهور تلك الثقافة الاستراتيجية .
- الأنواع الثلاثة من لمكونات التي تشكل ثقافة استراتيجية هي في علاقة ديناميكية ، مما يعني أن الثقافة الاستراتيجية يمكن أن تتغير، فالتغيير يحدث بشكل شائع في شكل تعديل، كما تتحول السياسات لمعالجة أي تزامن للثقافة الاستراتيجية. ولتأكيد العلاقة بين البيئة الخارجية والعناصر التأسيسية، فإن العناصر الأساسية للثقافة الاستراتيجية تحدد المعالم الخارجية لسلوك الدولة المحتمل .

[1] Kerry Longhurst, Op.Cit

–تحديد المصالح والأولويات، والتي بدورها تقوم بتحديد بعض تفضيلات السياسة والخيارات من خلال وضع جدول أعمال باستثناء بعض الخيارات بما في ذلك الخيارات الكبرى.

– توفر إطارا مرجعيا للجهات الفاعلة في مجال السياسات التي في النهاية يشكل تصورهم للموقف ويوفر لهم مجموعة من الأهداف والأدوات. فإذا كانت السياسات التي يتبعونها لتكون ناجحة ، يجب على واضعي السياسات التصرف ضمن قيود الثقافة الاستراتيجية. فالفاعلون السياسيون يدركون تماما سياقها الثقافي الاستراتيجي، ولا يمكنهم تناقض العناصر التأسيسية ، لكن يمكنهم محاولة تعديل الممارسات التنظيمية لتلبية الطريقة التي يفسرون ، أو قراءة العناصر الأساسية في سياق جديد.

– الثقافة الاستراتيجية لن تقيد السلوك فقط عن طريق استبعاد خيارات معينة، ولكن سوف تسهل السلوك في ظروف مختلفة ، والتي قد يبدو على خلاف مع الثقافة الاستراتيجية القائمة.

– السياق الذي تجد فيه الدولة نفسها ضروريا أيضا في تحديد كيفية تأثير الثقافة الاستراتيجية على السلوك. ففي أوقات الاستقرار واليقين فإن تأثير الثقافة الاستراتيجية على السلوك قد لا يكون ظاهرا على الإطلاق ، لأن الثقافة في تزامن مع البيئة الخارجية. في أوقات التغير ، ومع ذلك ، عندما تكون الثقافة الاستراتيجية نفسها تحت الضغط ، قد تصبح العلاقة مباشرة أكثر بين الثقافة الاستراتيجية والسلوك ، حيث يسعى صانعو السياسة إلى الحفاظ على مسار سياسي واضح ومألوف اتباعه ، في كثير من الأحيان من خلال اللجوء إلى الأسبقية التاريخية ، والسياسات الناجحة السابقة المشبعة بدروس الماضي.

من جهة أخرى هناك من حدد وظائف الثقافة الاستراتيجية فيما يلي[1]:

- يمكن أن تساعد على فهم الهوية الثقافية بشكل أفضل ، وأدوار الدول ومسؤولياتها الوطنية تجاه الثقافات الأخرى ، بما في ذلك التعرف على المزايا والعيوب وتمييزها عن الأعراق الثقافية الخاصة.
- يمكن أن تساعد على فهم السياق الذي تعمل به السياسات الخاصة بالدول بشكل أفضل، وتقدير عواقب تلك السياسات.
- يمكن أن تؤدي إلى فهم أكبر لثقافة الخصم المرتقب وكيف تحدد النصر والهزيمة ، وكيف تختلف هذه المعاني عند الشعوب ، من أجل معرفة عند الضرورة ما هو المطلوب لفرضه (الردع ، أو أغراض الدفاع).
- يمكن أن تسمح الثقافة الاستراتيجية بتقييم وتفسير لغة ما بشكل أكثر دقة لتقييم التهديدات المنبثقة من داخل الثقافات الأخرى (أو الأخطار التي تتكيف مع الثقافات الأخرى) ، بما في ذلك القدرة على كشف الخداع بين الثقافات ، وتحسين القدرة للتعرف على الثقافة الإلكترونية في وقت مبكر من علامات التحذير من التهديدات أو الأزمات الناشئة (مثل التحولات المفاجئة في الرموز الثقافية التي تستخدمها النخب الثقافية).
- تسمح بتحسين فعالية اتصالات الاستراتيجية ، لضمان أن يكون تلقي الرسائل وفهمها بشكل صحيح ، أو لمواجهة دعاية الخصم ، أو تفسير الاتصالات الاستراتيجية بشكل صحيح.
- تسمح بأخذ منظور ثقافي استراتيجي والترويج للمسؤوليات على مستوى العالم في سياق متعدد الثقافات. والتمكن من تطوير تقنيات ومناهج أفضل لإدارة الأزمة بين الثقافا ، مما يسمح بالتفاوض عبر الثقافات بشكل أكثر فعالية.
- تسمح بتوقع الآثار بشكل أفضل للتغيير الثقافي والتطور لأغراض التخطيط الاستراتيجي.

[1] Jeannie L. Johnson, Kerry M. Kartchner, and Jeffrey A. Larsen, Strategic Culture and Weapons of Mass Destruction CULTURALLY BASED INSIGHTS INTO COMPARATIVE NATIONAL SECURITY POLICYMAKING . First edition, United States of America: Palgrave Macmillan, 2009, pp6-7.

2-مكونات الثقافة الاستراتيجية:

الثقافة الإستراتيجية هي مجموعة مميزة من المعتقدات والمواقف والممارسات المتعلقة باستخدام القوة ، والتي يحتفظ بها جماعيا وتنشأ تدريجيا من خلال عملية تاريخية طويلة الأمد. تستمر الثقافة بمرور الوقت ، على الرغم من أنها ليست سمة دائمة أو ثابتة. إنها تتشكل و تتأثر في فترات التكوين ويمكن أن تتغير، سواء بشكل أساسي أو تدريجي ، عند منعطفات حرجة في تجارب تلك المجموعة الجماعية.

حددت "كيري لونغهرست"Kerry Longhurst ثلاثة مكونات رئيسية في الثقافة الاستراتيجية[1]:

أ- **العناصر التأسيسية** هي أعمق وأساسية ، فهي تمثل الصفات التي لها أصول في المراحل البدائية أو التكوينية لثقافة استراتيجية معينة . فهي تشمل المعتقدات الأساسية فيما يتعلق باستخدام القوة التي تعطي الثقافة الاستراتيجية خصائصها الأساسية.

ب- **المعتقدات شبه دائمة:** يمكن أن تسهم في بناء هوية وطنية تؤدي إلى نوع من "النموذج الوطني" في المسائل الاستراتيجية.

ج- **الممارسات التنظيمية** تمتد هذه العناصر التأسيسية إلى مظاهر الثقافة الإستراتيجية، والسياسات والممارسات الطويلة الأمد التي تربط وتطبق بنشاط جوهر الثقافة الاستراتيجية على البيئة الخارجية ، هي أقل قدرة (مرونة) على التغيير. في منتصف الطريق بين العناصر الأساسية والممارسات التنظيمية هي "نقاط سياسة الأمن"، التفسيرات المعاصرة والمقبولة على نطاق واسع ، حول كيفية تعزيز أفضل القيم الأساسية من خلال قنوات السياسة ، بمعنى أنها تحدد تفضيلات خيارات السياسة.

[1] Kerry Longhurst, Op.Cit

كما حدد جونز عناصر الثقافة الاستراتيجية بأن هناك ثلاثة مستويات من المدخلات في الثقافة الاستراتيجية لدولة ما[1]:

مستوى البيئة الكلية: يتكون من الجغرافيا والخصائص العرقية والثقافية والتاريخ.
المستوى المجتمعي: يتألف من هياكل اجتماعية واقتصادية وسياسية للمجتمع.
المستوى الجزئي: يتكون من المؤسسات العسكرية وخصائص العلاقات المدنية–العسكرية.

إن الثقافة الاستراتيجية لم تحدد فقط الخيارات الاستراتيجية، بل انتشرت على جميع مستويات الاختيار من الاستراتيجية الكبرى وصولا إلى التكتيكات. هذه المجموعات الثلاث من المتغيرات حسب جونز، هي التي أنتجت الثقافة الاستراتيجية السوفياتية .

3–مصادر الثقافة الاستراتيجية:

للثقافة الإستراتيجية لأي بلد مصادر عديدة ، فهناك العديد من العوامل المادية والمعنوية التي تؤثر على تكوين الثقافة الوطنية و السياسة الأمنية والتفكير الاستراتيجي. ويمكن استخلاص بعض المصادر فيما يلي:

- **الجغرافيا:** توفر هذه الأخيرة أفضل نقطة انطلاق لدراسة أصول مختلفة من الثقافات الإستراتيجية. فقد طورت الشعوب في جميع أنحاء العالم بمرور الوقت طرقا مختلفة لتنظيم أنفسهم للتكيف مع بيئتهم المحلية. فهناك مجموعات من الناس استقرت في مناطق ذات خصائص جغرافية مختلفة، و تبنت طرقا مختلفة لاستخدام أراضيها لضمان البقاء والازدهار، الأمر الذي أدى إلى تطوير عادات ومواقف متميزة في الحياة. في حين

[1]Alastair Iain Johnston, "Thinking about Strategic Culture**". International Security**, Volume 19, Number 4, Spring 1995, p.37

بعض العادات وخاصة المواقف داخل الدولة ستكون سريعة الزوال والاستجابة للتغيرات المفاجئة والمعتدلة التي تؤثر على البيئة الاجتماعية والعادات والمواقف التي تنتقل من جيل إلى جيل مع القليل من التغيير. فالثقافة تتغير باستمرار وإن كان ذلك عادة ببطء شديد. قد تكون أسباب هذه التغييرات عواقب التغيرات الجغرافية أو المناخية ، ولكنها عادة ما تكون نتيجة تفاعلات مع الدول المجاورة ، حيث تطور المجتمعات عادات ومواقف حول هذه التفاعلات والعلاقات المتبادلة، والتي تصبح في النهاية ثقافية. الجغرافيا كمصدر للثقافة الاستراتيجية ليست فكرة جديدة، فالاختلافات في الشخصية بين الناس يمكن تفسيرها بمناخها وجغرافيتها [1].

على سبيل المثال طبيعة الفصول ، يمكن أن تؤثر في مزاج المجتمع الذي يمكن أن يخضع لتغييرات كبيرة إما نتيجة للحرارة أو البرودة.

إن الجغرافيا لها تأثير عميق على حجم تفاعل الدولة مع الدول الأخرى، فالمجتمعات محاطة بتضاريس وعرة أو مفصولة بمسافات كبيرة من الدول الأخرى تميل إلى أن يكون التفاعل أقل مع الشعوب الأجنبية من الدول التي يمكن الوصول إليها جغرافيا بسهولة (بحريا أو بريا) خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية، ومتطلبات الدفاع الوطني.

يعتقد "ماكيندر" أن القوى البحرية كان لها الدور المناسب للتحقق من الهيمنة المحتملة الأوراسية. ومع ذلك ، فقد طورت معظم القوى العسكرية العظمى الناجحة القوات المسلحة التي تتكون من مزيج من العناصر البرية والبحرية. السبب في هذا هو أن القوة البحرية ذات قدرة قوية وأرض هائلة سيكون التواجد بشكل عام في وضع يسمح لها باكتساب المزيد من النفوذ. هذا لا يعني أن القوات لا يمكنها استغلال البعد الجغرافي البحري من أجل ميزة استراتيجية، لأن أهدافها الإستراتيجية تميل إلى التركيز على الدفاع أو توسيع نفوذها السياسي في القارة[2].

[1] Stephen B. Smith ,"The Geographic Origins of Strategic Culture". Khazar Journal of Humanities and Social Sciences,(Khazar University, Baku, Azerbaijan), p.45

[2] Ibid, pp 48-50.

ومع ذلك ، فإن الجغرافيا السياسية هي التي تمهد طريق العلاقات الدولية، كما تساعد الحقائق الجيوسياسية في تشكيل الشكل الذي يتخذه تطور الثقافة. هذه الظاهرة هي الأكثر وضوحا في طريقة الدول للتصرف في جزء من قواتها العسكرية.
لا تستطيع الجغرافيا وحدها تفسير سبب وجود قوى بحرية معينة (أو قارية) وتكريس كميات كبيرة من موارد للجيش. لذلك يجب التحول إلى التاريخ لفهم الجغرافيا السياسية وعلاقتها مع الاستراتيجية.

•التاريخ :

إذا كانت الجغرافيا توفر الأساس للثقافة والإيكولوجيا الاجتماعية تقدم تفسيرات لأصلها ، فإن التاريخ هو الذي يحدد شكلها. فعندما يتفاعل الناس من ثقافات مختلفة ، يصبحون على دراية بمعتقدات وعقليات معينة لم تعكس نفسها. عدد من التفاعلات والمعتقدات وعقليات يمكن تعديلها من أجل تعظيم احتمالية تحقيق الغرض من التفاعل. حيث تبدأ الأنماط في التكوين ومعها تطور الأفكار المتعلقة بنجاح محتمل لبعض الأساليب في التعامل مع الجيران، توضع هذه الأفكار موضع التنفيذ مرارا وتكرارا وتصبح ثقافة معتادة. مثل هذه التفاعلات تنتج بالتأكيد درجة كبيرة من التقليد ، ولكن ما هو مختلف يتعلم السياسيون من بعضهم البعض على الأقل أن يكون قد شوه إلى حد ما الأفكار الأصلية التي حملها النظام السياسي قبل حدوث التفاعلات. أيضا ، الدروس المستفادة من التبادلات الثقافية ، سيتم إعادة تشكيلها بعد وضعها موضع التنفيذ[1].
فالتجارب التاريخية والحروب مثلا لها دور كبير في تكوين الثقافة الاستراتيجية للدول.

- **النخبة السياسية – العسكرية :**

يركز تحليل الثقافة على النخب، سواء كانت عسكرية بحتة أم تلك الموجودة في مجال صنع القرار السياسي. فالنخبة السياسية – العسكرية لديها أصوات داخل المجتمع

[1] Stephen B. Smith, Op.Cit, p.52

الإستراتيجي ". النخب ، أو "الوكلاء الثقافيون الإستراتيجيون" كما يسمون، تعكس المزاج الاجتماعي الأوسع وتعمل "كحراس بوابة" للثقافة الإستراتيجية ، لأنها في طليعة صنع القرار، من خلال عقد مزيد من الوعي المفصل ومعرفة القضايا الأمنية . وبالتالي دفع وسحب الخطاب الوطني بطرق معينة. علاوة على ذلك، مزيج النخب والتوسط بين المستويات الدولية والمحلية والفردية. هذا التفضيل للنخبة يتم تعزيزه هنا لأنه يعتقد أن الرأي العام ليس لديه فقط إشكالية في المفاهيم ، بل هناك افتراض أيضا أن النخبة والرأي العام الأوسع قد لا تتوافق تماما ، لا سيما في أوقات التغيير الكبير عندما تستجيب النخب على الفور وبعد ذلك ستحاول الحصول على الدعم الشعبي تماشيا مع موقفهم[1].

معظم الدول لا تخفي مصالحها أهدافها الأساسية. إنها لا تشير إلى العالم الخارجي فحسب، بل هي أيضا أداة قوية في حشد الدعم المحلي و تعبئة الجمهور. يجب النظر دائما ما إذا كان هناك تناقضات بين المصالح المعلنة وهدف النخبة في الدولة ومصالح وأهداف المجتمع ومجموعاته. على سبيل المثال ، مواءمة النخبة الشيوعية لسياسات ألمانيا الشرقية ، بما في ذلك سياستها الخارجية ، مع تلك الموجودة في الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك ، فإن المجتمع في ألمانيا الشرقية لم يتماشى بشكل عام من الناحية الإيديولوجية والثقافية مع الاتحاد السوفياتي ولكن مع مواطنيه من الغرب. [2].

كما قد تفضل الثقافة الاستراتيجية **للنخبة الأمنية** استخدام القوة في حالة معينة. ومع ذلك، قد تكون قدرة الدولة على تعبئة القوات محدودة بسبب عدم قدرة القوات المسلحة على التعبئة في غضون مهلة قصيرة ، وهي بيئة دولية غير مواتية للخيارات العسكرية ، أو الجغرافية والطقس والظروف التي تجعل الحرب صعبة على المدى القصير. في هذه الحالات ، قد يجبر صناع القرار لاستبعاد استخدام القوة كطريقة عمل مفضلة. وبالمثل، الأزمات لها القدرة على الكشف عن الطبيعة الحقيقية للثقافة.

كما أن ضيق الوقت للرد ، إلى جانب الضغط العالي ، تميل إلى إجبار الدول على التراجع عن أنماط السلوك ، مع إظهار التناقضات في نفس الوقت للثقافات الإستراتيجية، حيث يؤدي ضيق الوقت إلى سوء الفهم ، وحسابات خاطئة وقرارات غير مثمرة[3].

---

[1] Kerry Longhurst, Op.Cit

[2] Blagovest Tashev,"A Strateg ic Culture Framework for Practitioners". In , **Patterns of Influence Strategic Culture Case Studies and Conclusions** .Marine Corps University Press, 2020. Pp 42.

[3] Blagovest Tashev, Op.Cit. Pp 42-43.

- **القيم الأساسية التي تشكل العناصر الأساسية للدولة:**

يكمن منطق الثقافة الاستراتيجية في الاعتقاد الرئيسي بأن الأفكار والقيم الجماعية حول استخدام القوة هي عوامل أساسية في تصميم وتنفيذ السياسات الأمنية للدول. يشير المنظرون إلى أنه في صميم كل دولة أو مجتمع أمني ، تكمن مجموعة من القيم والمعتقدات المشتركة المتعلقة باستخدام القوة التي هي في ثقافة الجماعة. كما يقترح "آلان ماكميلان" أن عملية صنع القرار في مسائل الدفاع ليست بناءًا تجريديًا بحتًا في الوقت الحالي ، ولكنها غارقة في معتقدات وتحيزات وتقاليد وهوية ثقافية للبلد . وكلها تتغذى على تشكل هذه الثقافة من خلال الحلقات التكوينية في أوقات الأزمات وتتأثر بشدة بتجارب الماضي.

علاوة على ذلك، فإن التغيير في الثقافة الإستراتيجية هو تدريجي بطبيعته ومن المرجح أن يحدث في أشكال التعديلات طالما بقيت القيم الأساسية سليمة. فالمعتقدات والمشاعر والمخاوف والأهداف والطموحات هي الجوانب التي لا يمكن ملاحظتها في كل ثقافة استراتيجية. مما يعطيها جودتها وخصائصها. وتستمد هذه العناصر التأسيسية مباشرة من التجارب التكوينية وتم استيعابها ، مما يخلق طبيعة توافقية إلى حد ما أو الثقافة المركزية. الأهم من ذلك ، سواء كانت هذه التجارب قد عاشها أو لم يعشها جميع الأفراد في جماعة معينة ، فهي نقاط مرجعية وذاكرة مشتركة. هذه العناصر تشكل الثقافة الإستراتيجية لكل دولة. ونتيجة لذلك ، فإن الممارسات والسياسات هي نتائج مباشرة لهذه العناصر الأساسية. كما أن الثقافة الاستراتيجية تنتج ميولا وتأثيرات ، لكنها لا تحدد دائما السلوك لأن العوامل الخارجية الأخرى تعمل في بعض الأحيان كعقبة أمام تفضيلات الدولة[1].

يرى "ثيو فاريل" أنه يمكن زرع المعايير عبر الوطنية في السياق الثقافي للبلد إما من خلال عملية تنطوي على الضغط على المجتمع المستهدف لقبول المعايير الجديدة (تسمى "التعبئة السياسية") ، أو من خلال عملية التبني الطوعي (تسمى "التعلم

[1] Kerry Longhurst, Op.Cit.

الاجتماعي"). وبالتالي ، يمكن أن تحدث عملية زرع الأعضاء المعيارية ، كما يشير إليها فاريل ، من خلال عملية من التبني المتزايد بمرور الوقت في نهاية المطاف وتحقيق مباراة ثقافية بين المعايير عبر الوطنية والوطنية[1].

- **الوثائق الرسمية الوطنية:**

تساعد الروايات والرموز في تحديد مدى قوة العلاقة بين الثقافة الاستراتيجية للدولة وسلوكها. في الوقت نفسه ، يجب أن ندرك أن نمط سلوك الدولة هو جزء من ثقافتها الاستراتيجية. على سبيل المثال ، يرى غراي أن الثقافة الاستراتيجية يجب أن ينظر إليها على أنها تشكل السلوك وهي نفسها أحد مكونات هذا السلوك[2].

تنشأ من الماضي ثقافة استراتيجية يمكن أن ينظر إليها على أنها جزء مما وصفه عالم الاجتماع "موريس هالبواكس" Halbwachs بأنه الذاكرة "التاريخية" ، والتي يعتبرها جزءا من الذاكرة الجماعية. إن الثقافة الاستراتيجية باعتبارها تجسيدا للتجارب الجماعية الماضية ، مرتبطة بالحرب واستخدام القوة ، "يتم تخزينها وتفسيرها من قبل المؤسسات الاجتماعية" . ومن ثم يصل جوهر الثقافة الاستراتيجية إلى الفاعل سواء من خلال السجلات المكتوبة، وكذلك من خلال الاحتفالات التي تعمل على تعزيز الذاكرة. وهذا يعني أن الأجيال اللاحقة ، الذين لم يعيشوا من خلال التجارب الأولية أو التكوينية يحصلون على ثقافة استراتيجية [3].

تعتبر الأساطير والرموز جزءا من التجمعات الثقافية، ويمكن أن تكون بمثابة عامل استقرار أو زعزعة الاستقرار في تطور الثقافة الاستراتيجية على حد سواء. يشير "جون كالفرت" إلى "مجموعة من المعتقدات التي تعبر أساسا ، للاوعي إلى حد كبير أو قيم سياسية مفترضة للمجتمع – باختصار ، كتعبير دراماتيكي عن الايديولوجية ". وقد اقترح

[1] L. Johnson, M. Kartchner, A. Larsen, *Op.Cit* , p41.
[2] Blagovest Tashev, *Op.Cit*, Pp 42
[3] Kerry Longhurst, *Op.Cit*.

العمل على الرموز أيضا بأنها بمثابة "كائنات معترف بها اجتماعيا أكثر أو أقل فهما مشتركا "والذي يوفر للمجتمع الثقافي نقاط مرجعية مستقرة للفكر والعمل الاستراتيجي . يعتبر العديد من المحللين أن النصوص الرئيسية مهمة في إبلاغ الجهات الفاعلة بما هو مناسب للفكر والعمل الاستراتيجي. وأشار إلى تأثير التحليلات التقليدية للسلام والصراع على مثل هذه النصوص على مر التاريخ وفي مختلف الثقافات. قد تتبع مسارا تاريخيا – من صن تزو ، الذي كتب فن الحرب خلال فترة الدول المتحاربة في الصين القديمة ، إلى كتابات Kautilya في الهند القديمة ، وفي الفهم الغربي نتيجة لذلك تعليق ثيوسيديدز على حروب بيلوبونيز وملاحظات كلاوزفيتز للفترة النابليونية. في الوقت نفسه، قد يكون هناك تنافس بين النصوص للتأثير على المجتمع[1].

- **نوع النظام السياسي:**

يمكن اعتبار النظام السياسي الوطني له تأثير مهم على الثقافة الاستراتيجية للدولة. فسياسة القادة في الدول الديمقراطية ، على سبيل المثال ، يواجهون عمليات معقدة لصنع القرار والتنفيذ. عندما يصيغون سياسات دولهم واتخاذ القرارات التي يحتاجونها تأخذ بعين الاعتبار العديد من المؤسسات واللاعبين الذين لهم سلطات ومسؤوليات في عملية صنع القرار ، بما في ذلك الشعب (الذي يحتاج القادة إلى دعمه) ، و الفروع التشريعية والقضائية للحكومة ، ومجموعات المصالح المختلفة. في المقابل ، يواجه القادة في الدول غير الديمقراطية قيودًا سياسية ومؤسسية أقل. إن العمل في بيئة غير شفافة وغير خاضعة للمساءلة لا يعني ذلك بأن قادة المجتمعات غير الديمقراطية لا يتبعون بعناية مختلف طرق العمل الممكنة. مع ذلك ، هناك ضوابط أقل على عملية صنع القرار ، مثل السلطة. تتركز هذه الأخيرة في مؤسسة واحدة أو قائد واحد الذي يتخذ قرار استخدام القوة أو التهديد بها، فاستخدام القوة يتوقف على رغبة عدد قليل نسبيا من الأفراد. ليس على

[1] L. Johnson, M. Kartchner, A. Larsen, *Op.Cit* , p41.

هؤلاء القادة أن يدرجوا في حساباتهم الدعم المؤسسي والرأي العام. يمكنهم تعبئة بسهولة القوات العسكرية دون طلب موافقة رسمية من المؤسسات الوطنية ، بما في ذلك الموافقة التشريعية على استخدام القوة وتخصيص الموارد المالية.

تدعم الدراسات الأنثروبولوجية الفرضية القائلة بأن المجتمعات والمجموعات ذات المشاركة الواسعة في القرار ومساءلة النخبة العليا تجعلها أقل عرضة للحرب ، بينما اتسمت المجتمعات بقدر أقل من المساءلة القيادية والمزيد من التسلسل الهرمي أكثر عرضة للحرب، كما أن انعدام الديمقراطية والشفافية في النظام السياسي يجعل دراسة الثقافة الاستراتيجية صعبة. ومع هذا من الصعب على المراقب الخارجي أن يميز الثقافة التنظيمية لدولة غير ديمقراطية ، بما في ذلك المسؤول عن العملية وكيف تعمل. بالإضافة إلى ذلك ، نادرا ما تعلن الديمقراطيات غير الأمنية على المدى الطويل الأهداف ووسائل تحقيقها في وثائق رسمية مثل الاستراتيجية الوطنية والمذاهب العسكرية والدفاعية [1].

إن الأنظمة السياسية الديمقراطية لا تفرض فقط الضوابط والتوازنات في المؤسسات التي تقيد وتمكن صناع القرار ، لكنهم أيضا يغيرون الثقافة. هناك أمثلة تغير فيها المؤسسات والعادات الديمقراطية الناشئة طبيعة ثقافتها الاستراتيجية. على سبيل المثال ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد تكون هناك متغيرات ثقافية مثل الولاءات القبلية أو الدينية أو العرقية التي تعمل داخل وعبر الحدود الإقليمية التي تحدد سرعة وعمق التوحيد. وبالمثل ، تعتبر الكثير من المؤسسات السياسية والمنظمات الدفاعية حاسمة الأهمية في الثقافات الاستراتيجية ولكن تختلف حول التأثير الدقيق لها. كما أن المذاهب العسكرية ، والعلاقات المدنية العسكرية، قد تؤثر أيضا على الثقافة الاستراتيجية.[2]

[1] Blagovest Tashev, *Op.Cit,* Pp 42-43.

[2] L. Johnson, M. Kartchner, A. Larsen, *Op.Cit* , p 40.

- **المؤسسات الفكرية والمعاهد المستقلة:**

تقوم هذه المؤسسات بإجراء أبحاث حول الأمن والدفاع ونشر النتائج التي توصلوا إليها. بدلا من ذلك ، يتم الاعتماد على معلومات محدودة وأدلة غير مباشرة. على سبيل المثال، عند محاولة عدم نشر أي وثائق رسمية حول آفاق الدول وسياساتها الاستراتيجية والأمنية ، بما في ذلك المحاسبة الحقيقية على الإنفاق الدفاعي ، يجب النظر في أنماط السلوك وكيف تصرفت الدولة في الماضي ، ثم استخلاص بعض الاستنتاجات لكيفية التصرف في المستقبل.[1]

- **البيئة الثقافية الدولية :**

لها تأثير قوي على سلوك الدول، فهناك ثلاثة طبقات: البيئة الثقافية الدولية التي تديرها الدول و المؤسسات الدولية ، وأنماط رسم الصداقة والعداء على أساس الثقافة والأيديولوجيات والممارسات ، والبيئات الثقافية العالمية والإقليمية. الغرض من هذا توضيح كيفية تأثير البيئة الثقافية الخارجية وتتغلغل في البيئة الثقافية الداخلية.

في النظام الدولي الحالي ، الدول ، في كثير من الأحيان بتفويض من الأمم المتحدة تتدخل في دول أخرى لوقف انتهاكات حقوق الإنسان والعنف والصراعات بين الجماعات العرقية والإبادة الجماعية ، والحروب الأهلية. على سبيل المثال حفزت الحرب العالمية الثانية على تغيير في التفكير سواء كان التدخل شرعيا في دول أخرى لأسباب إنسانية أم لا، لتتقبل الدول ذلك تدريجيا كأساس للعمل. ففي أوائل التسعينات بعد الحرب الأهلية في يوغوسلافيا (1991–1995) ، أصبح هذا هو القاعدة. ما حدث كان تغييرا ثقافيا ، فما لم يكن مسموحا به في وقت من الأوقات أصبح هو القاعدة والقانون.[2]

[1] Blagovest Tashev, *Op.Cit,* pp 44-45.
[2] Ibid, Pp 49.

- **المؤسسات الدولية:**

تنشئ الدول مؤسسات دولية وتسعى للانضمام إليها لأنها تسهل وضع القواعد والتفاوض وتنفيذ القواعد والقرارات. فالمؤسسات الدولية لها تأثير كبير على السياسات الوطنية والخارجية للدول. على الرغم من أن المؤسسات لا تستطيع القضاء على الصراع والحرب بين الدول ، فإنها يمكن أن تغير طابع البيئة الدولية من خلال التأثير على تفضيلات الدول وخياراتها وسياساتها. وتقوم المؤسسات الدولية بذلك عن طريق إنشاء حوافز للتعاون. فمثلا، يمكن لمنظمة دولية فرض عقوبات تجارية على دولة وتطلب تغييرات في سياساتها كشرط رفع العقوبات. فالمؤسسة الدولية يمكن أن تشجع على سلوك معين في الدولة من خلال تقديم اتفاقيات التجارة الحكومية التي ستفيدها. يمكن للمؤسسات الدولية أيضا أن تعمل لتشجيع مجموعة معينة من المعايير والقواعد بدلا من الهياكل الرسمية. و تحفيز سلوكيات الدول من خلال استخدام المكافآت ، فإنها تخلق بيئة من التوقعات حول السلوك الصحيح للدولة.

تسهل المؤسسات الدولية نقل المعايير والقواعد إلى المستوى الوطني من السياق الثقافي إما من خلال عملية تنطوي على الضغط على النخب الوطنية لاعتماد القواعد والقواعد الجديدة ، أو عملية التبني الطوعي. يمكن أن تحدث العملية أيضًا من خلال الوسائل القمعية ، بما في ذلك الاحتلال أو ملاحقة جرائم الحرب من خلال محكمة لاهاي ، والتي تنطوي على تغييرات ثقافية كبيرة. على سبيل المثال ، احتلال الحلفاء لألمانيا الغربية بعد هزيمة ألمانيا النازية لم يشجع فقط تغييرات جذرية في الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة ولكن أيضا التغيرات الثقافية الجذرية [1].

تختلف المؤسسات الدولية في تأثيرها حيث تنص على وجود مؤسسة دولية لضمان امتثال الدولة ، لذلك فإن البعض لديهم تأثير عميق على العديد من وظائف أعضائها. على سبيل المثال ، الاتحاد الأوروبي ، تولى بعض سلطات أعضائه وأنشأ السياسات المشتركة في بعض المجالات ، بما في ذلك التجارة والمالية والتعليم . فالاتحاد الأوروبي له تأثير عميق على أعضائه حيث أنهم يصوغون الآن سياسات الاتحاد الأوروبي

[1] Blagovest Tashev, Op.Cit, Pp 49-52.

المشتركة بشأن مختلف القضايا بناء على الإجماع بدلا من السياسة الفردية. إن تحليل الأثر الثقافي للعضوية يتطلب فهم طبيعة هذه المنظمة. فالعضوية في بعض المنظمات ، قد تؤدي إلى تغييرات عميقة في تفضيلات الدولة وسياساتها وسلوكها ، بينما في منظمات أخرى لها تأثيرات محدودة. [1]

- **البيئة الثقافية الإقليمية:**

في بعض الأحيان أوجه التشابه في النظم السياسية بين الدول تساعدهم على إقامة علاقات متناغمة ، على سبيل المثال ، تشير أبحاث العلوم الاجتماعية إلى أنه من غير المرجح أن تشارك الديمقراطيات المستقرة في صراع عنيف مع الديمقراطيات الأخرى أو السماح للخلافات بينها تتصاعد إلى مستوى الحروب. وتعرف هذه الظاهرة في فكر العلوم الاجتماعية باسم "السلام الديمقراطي". تشير البحوث إلى أن التشابه في شكل الحكومة تسبب التعايش السلمي بين الدول الديمقراطية – هناك الكثير من الأمثلة على الصراعات العنيفة بين الدول الشيوعية أو بين الدول التي تحكمها الأنظمة العسكرية – وكيفية تأثير شكل الحكومة على الثقافة الاستراتيجية مع التأكيد على سيادة القانون ، والحريات والحقوق الفردية ، وتحويل الائتلافات السياسية والاجتماعية ، والحل السلمي للنزاعات بين الجماعات والأفراد في المجتمع كقيم ومواقف تترجم إلى قيم ومواقف الدول الأخرى.
الثقافة السياسية للدولة تتماشى مع الثقافة السياسية لمجتمعها. وتميل المجتمعات التي تعتنق نفس القيم إلى تطوير الصلات مع المجتمعات التي تشترك معها في نفس القيم. وهذه النظرة العالمية المشتركة تمنع ظهور صور العداء. حتى عندما تظهر النزاعات بين دولتين يبدو أن مجتمعاتهما تشترك في نفس القيم ، فإنه يتوقع من كلا الجانبين حل خلافاتهما سلميا . على النقيض من ذلك ، لا تنطبق هذه الاعتبارات عندما يكون الصراع بين دولتين يحكمهما نظامان سياسيان مختلفان[2].

[1] Idem.
[2] Blagovest Tashev, Op.Cit, Pp 53-54.

يشير الترابط في النظام الدولي إلى الحالا التي تتميز بآثار متبادلة بين الدول أو بين الجهات الفاعلة في دول مختلفة. هذه الآثار ناتجة عن المعاملات الدولية – تدفق رأس المال والسلع والناس والمعلومات، والأفكار عبر الحدود الوطنية– تزداد وتؤدي إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول. كما أن التطورات والأحداث في دولة واحدة لها آثار لا مفر منها في دول أخرى.

كما تعتبر **التكنولوجيا** من المصادر المهمة للثقافة الاستراتيجية، خاصة **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، إذ يمكن أن يكون لها نتائج مهمة على قضايا التمكين والامتداد الاستراتيجي. وقد تغير المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات المجتمعات، وتسمح أيضا للأفراد أو الجماعات بالتواصل بطرق جديدة. وأخيرا ، يرى "ثيو فاريل" أن المعايير يمكن أن تحدد "غرض وإمكانيات التغيير العسكري" في تقديم إرشادات تتعلق باستخدام القوة[1].

في سياقات وظروف مختلفة ، تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على تكوين الثقافة الاستراتيجية ، بما في ذلك العوامل غير الثقافية مثل القدرات المادية والجغرافيا والتجارب التاريخية..الخ. والتي تميز أنماط سلوك الدول عن بعضها البعض.

إلا أن معرفة الثقافة الاستراتيجية للدولة لا تمكننا بالضرورة من التنبؤ بتحديد سلوك الدولة في ظل ظروف مختلفة، الأمر الذي يؤكد إمكانية تغير الثقافة الاستراتيجية لأية دولة.

4-الاستمرارية و التغير في الثقافة الاستراتيجية:

ترتبط الثقافة الاستراتيجية بالتغيرات داخل المجتمع، حيث تمر بمرحلة من التكيف أو التجديد أو حتى الانهيار ، وهذا يتوقف على مدى صحة القيم الأساسية الموجودة. فالتغيير في الثقافة الاستراتيجية يأتي في شكلين رئيسيين: التمهيدي والأساسي ، فقد يحدث تغيير في شكل الضبط عند حدوث مشكلات نشأت، سواء من المصادر المحلية أو الدولية، لاسيما ما تعلق مع العناصر التأسيسية للثقافة. هذه التحديات التي تضغط على الدول سيتم تفسير أو "قراءة" أنماط الثقافة الاستراتيجية وسياساتها من قبل النخب

[1] L. Johnson, M. Kartchner, A. Larsen, *Op.Cit* , p41.

بطرق مختلفة ، خاصة في أوقات التوتر. بينما خلال فترات الاستقرار "المهيمنة" قراءة لا تسود معاني العناصر الأساسية وأساليب السياسة المفضلة ، في أوقات الغموض ، يظهر عدد من القراءات المعارضة ، وكلها تتنافس على الهيمنة. في هذا السياق الاستراتيجي يتم ضبط الثقافة بدقة ، أو تعديلها ، لمطابقة القيم الأساسية الحالية مع مواقف جديدة من خلال نقاط السياسة الأمنية المعاد صياغتها من خلال التغييرات الملحوظة في السياسات والممارسات الأمنية. التغيير الأساسي للثقافة الاستراتيجية هو ظاهرة أقل شيوعا بكثير، تحدث عندما تكون الصدمة شديدة بما فيه الكفاية لإلغاء الثقافة الاستراتيجية القائمة ، مما يؤدي إلى إنشاء معتقدات أساسية جديدة ، ويؤدي في وقت لاحق إلى سياسات وممارسات جديدة. أفضل وصف لهذا التغيير الأساسي أو انهيار للثقافة الإستراتيجية هو وضع "الطفولة الجماعية"[1].

من جهة أخرى يرتبط موضوع التغيير هذا بقضية الجمود السياسي: الذي يحدث في العناصر التأسيسية التي يتم الطعن فيها ، بعض الممارسات أو السياسات قد تقاوم التغيير أو التعديل. فالأداء الطبيعي للعلاقة بين العناصر الأساسية والممارسات التنظيمية قد تشعر بالانزعاج إذا أصبحت ممارسة سياسة معينة متأصلة أنه يمكن أن يكون قوة للقصور الذاتي ، ويبدو أنه يتراجع أو حتى متابعة سياسة غير مناسبة. يطرح مفهوم التغيير السؤال المتعلق بكيفية انتقال الثقافة الاستراتيجية بالفعل عبر الزمن لأجيال جديدة. وإن كانت الأجيال اللاحقة غير مرتبطة بشكل لا رجعة فيه للثقافة الاستراتيجية الحالية، من خلال تقييم أهمية ثقافتهم الإستراتيجية، فقد يسعون لإعادة هيكلة المؤسسات التي توفر لهم المعرفة للتفكير حول تصميم السياسات الأمنية . كما يفترض Halbwachs ، فإن الأجيال الجديدة منخرطة في عملية مواجهتها لماضيها الحاضر المبني "[2] .

تركز معظم دراسات الثقافة الاستراتيجية على استمرارية سلوك الدولة، حيث اقترح البعض أن التنشئة الاجتماعية للقيم والمعتقدات تحدث بمرور الوقت. يصبح التعلم رواسب الماضي في الوعي الجماعي ومرونة نسبية للتغيير. تعمل دروس الماضي كمرشح محكم لأي تعلم قد يحدث في المستقبل، لذلك يبدو من المنطقي القول بأن

[1] Kerry Longhurst, Op.Cit.
[2] Ibid.

السياسات الخارجية حول العالم تشهد "تحولات دائمة". كما يمثل التغيير استجابة لانتقاد الأجيال السابقة للنماذج الثقافية باعتبارها ثابتة وغير مستجيبة للضغوط. [1]

- **تحت أي ظروف يمكن أن تتغير الثقافة الاستراتيجية؟**

قد تتحدى المعتقدات والقيم القائمة الصدمات الخارجية بشكل أساسي من خلال تقويض الروايات التاريخية الماضية. وعلى سبيل المثال بالنسبة للقادة الألمان في التسعينات ، فإن حجم المآسي الإنسانية في البلقان كعامل حفز للنظر في خيارات السياسة خارج الحدود التقليدية للثقافة الاستراتيجية الألمانية. الاعتراف بأن المجموعات كانت مستهدفة للإبادة الجماعية والتطهير العرقي أوجد ضرورة عمل أخلاقية. وبالتالي ، فإن شدة الصدمات الخارجية دفعت إلى إعادة الفحص من جميع الجوانب للاستجابة المناسبة. لم تكن القوة الاقتصادية ولا الدبلوماسية كافية لمنع تلك المآسي، وحتى المسالمين أجبروا على النظر في استخدام القوة العسكرية كخيار نهائي لإنهاء الصراع. وقد اقترح بعض الخبراء أن التطهير العرقي في البوسنة أدى إلى تآكل الشرعية الأخلاقية للسلمية عند اليسار السياسي الألماني، وأدت إلى السماح باستخدام أكثر للقوة لوقف هذا العنف[2].

لكن معظم العلماء يؤكدون أن أي عملية تغيير لن تكون سهلة، فالمحفزات المحتملة من أجل التغيير، **أولا** قد تكون "أحداث درامية أو تجارب صادمة (مثل الثورات والحروب والكوارث الاقتصادية) التي من شأنها "تشويه المعتقدات الأساسية و القيم ". ويصاحب هذا التغيير الضغط النفسي الشديد وسوف تتطلب عملية إعادة التوطين ، التي تنطوي على مشاركة مجموعات مختلفة في صياغة حل وسط بشأن توجه ثقافي سياسي جديد. **ثانيا** ، قد يكسر سلوك السياسة الخارجية الحدود التقليدية للتوجهات الثقافية الاستراتيجية عندما تدخل المبادئ الأساسية للفكر الاستراتيجي في صراع مباشر مع بعضها البعض. بعبارات أخرى، بلد لديه قواعد تفسيرية لدعم الديمقراطية ونفور من استخدام الجيش للقوة تواجه معضلة ثقافية استراتيجية عندما تواجه تحديا للديمقراطية ذلك يتطلب ردا عسكريا. على سبيل المثال واجهت الحكومة اليابانية هذا السؤال فيما يتعلق بالنضال من أجل

[1] Jeffrey S. Lantis, "Strategic Culture: From Clausewitz to Constructivism Strategic Insights", Volume IV, Issue 10 (October 2005) :
http://jeffreylantis.com/wp-content/uploads/2013/01/StrategicInsightsArticle.2005.pdf
[2] Jeffrey S. Lantis, Op.Cit.

تقرير المصير في تيمور الشرقية. قد تنشأ نفس نوع المعضلة من التضارب بين الالتزامات بتعددية الأطراف والقناعات الأحادية الجانب التي يوجد بها انتهاك المعايير[1].

إن المعضلات الثقافية الاستراتيجية تحدد اتجاهات جديدة للسياسة الخارجية وتطالب بإعادة بناء الروايات التاريخية. التغييرات – بما في ذلك المفاجئة والمثيرة إلى حد ما إعادة توجيه سلوك السياسة الأمنية – تبدو ممكنة ، ونماذج ثقافية استراتيجية يجب أن تكون أكثر انعكاساً للظروف التي تستخلص مثل هذه التغييرات. في الواقع ، اعترف "سويدلر" Swidler أن العلاقة بين سلوك الدولة والثقافة الاستراتيجية تصبح واضحة بشكل خاص "في الفترات الثقافية غير المستقرة ... ". مثلا تنفيذ قادة الناتو مفهوم استراتيجي جديد ، وسعي الصين نحو التجارة الحرة ، وقيادة الولايات المتحدة للدول في حربها العالمية على الإرهاب في القرن الحادي والعشرين ، ويجب على النماذج الثقافية الاستراتيجية أنفسهم التكيف على المدى الطويل.[2]

هناك من يعتبر الثقافة الاستراتيجية على أنها "واقع تفاوضي"، حسب كولن غراي التغيير الثقافي ، أو حتى التحول الثقافي ، يمكن أن يحدث ، ولكن هناك أسباب جدية ، متأصلة في التصورات المحلية للتجربة التاريخية وفي السياق الجغرافي السياسي للمجتمع، فلماذا تكون الثقافة الاستراتيجية للبلد كما هي؟ إن إدراك الحاجة إلى التغيير ، كما هو الحال في الولايات المتحدة اليوم بالإشارة إلى التحدي الذي يشكله الأعداء غير النظاميين، لا يعني بالضرورة ضمان حدوث التغيير المطلوب. قد يواجه هذا التغيير الكثير من المقاومة[3].

ومع ذلك ، التغييرات في سياسات الدولة وسلوكها لا تعكس بالضرورة التغيرات في الثقافة الاستراتيجية للدولة. عندما تنتخب الدولة حكومة جديدة ، قد تتبنى الإدارة الجديدة سياسات وسلوكًا يعكس الأولويات من الحزب السياسي الذي يدير الحكومة. فالثقافة الاستراتيجية لا يحددها عامل واحد. هناك العديد من العوامل الأخرى التي أثرت على خيارات وقرارات الحكومة الجديدة ، مما يؤدي بالدولة إلى تغيير السياسات والسلوك. على سبيل المثال ، قد تكون سياسات الدولة الأكثر تأييدًا للولايات المتحدة بعد تولي الحكومة

[1] Jeffrey S. Lantis, Op.Cit.
[2] Idem.
[3] Colin S. Gray *Out of the Wilderness: Prime Time for Strategic Culture. USA* . National Institute Press™, 2006 , p22.

الجديدة للسلطة ،تعكس المواقف المؤيدة للحزب الحاكم الجديد للولايات المتحدة والتحول في السياسات الأمريكية تجاه البلاد بدلاً من تحول أساسي في الثقافة الاستراتيجية للبلاد. وبالمثل ، تغيرات في خطاب النخب الأمنية وفي المواقف العامة التي يبدو أنها تتعارض مع ما يُنظر إليه على أنه الثقافة الاستراتيجية الوطنية لا تعني بالضرورة أهمية تحول. كما أن المواقف ديناميكية للغاية وتتأثر بشدة بالسياقات والظروف سريعة التغير. التغييرات في خطاب النخبة قد يكون مسألة نفعية سياسية بدلاً من ذلك من انعكاس للقيم والمصالح الراسخة. يجب تعريف الثقافة الاستراتيجية بأنها تحولت فقط عندما يصبح الجديد نهج الإستراتيجية جزءًا لا يتجزأ من المؤسسات ، والرموز ، والمنظمات ، والتدريب، ووضع القوة. حالة تحول ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية هي مثال جيد على التغيير الأساسي في الثقافة الاستراتيجية.[1]

في الماضي ، كان ينظر إلى استخدام القوة العسكرية على أنها وسائل مشروعة لتحقيق الأهداف الوطنية (أي التوسع الإقليمي) ، لكن دولة ألمانيا الغربية الحديثة حددت مصالحها في إطار دولي (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ، ومجموعة السبعة) والمحلي (الولايات الفدرالية ، محكمة دستورية قوية ، والسيطرة المدنية من المؤسسات العسكرية).

وبالتالي فإن الثقافة الاستراتيجية ليست ثابتة. الأحداث الكبرى ، وتغيير الأجيال ، والحروب ، والثورات السياسية والاحتلال الأجنبي والتطورات الهامة الأخرى، يمكن أن تحفز التغييرات في المثل الثقافية التي كانت سائدة منذ فترة طويلة. لذلك من الحكمة إعادة النظر في بعض الأحيان لمعرفة الثقافة الإستراتيجية للبلد .

من البديهي أن نعيش الآن في عصر العولمة ، حيث يتزايد ترابط الدول ، مما يجعل مفاهيم المصلحة الوطنية والسلطة والمخاطر لم تعد محددة حصريا ضمن الحدود الوطنية، نظرًا لأن المصالح الاقتصادية والأمنية تعتمد على أشكال التعاون الدولية وعبر الوطنية ، ويتعين على الدول التوفيق بين سردها التاريخي والحقائق المعاصرة. كما يجب استيعاب البراغماتية ضمن الأطر التنافسية .

[1] Blagovest Tashev, Op.Cit, Pp.48-47

في الواقع ، في عالم اليوم ، يجب أن تفسح الألعاب ذات النقاط الصفرية نموذجًا للأمن المتعدد ، والذي يشمل الأبعاد الخمسة للأمن العالمي: الأمن القومي وعبر الوطني والإنساني والبيئي والثقافي. علاوة على ذلك ، فإن السعي لإيجاد حلول مربحة للجانبين (محليا ودوليا) ليس مرغوبا فيه فحسب بل يخدم بشكل متزايد مصالح الدولة. قد يبقى عدم التوافق العقائدي وانعدام الثقة والانقسامات التاريخية بين الدول ، لكن يجب حل المنافسة في صيغة من الواقعية التكافلية ، والتي تتوافق مع حقائق المشهد الدولي مع الارتباطات الواسعة والمعقدة، كذلك العديد من الجهات الفاعلة في المناطق الفرعية وعبر المستويات الوطنية وعبر الثقافات التي غالبا ما تتحدى الدولة نفسها. [1]

من المهم أن نأخذ في الاعتبار أنه لا توجد ثقافة استراتيجية غير قابلة للتغيير ، لذلك فإن الثقافات الإستراتيجية هي مفاهيم ديناميكية ومتطورة باستمرار ، وغالبا ما يتم التفاوض عليها وإعادة تقييمها عبر الأجيال. ومع ذلك ، لا يمكن التغاضي عن أهمية الثقافة الإستراتيجية .

5-التفسير النظري للثقافة الاستراتيجية (الأجيال الثلاثة):

يعتبر تطور نظرية الثقافة الإستراتيجية حديث نسبيا ، فأول ظهور للمفهوم بالمعنى العام كان عام 1977 في أعمال "جاك سنايدر". منذ ذلك الحين لا يزال النقاش حول الثقافة الإستراتيجية بين ثلاثة أجيال من الدراسات. تتنافس بشكل أو بآخر مع بعضها البعض ، وظهرت في تتابع سريع بين أواخر السبعينيات وأوائل الألفية الثانية. ويمكن تقسيم العمل على الثقافة الاستراتيجية إلى ثلاثة أجيال[2]:

[1] Nayef Al-Rodhan , Op.Cit.

[2]Alastair Iain Johnston," Thinking about Strategic Culture". International Security, Volume 19, Number 4, Spring 1995, pp. 32-64 (Article) Published by The MIT Press pp. 43-36

- **الجيل الأول:**

ظهر في نهاية السبعينات و أوائل الثمانينات ، ركز بشكل أساسي على التفسير لماذا يبدو أن السوفيات والأميركيين فكروا بشكل مختلف في الاستراتيجية النووية. من خلال عمل جاك سنايدر في الثقافة الاستراتيجية و عقيدة الحرب النووية السوفياتية المحدودة ، ومؤلفين مثل كولين جراي وديفيد جونز الذي يرى بأن هذه الاختلافات ناتجة عن اختلافات فريدة في متغيرات البيئة الكلية مثل جذور التجربة التاريخية العميقة، للثقافة السياسية والجغرافيا. زعم جراي أن التجربة التاريخية الوطنية الأمريكية أنتجت "أنماط التفكير والعمل فيما يتعلق بالقوة" التي أسفرت عن مجموعة فريدة من نوعها من "المعتقدات الوطنية المهيمنة" فيما يتعلق بالخيارات الاستراتيجية. هذه المعتقدات أنتجت مقاربة أمريكية غريبة على الاستراتيجية النووية وشدد على أنه لا يمكن كسب الحروب النووية، لأن التكاليف البشرية سوف تمحو أي مفهوم مفيد للنصر، ويمكن للولايات المتحدة الحفاظ على القدرة التكنولوجية لتوفير رادع نووي فعال في مواجهة أي مزايا عددية في الأسلحة النووية السوفياتية، وهذا الحد من الحوار يمكن أن يعلم السوفيات التحدث باللغة الأمريكية حول الأسلحة النووية ، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار الاستراتيجي. وخلص جراي إلى أن هذه الثقافة الاستراتيجية الأمريكية المتجانسة نسبيًا تختلف اختلافا جوهريا عن ثقافة الاتحاد السوفياتي ، وأن الأميركيين كانوا غير قادرين بشكل عام على التفكير بشكل استراتيجي ، أي حول التخطيط للقتال ، والفوز في حرب نووية.

حاول هذا الجيل تتبع العلاقة بين الثقافة الاستراتيجية والسلوك الاستراتيجي للدولة بشكل أفضل ، هذا ما يفسر لماذا كانت الثقافات الإستراتيجية الأمريكية والسوفياتية متجانسة نسبيا داخليا ، لكن الثقافتين تختلف اختلافًا جذريا ، وهو ما أوضح عجز البعض عن التنبؤ بسلوك الآخرين.

نقد الجيل الأول:

على الرغم من تركيزه على الثقافة والإستراتيجية ، فإن دراسات الجيل الأول عرفت عددا من أوجه القصور. أولا ، المشكلة تعريفية، حيث كان مفهوم الثقافة الاستراتيجية

غير عملي للغاية. فالتكنولوجيا والجغرافيا والثقافة والتقاليد التنظيمية والممارسات الاستراتيجية التاريخية والثقافة السياسية والشخصية الوطنية وعلم النفس السياسي والإيديولوجية ، وحتى هيكل النظام الدولي كلها اعتبرت مدخلات ذات صلة في هذه الثقافة الاستراتيجية غير المتبلورة. ومع ذلك ، يمكن القول أن هذه المتغيرات هي فئات مختلفة من المدخلات ، يمكن أن يقف كل منهما بمفرده كتفسير منفصل للاختيار الاستراتيجي. خاصة وأن "الثقافة الاستراتيجية" هي نتاج جميع المتغيرات التوضيحية ذات الصلة تقريبا ، ثم هناك مساحة مفاهيمية قليلة لشرح ثقافة غير استراتيجية للاختيار الاستراتيجي. وهذا يجعل اختبارات صالحة للنموذج قائم على الثقافة الاستراتيجية في غاية الصعوبة. بالإضافة إلى ذلك ، من خلال استيعاب أنماط السلوك ضمن تعريف الثقافة الاستراتيجية ، حسب الجيل الأول فإن الفكر الاستراتيجي أدى باستمرار إلى نوع واحد من السلوك.

أدى استخدام الجيل الأول لمفهوم الثقافة الاستراتيجية إلى تبسيطه بشكل كبير وتم استنتاج أن هناك ثقافة استراتيجية أمريكية واحدة تختلف عن الثقافة الاستراتيجية السوفياتية ، والتي جعلت الولايات المتحدة غير قادرة على القتال و الفوز في حرب نووية. لهذا فإن الاستنتاج لم يقدم أدلة قوية. على سبيل المثال ، المخططين في القيادة الجوية الاستراتيجية قد نظرت طوال الوقت في القتال النووي وخيارات الحرب النووية ".كما أن التجانس المزعوم للثقافة الإستراتيجية للمجتمع عبر الزمن هو مشكلة. يبدو مشوشا إلى حد ما بالقول أن استراتيجية واحدة تبرز الثقافة من مدخلاتها المتعددة، فهناك ثقافات استراتيجية بديلة وحتى متناقضة. إذا كان الجيل الأول يحمل تعريفه غير المتبلور للثقافة الاستراتيجية ، سيكون من المنطقي أن نستنتج أن تنوع تجربة جغرافية وسياسية وثقافية واستراتيجية لمجتمع معين سوف ينتج عنه استراتيجية متعددة الثقافات ، ولكن هذا الاحتمال مستبعد من الحتمية الضيقة لأعمال الجيل الأول ". سيرفض محللو الجيل الأول الانتقاد بأنهم محددون ميكانيكيا ، مدعين فقط أن الثقافة الاستراتيجية تؤدي إلى السلوكيات الإستراتيجية ، أو تلك الإستراتيجية هي في جزء منها نتاج للثقافة. يجب أن يقدم تفسيرا لسبب وسائط معينة للسلوك الاستراتيجي بارز في أوقات معينة. علاوة على ذلك ، هناك اتجاهات استراتيجية متنافسة يجب الاعتراف بإمكانية أن توجد مجموعة

مماثلة من الميول الاستراتيجية المتنافسة في الدول الأخرى ، أي أن مجموعة من الخيارات الاستراتيجية المتاحة لدولة واحدة كبيرة بما فيه الكفاية أنه قد يكون هناك تداخل كبير مع الدول الأخرى. تتعلق المجموعة الثانية من المشكلات بالعلاقة بين الثقافة الاستراتيجية والسلوك. بالنظر إلى الطبيعة الشاملة للثقافة الاستراتيجية ، فإن الجيل الأول يستبعد احتمال وجود انفصال بين الثقافة الاستراتيجية والسلوك. إذ يفترض أن الثقافة الاستراتيجية قابلة للقياس ولديها تأثير على الخيار الاستراتيجي ، لا يوجد تقدير لأداة الثقافة الاستراتيجية: قدرتها على التلاعب الواعي لتبرير كفاءة صناع القرار ، وتجاهل النقد ، قمع المعارضة ، والحد من الوصول إلى عملية اتخاذ القرار. يضطر الجيل الأول منطقيا إلى الانتهاء أنه لم يتم العثور على صلة بين الثقافة الاستراتيجية والسلوك .

تتعلق المجموعة الثالثة من المشكلات بعملية استنباط ما يمكن ملاحظته حول الثقافة الاستراتيجية. ما هي مصادر الثقافة الإستراتيجية؟ ماهي الفترات الزمنية التي ينبغي لهذه المصادر أخذها؟ لماذا تعتبر بعض الفترات التاريخية من مصادر تكوين الثقافة الاستراتيجية وغيرها لا؟ كيف يتم نقل الثقافة الاستراتيجية من خلال الزمن؟ وهل تتغير بشكل ملحوظ من خلال انتقالها؟

- **الجيل الثاني:**

ظهر في منتصف الثمانينات ، بدأ من الفرضية أن هناك فرق كبير بين ما يفكر أو يقول القادة أنهم يقومون به والدوافع الحقيقية الأعمق لما يفعلون. تعتبر الثقافة الاستراتيجية أداة للهيمنة السياسية في مجال اتخاذ القرارات الإستراتيجية ، أنه يحدد "التوجهات المتاحة على نطاق واسع إلى العنف وإلى الطرق التي يمكن بها للدولة استخدام العنف بشكل مشروع ضد العدو المفترض . " هذه التوجهات ترتكز على استراتيجية إعلانية تضفي الشرعية على سلطة المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية. من ناحية أخرى ، الاستراتيجية التشغيلية ، تعكس المصالح المحددة لصناع القرار. وبالتالي ، في حالة السياسة النووية الأمريكية ، وفقا ل "برادلي كلاين" ، استراتيجية التشغيل الفعلي أكد على القتال في الدفاع عن مصالح الهيمنة الأمريكية ، في

حين استخدمت النخب السياسية الإستراتيجية التفسيرية أداة لتشكيل مقبول ثقافيًا ولغويًا مبررات الإستراتيجية التشغيلية لتضليل الإمكانات السياسية المحتملة لمنافسه .

على الرغم من أن الثقافة الاستراتيجية مفيدة ، وفقًا للجيل الثاني ، فإنها لا تخرج عن نطاق النخب السياسية والعسكرية. كلاين يعني أن الثقافة الاستراتيجية هي نتاج تجربة تاريخية. لأن هذه التجارب تختلف بين الدول ، تظهر الدول المختلفة ثقافات استراتيجية مختلفة. "ولكن بما أن هناك ارتباطا جذريا بين الثقافة الاستراتيجية و السلوك ، وبما أن هذا الأخير هو انعكاس مجموعة مصالح الهيمنة ، والخيار الاستراتيجي مقيد من قبل هذه المصالح وليس من قبل الثقافة الاستراتيجية. من الممكن إذن أن تتحدث الدول عن ثقافة استراتيجية مختلفة اللغات .

يعتبر الجيل الثاني تطور نظري للجيل السابق ، أكثر تركيزًا على الرؤية النقدية. كان التطور الرئيسي هو أنه يمكن التلاعب بالثقافة الإستراتيجية لإنشاء إستراتيجية: (1) تدعم أو تشجع مصالح معينة ، (2) تبرر كفاءة صناع السياسة ، (3) تتجاهل الانتقادات وتوجه شروط مناقشة. لذلك بدأ عدد كبير من المنظرين في تحليل خطاب صناع القرار ، لتحديد ما إذا كان يتوافق مع النوايا الأساسية لهذه الأخيرة[1].

نقد الجيل الثاني:

لا يخلو هذا الجيل من المشاكل، فالقضية الرئيسية هي العلاقة بين الخطاب الرمزي والثقافة الاستراتيجية والسلوك. ليس واضحا ما إذا كان ينبغي لنا أن نتوقع الخطاب الاستراتيجي للتأثير على السلوك. كما أن الأداة تعني أن نخب صنع القرار يمكن أن يتجاوزوا القيود الثقافية الاستراتيجية التي يتلاعبون بها. فهناك علاقة جدلية بين الثقافة الاستراتيجية والسلوك التشغيلي: النخب ، أيضًا ، في الثقافة الاستراتيجية التي ينتجونها اجتماعيا ، وبالتالي يمكن أن تكون مقيدة من قبل الأساطير الرمزية التي أنشأها أسلافهم. هذا يثير الاحتمال أن النخب لا يمكنها الهروب من الخطابات الرمزية التي يتلاعبون بها، وبالتالي ينبغي للمرء أن يتوقع الاختلافات عبر الوطنية في السلوك إلى الحد الذي تختلف فيه هذه الخطابات عبر البلاد.

[1] Nayef Al-Rodhan , Op.Cit.

في الواقع ، يبدو أن الجيل الثاني لم يقرر بعد ما إذا كان يتوقع الاختلافات عبر الوطنية في الاستراتيجية التشغيلية. من ناحية أن الخطاب الرمزي يفوض بعض الخيارات الاستراتيجية بوضعها خارج حدود النقاش المقبول، ويختلف نطاق الإمكانيات الإستراتيجية المفتوحة للدول عبر الثقافات الإستراتيجية.

وبالتالي هناك احتمال أن السلوك قد يختلف. من ناحية أخرى ، يجب أن يكون هناك تأثير قوي في الأفكار التي تتقاسمها النخب في جميع أنحاء العالم بالمثل الواقعية من تفضيلات استراتيجية عسكريا أو سياسيا ، وبما أن الخطابات الوطنية مختلفة تحاول الاستراتيجيات جميعها إبراز الاختلافات "بينها" ، وتؤدي إلى ذلك رؤى صارخة بالمثل تهديد للعالم الخارجي. " تميل هذه الصور لترتبط مع مفاهيم مجموع صفر صراع والمعتقدات في فرض الفعالية. لا يمكن للجيل الثاني أن يحل هذه المشكلة ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن معظم هذه الأفكار لم تنظر في حالات مقارنة كافية لتتبعها ما إذا كانت بعض الخطابات واللغات الرمزية ضيقت النقاش بالفعل ، أو لتحديد ما إذا كان هذا الضيق يختلف عبر الحالات ، و ما إذا كانت الخيارات والخيارات المتبقية تختلف عبر الحالات.

لهذا السبب ، ركز بعض المؤلفين على تطوير إطار علمي أكثر صرامة للثقافة الاستراتيجية في الجيل القادم.

- **الجيل الثالث:**

ظهر في التسعينيات ، يميل إلى أن يكون أكثر صرامة وانتقائية في تصوره للمتغيرات الفكرية المستقلة ، ويركز بشكل أكثر ضيقًا على قرارات استراتيجية معينة كمتغيرات تابعة. يستخدم البعض الثقافة العسكرية ، والبعض الآخر الثقافة السياسية العسكرية ، و الثقافة التنظيمية الأخرى كمتغير مستقل ، ولكن كل يأخذ الصرح الواقعي كهدف ، والتركيز على الحالات والمفاهيم الهيكلية المادية من الفائدة لا يمكن أن يفسر خيارا استراتيجيا معين. تعاريفهم للثقافة ، بالنسبة للجزء الأكبر ، تستبعد صراحة السلوك كعنصر عند الجيل الأول ، ومع ذلك ، لا تختلف التعريفات بشكل كبير عن تلك الموجودة في مناقشات الثقافة السياسية ، والثقافة التنظيمية ، أو عمل الجيل الأول على

الثقافة الاستراتيجية ، فإن مصادر هذه القيم الثقافية أقل امتدادا في التاريخ ، وبشكل أكثر وضوحا نتاج للممارسة والخبرة الحديثة.

الجيل الثالث يملك بعض نقاط القوة على الجيلين السابقين. أولا ، هو يتجنب الحتمية للجيل الأول. في جزء منه ، كما لوحظ ، هذا بسبب أنه يترك السلوك بعناية من المتغير المستقل. في جزء منه لأن بعض العلماء تصور الثقافة بطريقة تسمح لها بالتباين. "جيفري لوجرو" ، على سبيل المثال ، يسمح بالاختلاف في كل من المتغيرات الثقافية وغير الثقافية ، لأنه ، بالنسبة له ، الثقافة متأصلة في التجربة الحديثة ، وليس في عمق الممارسة التاريخية كما طرحها الجيل الأول ، بالمثل ، "إليزابيث كير" تعتبر الثقافة السياسية – العسكرية نتاجًا لتغيير سياقات السياسة الداخلية ، حيث تتغير مع تغير السياسة الداخلية. وبالتالي إدخال الاختلاف في الثقافات عبر الزمن وعبر المجتمعات ثانياً ، هذا الجيل ملتزم صراحة باختبار النظرية التنافسية ، تأليب تفسيرات بديلة ضد بعضها البعض. لوجرو يختبر نموذج واقعي ضد التفسيرات المؤسسية والثقافة التنظيمية لضبط النفس في الحرب. كير بحثت في الواقعية الهيكلية ، والنماذج التنظيمية البيروقراطية ، و مفهوم الثقافة العسكرية ضد بعضها البعض. هذه القوة تسلط الضوء على الضعف المنهجي للجيل الأول. ومع ذلك ، فإن بعض الأسئلة في هذا الفكر الناشئ تستحق الدراسة.

إن الجيل الثالث ، الذي غالبا ما يتم تمثيله في كتابات جونستون ، عارض بشدة تصورات الجيلين الأولين، ودافع عن نهج أكثر توضيحيا ، بل سببيا ، في الثقافة الإستراتيجية ، مبتعدًا عن النهج التفسيري للمؤلفين السابقين . بالنسبة لجونستون ، لدى الولايات المختلفة تفضيلات استراتيجية مختلفة ، لها جذور عميقة في التجارب السابقة. يستخدم جونستون نهجًا قائمًا على المتغيرات التاريخية التي تعتبر أهم العوامل التي يجب مراعاتها، أما الخصائص الفلسفية والسياسية والثقافية والمعرفية للدول والنخب، والخصائص التاريخية أو الموضوعية مثل التكنولوجيا أو القطبية أو قدرات المواد النسبية هي متغيرات من الدرجة الثانية. ونتيجة لذلك ، فإن السلوك الاستراتيجي للدولة ليس عقلانيًا تمامًا ، بمعنى أنه لا يلبي تمامًا اختيارات الدول الأخرى[1].

[1] Nayef Al-Rodhan , Op.Cit.

على الرغم من عدم توافقها بالضرورة مع نظريات الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية ، فإن جونستون يقترح أن تسعى الدول إلى زيادة فائدتها ، وبعبارة أخرى قوتها ووسائلها ومواردها ، لذلك يتم دائمًا اتخاذ الخيارات الإستراتيجية في منظور التحسين ، مقيدًا فقط بمتغيرات مثل الجغرافيا ، والقدرات ، والتهديدات ، وميل الدول إلى الامتناع عن أي سلوك يهدد بقاءها على قيد الحياة. بينما يتبنى الافتراض الثقافي أن النخب الاجتماعية في الثقافات المختلفة تتوصل إلى خيارات استراتيجية مختلفة عندما تواجه وضعا مماثلا ، فإن جونستون ينتقد وجهة النظر هذه من خلال الادعاء بأن علماء الثقافة غير قادرين على شرح أوجه التشابه بشكل كاف في السلوكيات الإستراتيجية عبر العديد من الثقافات الإستراتيجية المختلفة. على وجه التحديد ، يلقي باللوم على الجيل الأول من المثقفين في تعريفهم غير المنظم للثقافة الإستراتيجية ، مما يعني في كثير من الأحيان أن القرارات الإستراتيجية تؤدي إلى نوع واحد فقط من السلوك. يبدو من غير المعقول أن تنشأ ثقافة استراتيجية واحدة من مساهمات متعددة في الثقافة. يفضل أن يكون لكل من هذه المساهمات القدرة على توليد ثقافة استراتيجية بديلة ، حتى متناقضة ، لذلك فإن التلميح للتجانس في الثقافة الاستراتيجية سيكون مشكلة. [1]

يعتبر اقتراح جونستون أكثر صرامة ، استنادا إلى العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة. للقيام بذلك ، طور جونستون "نظام الرموز" مقسما إلى جزأين. الأول يتضمن دور الحرب في الشؤون الإنسانية (إذا كان هذا أمرا لا مفر منه أو انحرافا) ، وطبيعة الخصم والتهديد الذي يمثله (لعبة مجموعها صفر متغير) ، و فعالية استخدام القوة (القدرة على التحكم في النتائج والظروف التي يصبح فيها استخدام القوة مفيدا). يشكل هذا الجزء ركيزة الجيل الثالث من الثقافة الاستراتيجية. تشكل إجابات هذه الأسئلة الثلاثة نموذج الأمن المركزي لثقافة استراتيجية معينة ، تتدفق التفضيلات الإستراتيجية بشكل منطقي من هذا النموذج ، موضحة الطرق المفضلة للعمل في حالة وجود تهديد أمني . ويتألف الجزء الثاني بعد ذلك من افتراضات على مستوى التشغيل حول أفضل خيارات السياسة الواجب استخدامها، وفقًا للتهديد المحدد في الإجابات على الأسئلة في الجزء الأول ، وفقا لمقياس الاستجابة اللينة (الدبلوماسية) أو الشراكة (استخدام القوة). يتم ترتيب التفضيلات

[1] Nayef Al-Rodhan , Op.Cit.

الاستراتيجية حسب ترتيب الرغبة في اتخاذ الإجراءات والعواقب ، ووفقا للقوى الثقافية المعنية.[1]

كان الجيل الثالث من العلماء حذر من تجنب الأفكار النمطية للجيل الأول. هذا جزئيا أدى إلى تصور الثقافة بطريقة متغيرة مثلما اقترح إيان جونستون، وأشار ليجرو إلى أن الثقافة متأصلة في التجربة الحديثة. وتنظر "إليزابيت كير" إلى الثقافة السياسية العسكرية كمنتج لتغيير السياقات السياسية الداخلية، وتختلف باختلاف السياسة الداخلية . هذا الجيل ملتزم باختبار النظرية التنافسية التي تحث التفسيرات البديلة ضد بعضها البعض. من المهم أيضا أنه بالنسبة لهذا الجيل من العلماء: "الثقافة إما تقدم لصانعي القرار مجموعة محدودة من الخيارات أو تعمل كعدسة تغير مظهر الخيارات المختلفة وفعاليتها". هذا التفسير يترك مجالا لبعض العوامل الأخرى المتمثلة في تأثير سلوك الدولة.

نقد الجيل الثالث:

أولا ، التركيز الدقيق على الخيارات الاستراتيجية التي لم يتم شرحها جيدا، فالواقعية تجلب معها بعض العيوب. بالنظر إلى أنه في الواقعية الجديدة ، يمكن أن تتراوح تفضيلات الدولة فيما يتعلق بالغايات من مجرد البقاء إلى الحد الأقصى للسلطة مجموعة من الاستراتيجيات المثلى يمكن أن تختلف بشكل كبير. وبالتالي من الصعب إعداد اختبارات نموذج من الواقعيين من الخيار الاستراتيجي ضد النماذج الفكرية أو الثقافية. المشكلة **الثانية** تتعلق باستخدام الثقافة التنظيمية كمتغير مستقل رئيسي في الاختيار الاستراتيجي. عمل الجيل الثالث يشارك الجيل الأول بأن المتغيرات الفكرية أو الثقافية لها بالفعل تأثير ملحوظ على السلوك. في القيام بذلك ، ومع ذلك ، فإنه يهمل سلالة رئيسية في الجيل الثاني من الثقافة التنظيمية التي يفترض أن الرمزية قد لا تكون للاستراتيجية (الثقافية) أي تأثير سببي على العقيدة التشغيلية. بعض علماء الجيل الثالث يتجنب المشكلة لأن المتغير التابع هو السلوك وليس السياسة الخارجية أو صياغة العقيدة الإستراتيجية. ولكن في بعض الحالات، العقيدة العسكرية هي المتغير التابع . **ثالثا** ، تعريف الثقافة التي يستخدمها الجيل الثالث هو تعريف إلى حد ما معيار واحد: الثقافة إما

[1] Nayef Al-Rodhan , Op.Cit.

تقدم لصانعي القرار مجموعة محدودة من خيارات أو أنها بمثابة العدسة التي يغير مظهر وفعالية مختلف الخيارات. هذا التعريف يتطلب بالتالي بعض المتغيرات الأخرى لشرح السبب الذي يتم اتخاذ خيارات معينة في النهاية. علاوة على ذلك ، إذا كانت الثقافة انعكاس لمعتقدات الفرد أو مجرد تجميع للمعتقدات التي تم الاستيلاء عليها بواسطة نقاط مشروطة في توزيع المعتقدات ، فإن أي فرد لن يفعل ذلك اجتماعيًا تمامًا في تلك الثقافة، لن يشارك أي فرد جميع الثقافات من أي دولة أخرى. ومع ذلك ، في أوقات الأزمات في السياسة الخارجية ، عدد الأفراد الصغير الذين يتم تحديدهم عادة ما يتخذون قرارات استراتيجية. إذا هؤلاء الأفراد لا يعكسون تماماً قيم الجيش أو الإستراتيجية الثقافة ، ثم هذا يخفف العلاقة بين تلك القيم والسلوك ، لأن العلاقة يتوسط فيها أفراد ليسوا كليا ممثلي تلك الثقافة. إذا كان هذا هو الحال ، فإن قوة الثقافة باعتبارها متغير مستقل يقل.

من جهته، يؤكد غراي ضعف الجيل الثالث ، حيث يرى أن دراسات الجيل الثالث مخطئة بشكل خطير عند محاولة فصل الثقافة عن السلوك ، فهو يحافظ على رأيه بأن كل ممثل يجلب بعض الفروق الدقيقة في تصوراته الخاصة للثقافة الاستراتيجية. قد تتصرف الدولة بشكل يتعارض تمامًا مع التفضيلات المتضمنة في الثقافة الإستراتيجية ، وقد تكون الثقافة الإستراتيجية مختلة تمامًا في تحليل الباحثين الأكاديميين . ويمكن أن تحتوي الثقافة الإستراتيجية لمجتمع الأمن على العديد من العناصر المختلة وظيفياً بحيث يمكن أن يؤدي العمل المتوافق مع ثقافته إلى إخفاقات هائلة: من الممكن أن يكون تفكيك الاتحاد السوفياتي السابق سببه الثقافة الاستراتيجية، والاختلالات التي تنطوي عليها. وبالتالي ، فإن التحليل "العلمي" والبحث القائم على المتغيرات المستقلة لن يكون مستدامًا[1].

يمثل الجيل الثالث ومنتقدوه بداية محاولات النهج المتكامل للمؤلفين الجدد. فعلى الرغم من هذه التطورات ، لا تزال مناقشات الأجيال هي المرجع اليوم عندما يتعلق الأمر بالتصنيف النظري لمفهوم الثقافة الاستراتيجية.

فكل جيل من الأجيال الثلاثة في إطار البحث في الثقافة الاستراتيجية لديه مجموعاته الخاصة من المشاكل المفاهيمية والمنهجية.

[1] Nayef Al-Rodhan , Op.Cit.

- **المشاكل المتعلقة بالاستقصاء الثقافي :**

في دراسة لكولن غراي يرى أنه لا يمكن أن يكون هناك نقاش مثمر بين أولئك الذين يفضلون دراسة البعد الثقافي للحرب والسلام والاستراتيجية ، وأولئك الذين لا يؤيدون ذلك. إن الادعاء بأن الدراسة الثقافية لم تسفر عن رؤى متفوقة على تلك التي يمكن تحقيقها من خلال التحقيق الواقعي ، هو خطأ مضلل في وجه ثقل من الأدلة التاريخية الاستراتيجية. في الواقع ليس للنهج الثقافي ، ولكن بدلا من ذلك لدراسة الثقافة. واستخلص مجموعة من المشكلات المتعلقة بالاستقصاء الثقافي[1]:

1. التفسير أكثر من اللازم: إذا كان كل شيء نفكر به ونفعله يجب أن يتأثر بالثقافة ، وهو بالمعنى الحيوي هو مظهر ثقافي ، من بين أمور أخرى ، لا يوجد مساحة غير ثقافية على الإطلاق. نظرًا لأن هذا الأمر له بعض المزايا التجريبية ، يحتاج منظري الثقافة إلى النظر فيه بجدية أكبر مما لديهم حتى الآن.

2. مشكلة الحجج: تعتمد على كيفية تعريف الثقافة، فإذا افترضنا بأن هناك تأثيرات خارج الثقافة تمامًا على السياسة والاستراتيجية ، فلا ينبغي النظر إلى هذه العوامل خارج سياقها الثقافي. لا يؤكد الخبير الثقافي أن الثقافة تحكم بشكل ثابت. بل هو الادعاء بأن الثقافة عادة ما تكون عاملا ، واحدا من بين العديد. إن اختيار قرار ، وتفكيك استراتيجية وأسلوب في الحرب ، سيكون دائمًا مسعى مثيرًا للجدل. الحقيقة أن مؤسساتنا ، وعمليات حكمنا ، قد تشكلت على الأقل تأثرت ، بما نفهمه على أنه ثقافة. وهذا ما لا ينتقص بأي حال من الأحوال من الافتراض القائل بأن الأمور الثقافية ذات أهمية حيوية.

3. الثقافة دواء لكل داء: السياسيون والجنود هم محللون للمشاكل. الحقيقة هي أن الإستراتيجية والدراسات الإستراتيجية هي مهمة براغماتية. ونتيجة لذلك ، فإن مجتمعات الدفاع تكون عادة عرضة للكمائن والتقاطها تقريبًا من قبل أي فكرة جديدة توصف بأنها الحل لمشكلة اللحظة الغامرة. الولايات المتحدة وحلفاءها اليوم منخرطون في حرب عبر

[1] Colin S. Gray,"Out of the Wilderness: Prime Time for Strategic Culture", Op.Cit, pp17-21.

الثقافات. المواجهة الاستراتيجية السوفيتية الأمريكية لمدة 40 عامًا بالإضافة إلى الحربين العالميتين. من المفهوم أن واشنطن ستقرض وتوفر بعض المال ، لأي شخص يبيع دواء براءة اختراع لعلاج مشاكله المعاصرة. "الثقافة" هي أحد براءات الاختراع في أذهان الكثيرين.

4. أساسية الثقافة: في أغلب الأحيان ، يكون من غير العملي السعي إلى التمييز بين الثقافية وغير الثقافية بلا أدنى شك بين التأثيرات على القرارات، ليس من الواضح أنه يمكن أو يجب التمييز بين المعنى الثقافي وغير الثقافي. يتم إعطاء إيماء لتأثيرات أخرى أقل. إن البحث عن الحقيقة الأساسية لا ينتهي أبدًا ، حيث يسعى العلماء جاهدين لاختراق قلب المسألة.

5. الثقافة يمكن أن تغير ولا تتغير: الثقافة لا تتغير بشكل متكرر أو بشكل جذري. إذا فعلت ذلك ، فلن تكون ثقافة. التعريف له استخداماته. يخضع الاستقصاء الثقافي لافتراض طابع ثابت نسبيًا للثقافات الاستراتيجية والعسكرية. الثقافة الإستراتيجية تتطور ويمكن أن تتحول جذريا إذا تعرضت لهجوم صدمة مؤلمة.

6. الثقافة متنوعة: قد يكون للمجتمع الأمني أكثر من ثقافة استراتيجية واحدة ، على الأقل على مستوى "طريقة الحرب" التقليدية. كانت بريطانيا نموذجًا للقوة البحرية ، وكانت لفترة طويلة المالك لإمبراطورية عالمية اكتسبت من أجل الربح ودافع عنها التفوق البحري.

7. الثقافة الاستراتيجية ليست حصرية تماما: كان المنظرون الأمريكيون إلى حد كبير الذين ابتكروا فكرًا استراتيجيًا حديثًا في الخمسينيات من القرن الماضي غير حكيمين لافتراض أن المنطق والعقلانية المشتركة ستبلغ الأشخاص الاستراتيجيين في كل مكان. ومع ذلك ، فإن الكثير من تقاليد الحكم ، والاستراتيجية ، والعمليات ، والتكتيكات ، معترف بها عالميًا على أنها أفضل الممارسات ، مع افتراض الثبات. سيتصرف الناس بشكل مختلف ليس فقط لأنهم مميزون ثقافيا ، ولكن أيضا لأن ظروفهم ستختلف. لا توجد قاعدة للتاريخ الاستراتيجي أو علم النفس المعرفي ، بغض النظر عن السياق. تأثير الثقافة هناك خطر من أن الباحثين عند البحث عن أدلة على الثقافات الإستراتيجية والعسكرية ، سيميزون ما يبدو أنه غريب الأطوار ويهملون الأفكار والعادات التي تشاركها المجتمعات ، خاصة إذا كانوا يشغلون نفس المساحة الثقافية.

8. الثقافات الاستراتيجية تقترض وتتأقلم: الثقافة مستعدة وقادرة على استعارة ما يعتبره حاملوها أفضل الممارسات المعاصرة من الخارج. باختصار ، قد تكون الثقافات الاستراتيجية والعسكرية قابلة للتكيف تماما. لن يكونوا كذلك إلى ما لا نهاية. يحدث التغيير الجذري حقًا في الثقافة فقط نتيجة لصدمة سياسية أو اجتماعية أو صدمة عسكرية. ومع ذلك ، تُظهر التجربة التاريخية الحديثة أنه عندما تستفيد المجتمعات الأمنية من نشر الأفكار والتقنيات الاستراتيجية المفيدة ، فمن المرجح أن تختار الاستفادة بطرق مميزة لنفسها . الأمثلة التاريخية كثيرة ، ولكن حالات التنوع الوطني في القوات المدرعة والقوات الجوية في الحرب العالمية الثانية تقدم صورة شبه مثالية لانتصار الثقافة.

9. التعاطف الثقافي لا يضمن النصر: من الجيد دائمًا فهم كل من العدو والصديق. لكن الفهم وحده ، مهما كانت دقته ، له قيمة محدودة فقط. من الناحية التشغيلية والتكتيكية. السمة الأكثر تميزًا للحرب هي العنف. تستتبع الحرب التهديد باستخدام القوة ، علما أن هذه الاستراتيجية هي مؤسسة براغماتية. ليس من الصعب تحديد نقاط الضعف ، من حيث المبدأ ، في الثقافة الاستراتيجية للخصم. ولكن ، هل يمكننا استغلالها؟ قد يكون فهم السلوك الفعال المترتب عليه شيئين مختلفين تماما.

10. السياسة والإستراتيجية هي نتائج متفاوض عليها: قد ينجح العلماء في إثارة ما يعتقدون أنه العناصر الأساسية للثقافة الإستراتيجية للبلد ، فالسياسة والاستراتيجية هي نتائج يتم التفاوض عليها دائمًا. ومن غير المحتمل أن تبطل المفاوضات تأثير الثقافة الاستراتيجية العامة تمامًا ، ولكن من المؤكد أن تتأكد من أن هذه الوساطة ستتم بوساطة القيود المالية والمصالح والثقافات التنظيمية المتنافسة.

11. الحذر من المستنقع المنهجي: لا يمكن اختزال الحرب إلى مشكلة قابلة للقياس الكمي. وبالمثل ، فإن العديد من الجهود القيمة التي بذلها العلماء لكشف أسرار الثقافة الاستراتيجية للبلد ، وخاصة تأثير تلك الثقافة على السلوك ، هي انتصارات براعة منهجية في غير موضعها، يكمن التحدي العلمي الذي تقدمه الثقافة الاستراتيجية في المقام الأول في الطبيعة شديدة المقاومة للموضوع.

المحور الثالث: نماذج عن الثقافات الاستراتيجية

1-الثقافة الاستراتيجية الصينية

2- الثقافة الاستراتيجية الروسية

3- الثقافة الاستراتيجية الأمريكية

4- الثقافة الاستراتيجية الألمانية

5- الثقافة الاستراتيجية الجزائرية

المحور الثالث: نماذج من الثقافات الاستراتيجية

تعتبر الثقافة الاستراتيجية مزيج من التأثيرات الداخلية والخارجية – الجغرافية والتاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية – التي تؤثر على سلوك الدول وتوجهاتها الاستراتيجية. ومن خلال هذا المحور سيتم تناول مجموعة متنوعة من النماذج وذلك من أجل فهم سلوكيات الدول داخليا وخارجيا والعوامل المؤثرة في ثقافتها الاستراتيجية.

1-الثقافة الاستراتيجية الصينية:

تعتبر الثقافة المكون الأساسي للاستراتيجية الصينية، فالفكر الاستراتيجي الصيني تطور من خلال تاريخ الثقافة الصينية . خاصة وأن الحضارة الصينية هي واحدة من أقدم الحضارات منذ ما يقارب أربعة آلاف سنة. وقد اشتمل تاريخها الطويل على غزوات أجنبية، كما كان لها تأثيرات ثقافية متعددة مثل الكونفوشيوسية والطاوية والماوية والبوذية. لهذا شهدت الصين عبر تاريخها الطويل العديد من الاستراتيجيات العسكرية المختلفة. وهناك مجموعة من العوامل التي أثرت في تكوين الثقافة الاستراتيجية الصينية.

- **الإرث التاريخي الصيني:**

يكاد يكون من المستحيل النظر إلى السياسة الخارجية للصين دون النظر إلى الجذور التاريخية والثقافية الأعمق التي شكلت هذه السياسة. حيث عرفت الصين عدة حروب، والتي صيغت خلالها الاستراتيجيات مثل الحرب الأهلية الصينية (1927-1937 ، 1945-1949). والحرب الصينية اليابانية الثانية (1937-1945) . كما يجب اعتبار الحرب الباردة الأساس الجديد للثقافة الاستراتيجية للصين. فخلال أواخر القرن التاسع

عشر ، وجد المفكرين والاستراتيجيين الصينيين والمسؤولين الحكوميين أنفسهم في عالم عدائي واضح من القوى الإمبريالية.[1]

فالاستراتيجية الصينية القديمة تأثرت بالعديد من التجارب التاريخية، بما في ذلك الحروب والظروف غير المستقرة بين الولايات، حيث أن تجاربها التاريخية معقدة للغاية الأمر الذي يصعب من معرفة ثقافتها الاستراتيجية.

- **دور الموقع الجغرافي للصين:**

للموقع والطبيعة الجغرافية تأثير مهم في تكوين الثقافة الاستراتيجية الصينية، فالصين محاطة بحواجز طبيعية، تكون الحياة السكانية فيها منخفضة التركز، مثل سهوب الشمال والأدغال والمحيط والأراضي الصحراوية في الجنوب، والتبت في الغرب. هذه الحواجز الطبيعية جعلت الصين مع مرور الوقت في غير الحاجة إلى تطوير سياسة خارجية معقدة. إضافة إلى هذا يعكس صور الصين العظيم أهمية عسكرية وأمنية في ردع المعتدين وإعاقة طريق من يريد الهروب[2].

لقد سمح تطور الحضارة الصينية على طول الأنهر، وإتقان تقنيات الري والزراعة، باستغلال فعال للتربة الخصبة، ومن ثم نمو مراكز الاقتصاد الحضرية المرتبطة بها. وعلى الرغم من مرور العصور والتغيرات في الرسم الدقيق للحدود بدوافع الحروب أو عوامل سياسية واقتصادية أخرى، بقيت حدود الصين الطبيعية ثابتة[3].

يشير دعاة الصين كدولة بحرية متجددة إلى التاريخ أيضا، حيث لاحظوا أنه ربما سيطر المنظور القاري على وجهات النظر الأمنية الصينية في السلالات السابقة مثل

---

[1] Christopher D. Yung, "China’s Strategic Culture and Its d iverse Strategic Options ."In Matthew R. Slater, Patterns of Influence Strategic Culture Case Studies and Conclusions .Marine Corps University Press, 2020. Pp66-67.

[2] عماد منصور، " السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية".سياسات عربية، العدد 21، يوليو 2016، ص 32.

[3] نفس المرجع، ص 33.

سلالة تشينغ في القرن التاسع عشر، ومع ذلك ، بحلول منتصف القرن واجهت الصين نوعا جديدا من الخصوم جاء من البحر. فقد وصل البريطانيون مع السفن الحربية الحديثة خلافا للغزوات السابقة. و بدءوا في إجبار إمبراطور تشينغ لفتح الصين للتجارة البريطانية ، للسماح للبريطانيين ولاحقا القوى الإمبريالية لتستقر في الصين، هذا دليل على أن الصينيين توسعت مصالحهم الاستراتيجية لتشمل الاعتراف بأهمية القوة البحرية[1].

- **مرتكزات الثقافة الصينية:**

الفلسفة الكونفوشيوسية: هي أحد أهم المصادر الفكرية المتجذرة في تأثيرها على الثقافة الاستراتيجية الصينية. نمت الكونفوشية في فترة الدول المتحاربة(حوالي القرن الرابع إلى الثاني قبل الميلاد)، وتنافست مع نظم فكرية وفلسفية أخرى، حاولت معظم هذه النظم والأفكار أن تثبت أحقيتها للحكام من خلال إظهار أن لديه القدرة على تحريك المجتمع لهدف الحرب بطريقة تساعد من في السلطة. أصبحت الكونفوشية لاحقا النظرة السائدة، خاصة بعد أن تبنتها سلالة الهان. حسب وجهة النظر الكونفوشية ، من طبيعة العالم أن تبنى العلاقات الإنسانية ضمن نظام هرمي وتراتبي، على هذه الأسس واحتراما للنظام الطبيعي، على السلطة أن تحكم داخليا وتتعامل مع الخارج الذي تألف عبر الزمن من عدة أصناف، وينتظر من هؤلاء أن يخضعوا، لكون الصين تتربع على الهرم النظمي، وبالأخص الإقليمي. والشعب الصيني من وجهة النظر هذه مسالم ويحب التناغم، ودائما ما تستعمل مبادئ سان تزو لتأكيد هذا خاصة قوله بأن الهدف المفضل الذي يجب أن يوضع لأي حرب هو الانتصار من دون القتال واستعمال القوة المادية. ويأتي هذا من فهم دور القائد في الحكم من خلال إحقاق التوازن والتناغم داخل المملكة وفي العالم.[2]

لاحظ بعض العلماء أنه بين القرنين الرابع عشر والتاسع عشر لم تدخل الصين في حرب مع اليابان أو كوريا أو فيتنام – في ذلك الوقت، لأن الدول المحيطة بالصين

[1] Christopher D. Yung,Op.Cit. P p 78-79.

[2] عماد منصور، مرجع سابق، ص 31.

اعتمدت بشكل أو بآخر أفكار الأخلاق الكونفوشيوسية، التي تنطوي على مفهوم الانسجام الكونفوشيوسي العالمي.

الداوية: أو التاوية هي فلسفة قريبة من الكونفوشية خاصة ما تعلق الأمر من ناحية احترام قوانين الطبيعة، كما أن الداوية هي معتقد ديني لديها اهتمام بعلاقة البشر مع الروحانيات وتقدير العلاقة مع الأجداد الذين غادروا إلى عالم الغيب، فالداوية تعبد الطبيعة كونها تعتقد أن الطبيعة تعكس أحكام الآلهة. ومن مبادئ الداوية مبدأ wu wei أو العمل الجاهد من دون صراع بل الاستفادة من طرق وأساليب غير "تواجهية" توصل إلى الهدف، أي الوصول إلى الأهداف بطرق طبيعية دون مواجهة. [1]

الثورة الثقافية عند ماو تسي تونغ: خلال حكمه بين 1966-1976 حاول التقليل من قيمة هذه المعتقدات في الحقل العام لمصلحة ما اعتبره ضرورة إعلاء شأن المبادئ الشيوعية، غير أن الكونفوشية والداوية تحولت مع مرور العصور إلى مبادئ مؤسسة للقيم الاجتماعية[2].

تبنى الحزب الشيوعي إلى حد كبير وجهة النظر القائلة بأن جوهر القوة الناعمة هو الثقافة الصينية. ففي افتتاحية صحيفة الشعب اليومية الإنجليزية (People's Daily) عام 2006، جاء فيها: "مثلما قال الخبراء ، [على الرغم من أن الصين] مصدر ثقافي لأكثر من 5000 سنة من الحضارة ، نحن نصدر فقط أجهزة التلفزيون ونحن لا نصدر محتوى التلفزيون. لقد أصبحنا "مصنع تركيب ". في الواقع ، الثقافة هي جزء لا يتجزأ من القوة الوطنية الشاملة للبلد ، تسمى القوة الناعمة ، حيث أصبحت نقطة منافسة بين السلطات الوطنية. ومع ذلك ، لم تكن القوة الناعمة مجرد بناء صورة دولي. كان الرأي الرسمي أن تطورها يمكن أن يخدم احتياجات السياسة الداخلية والخارجية. ففي خطابه في

---

[1] نفس المرجع، ص 32.

[2] نفس المرجع ونفس الصفحة.

السابع عشر للمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني في عام 2007 ، صرح "هو جين تاو" إنه يتعين على الحزب "تعزيز الثقافة كحزب من القوة الناعمة لبلده من أجل ضمان حقوق وحقوق الشعب بشكل أفضل.[1]

وقال بيانه أن البرنامج كان لثقافة القوة هدفان رئيسيان: تعزيز التماسك والإبداع الوطني من أجل تلبية المتطلبات الروحية للحياة الحديثة، وتعزيز القدرة التنافسية للصين على الساحة الدولية. وبهذا أصبحت القوة الناعمة جزءا واضحا ومهما من جدول الأعمال السياسي.

هناك عدة أسباب لموافقة القادة الصينيين مع فكرة القوة الناعمة. يمكن أن يوازن بين القوة الناعمة والفكر الصيني التقليدي أولا: فكرة أن الملك يعتمد على القوة الأخلاقية ، وليس الجسدية. ثانيا ، يعتقد القادة الصينيون أن أحد أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي كان افتقاره إلى موارد القوة اللينة بالمقارنة مع الولايات المتحدة. أخيرا ، القوة الناعمة جزء من نظرية القوة الوطنية الشاملة (zōnghé guólì).

في الواقع، يشير العديد من المحللين الصينيين إلى أنه من الصعب تعزيز القوة الناعمة بشكل متبادل من خلال السعي لتحقيق الأهداف الوطنية. هذه فكرة شبيهة بشكل أساسي بمفهوم ناي للقوة الذكية. فالثقافة تعتبر أقوى أداة قوة ناعمة في الصين وأظهرت كيف تطور المفهوم بين الأكاديميين الصينيين و صناع السياسات لتشمل كل من احتياجات السياسة المحلية و السياسة الخارجية. [2]

[1] Michael Barr , « Mythe et réalité du soft power de la Chine ». L'émergence de la Chine et ses impacts.Études internationales ,Volume 41, numéro 4, décembre 2010, p509.

[2] Michael Barr, Op.Cit, p 510.

- **الانسجام العالمي:**

يفترض المفهوم الكونفوشيوسي للانسجام العالمي أن النظام والسلام والاستقرار مضمون عندما يكون لدى جميع الأطراف نفس الوضع السياسي ، سواء كانوا حكاما ، أو مجموعة من الحضارات أو الدول القومية ، أو مجموعة من المواطنين ..، إلخ.
فالتوصل إلى مجموعة مشتركة من المفاهيم والقيم، يعني أن السلام والنظام مضمون عندما تكون جميع الأطراف السياسية تعرف مكانتها في التسلسل الهرمي للعلاقات السياسية التي أنشأتها عدد من العمليات السياسية المختلفة: الملك–الملك ، الوالد–الطفل، أو الدولة النامية المزدهرة.

لقد أكد العلماء الصينيون، بما في ذلك Yongjin Zhang و Shu Changhe ، أنه بدلا من التركيز على النظام الصيني القديم الذي يطلب الجزية ، أن ينظر العلماء الغربيون إلى المفهوم الصيني للتناغم العالمي ، وهو في الحقيقة جوهر كيفية عمل نظام الروافد الصيني . فالانسجام مبني على القيم المشتركة ، بينما التوازن ، على الأقل بمعنى العلاقات الدولية ، يدل على ركود ناشئ عن قوتين متعارضتين غير قادرتين على التغلب على بعضها البعض. لاحظ هؤلاء العلماء أن تركيز الصينيين على الانسجام منتشر في من خلال مفاهيم سياسة الدفاع. فقد كانت السياسة الخارجية المبكرة لجمهورية الصين الشعبية جوانب من موضوع الانسجام العالمي. حيث أعلن وزير الخارجية الصيني آنذاك "تشو آن لاي" في منتصف الخمسينيات أن المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية الصينية كانت الخمسة مبادئ للتعايش السلمي[1] ، والمعروفة باسم معاهدة بانتشيل التي خرجت من مؤتمر باندونج عام 1955. ودعا الدول إلى احترام سيادة جميع الدول القومية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والتعامل مع الدول الأخرى مع الاحترام المتبادل ، لا تغزو وتتصرف بقوة تجاه الدول القومية الأخرى[2].

---

[1] تشمل المبادئ الخمسة للتعايش السلمي ما يلي: الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم الاعتداء المتبادل ، والتدخل غير المتبادل في الشؤون الداخلية ، والمساواة والمنفعة المتبادلة ، وأخيرا ، التعايش السلمي نفسه.
[2] Christopher D. Yung,Op.Cit. P p 83-84.

فهناك مثال حديث على السياسة الصينية المرتبطة بموضوع الانسجام العالمي، والمتمثلة في إدارة علاقتها مع الولايات المتحدة ، حيث وصفت بأنها نوع جديد من علاقة القوة .

في هذا الإطار، يؤكد الصينيون أن الولايات المتحدة والصين تتبعان المسار التالي نحو تحسين العلاقة: (1) سياسة "لا نزاع ، ولا مواجهة "، (2) الاحترام المتبادل "للمصالح الأساسية" لبعضهما البعض ، و (3) التعاون المربح للجانبين. [1]

للإشارة، فإن الصين تسعى نحو استبعاد الولايات المتحدة من شرق آسيا، إضافة إلى رفض الصين التفاوض أو مناقشة نزاعات بحر الصين الجنوبي مع الآسيان ، مع محاولة تخفيف التواجد الأمريكي في المنطقة ، والتقليل من احتياجات كوريا الجنوبية الدفاعية الفعلية فيما يتعلق بطلب هذه الأخيرة بأن تنشر الولايات المتحدة دفاعها الصاروخي، في كوريا الجنوبية ضد تهديدات الصواريخ الكورية الشمالية.

إن اللجوء المتعاقب لمفاهيم "الظهور السلمي" (heping jueqi) و "التنمية السلمية" (heping fazhan) – التي ظهرت في 2003 و 2005 على التوالي – مكنت الصين من أن تصبح جزءا دائما من المشهد السياسي والمالي جنوب شرق آسيا. يخلو مسار التنمية السلمية من أي دلالات عدوانية – خلافا لمفهوم النشوء – يعتمد على تعزيز السلام والاستقرار العالميين من خلال التنمية الداخلية الصينية ، التي يتم تمكينها من خلال وجود بيئة تفضي إلى تبادلات متعددة الأبعاد والتعاون وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وبناء عالم متناغم مع احترام المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. التنسيق والمساواة والتحالفات هي السمات المميزة لـ "الدبلوماسية المتناغمة" على الطريقة الصينية (hexie waijiao). [2]

رغم سعي الصين خلق مناخ من الاعتماد المتبادل بين الدول المتاخمة لبحر الصين الجنوبي، إلا أن التنافسات القومية باتت تحل محل الرغبة المشتركة في التعاون ، وهو ما

[1] Ibid. P p84-85.
[2] Alice GRANDSERRE, « La pensée stratégique chinoise : développement d'un *smart power* sur les bases de concepts millénaires ». Note de recherche stratégique n°3 , IRSEM institut de recherche stratégique de l'école militaire. 12/11/2013 :
https://www.irsem.fr/data/files/irsem/documents/document/file/1067/NRS%203.pdf

يفسر الطبيعة الغامضة والمعقدة للسياسة التي تتبعها الصين تجاه جيرانها. حيث تتبنى استراتيجية التذبذب بين الحوار والتهديد بالمواجهة.

وفي ظل إحجامها الشديد عن الانخراط في نظام تحالفات أمنية ، أظهرت الصين براغماتية من خلال تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في جوان 2001 ، مع خمس دول آسيوية أخرى – روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. في حين أن عناصر التعاون الاقتصادي والتجاري والطاقة والتكنولوجية في هذا التجميع الإقليمي تسمح بتنمية المقاطعات الواقعة في غرب البلاد ، فإن التبادلات والتدريبات العسكرية المشتركة تساهم في زيادة خبرة جيش التحرير الشعبي. ومع ذلك ، فإن تطوير القوة الناعمة على الطريقة الصينية لا يقتصر على المجال المدني. جيش التحرير الشعبي هو أيضا أداة أساسية لسياسة "السلطة[1].

- **استراتيجية دفاعية أم هجومية؟**

يؤكد الصينيون بأن ميلهم هو متابعة الأمن من خلال سياسات دفاعية بطبيعتها ولا تطرح تهديد لأي كان . هذا الخط الفلسفي أكثر من مجرد التأمل الأكاديمي. لها آثار سياسية على العالم الحقيقي. عندما يلاحظ الجيش الأمريكي التحديث العسكري الصيني ، والذي كان يعتمد على نمو بنسبة 10 بالمائة في الصين ميزانية الدفاع لما يقرب من عقدين والاستحواذ على أنظمة الأسلحة الحديثة والمنصات ، يميل القادة الأمريكيون إلى القلق من أن الصين تسعى إلى السياسة العسكرية التي ستهدد الولايات المتحدة في نهاية المطاف ومصالح الأمن القومي. يشير الصينيون إلى أن ثقافتهم الإستراتيجية دفاعية بطبيعتها ، هذا هو الوصف غير العادل لنوايا الصين. ويلاحظ سكوبل أن الصينيين يظهرون نمطا غريبا اعتقادا راسخا بأن أفعالهم وسياساتهم هي بطبيعتها دفاعية ولا تشكل أي خطر على أي أحد ، ولكن يبدو أن أفعالهم متناقضة ، تعكس العقلية الواقعية[2].

يمكن العثور على دليل تاريخي للسلوك الواقعي في إحصائيات ساحة المعركة (حيث تكلف بعض حروب الصين ملايين الأرواح. غزو تشينغ العسكري لمينغ في القرن السابع

[1] Ibid.
[2] Christopher D. Yung, Op.Cit. P p 70-71.

عشر الميلادي ، على سبيل المثال ، كلف 25 مليون شخص ، ثورة تايبينغ في منتصف القرن التاسع عشر كلفت أكثر من 20 مليون من الأرواح، وتمرد آن لوشان خلال عهد أسرة تانغ عام القرن الثامن الميلادي كلف أكثر من 13 مليون شخص. تشير النتائج إلى أنه في حين أن الأفكار الكونفوشيوسية قد يكون لها تأثير على نظرة الصينيين أنفسهم وأمنهم باعتبارها دفاعية في الطبيعة ، هناك دليل تاريخي على أن الصينيين في الماضي لم يلتزموا بهذه المثل العليا).

عمل "أليستر إيان جونستون" حول الثقافة الاستراتيجية الصينية بعد مسح مفصل لسلالة مينغ لتفسير سلوك السياسة الخارجية وكذلك فحص الأعمال العسكرية الشيوعية الصينية خلال الحرب المدنية الصينية والحرب ضد اليابان ، خلص جونستون إلى أن الصين أظهرت اعتمادا غير عاديا على استخدام القوة لتسوية الخلافات السياسية. إحصائيا ، فإن استخدام القوة الشيوعية الصينية الحديثة يتجاوز القاعدة. فخلال حكم سلالة مينغ ، أطلق الصينيون سبع حملات في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي وأجزاء الشرق الأوسط .[1]

لقد سعى "ماو تسي تونغ" لحل العديد من المشاكل الاستراتيجية والسياسية في الصين. وجد إجاباته في الماركسية اللينينية ، لكن كتاباته تكشف أيضا أنه وجد إجابات في كتابات المفكرون العسكريون مثل كارل فون كلاوزفيتز وأنطوان هنري جوميني .هذه الرواية الواقعية تذهب إلى حد بعيد في تفسير اللغة الصينية السلوك العسكري والاستراتيجي خلال الحرب الأهلية الصينية، وفي حرب المقاومة ضد اليابان. وفي السلوك الاستراتيجي للصين خلال فترة الحرب الباردة ضد ليس فقط الولايات المتحدة في كوريا ولكن أيضا ضد الهنود عام 1962 والاتحاد السوفيتي عام 1969 وفيتنام في عام 1979. بعد وفاة ماو ، تم تقويض هذه الرواية بشكل أساسي عندما جاء دنغ شياو بينغ السلطة في عام 1979 ، أبلغ الجيش أنها كانت لتلقي القليل من التمويل لتحديث الدفاع، كان ينبغي النظر فيه أدنى أولوية للمستقبل المنظور ، وأصبح الحزب الشيوعي الصيني يركز بالكامل تقريبا على النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها[2].

[1] Ibid. p 71-72.
[2] Christopher D. Yung, Op.Cit. pp 73-74.

خلاصة القول هي أن الصين كونفوشيوسية وواقعية، اعتمادا على الوضع الاستراتيجي المحدد التي تجد نفسها فيها ، استخدمت الصين عبر تاريخها القوة العسكرية لهزيمة المعارضين الذين يهددون حدود الصين وحكمها الأسري ، ولكن الصين تفاوضت أيضا مع الأعداء الرحل الذين يعيشون خارج الحضارة الصينية. لقد أدرك الحكام الصينيون فائدة وضرورة تطوير القدرات العسكرية ، وخاصة الأنواع الجديدة من الأسلحة.

- **استراتيجية الدفاع النشط وتشريع استخدام القوة:**

تعتبر الثقافة الاستراتيجية مهمة في تحليلات استخدام الصين للقوة لسببين[1]:

أولا ، أصبح موضوع الثقافات الوطنية المعترف بها على نطاق واسع كبعد رئيسي في الاستراتيجية ، بما في ذلك تأثير الثقافة على ميل البلد إلى استخدام القوة، فتأثير الثقافة أمر حيوي لفهم الشؤون العسكرية والأمنية للصين. والادعاء إن كانت العلاقات الدولية الصينية المعاصرة تأثرت بشدة بحضارة قديمة ودائمة منتشر بشكل خاص.

ثانيًا ، العلماء والمحللون وصناع السياسات في جمهورية الصين الشعبية يؤكدون ذلك كثيرا، إذ أن السياسة والسلوك في الماضي والحاضر مشروط بالفلسفة الصينية التقليدية المميزة للعلاقات الدولية.

على الرغم من الجهود المبذولة لتهيئة مناخ من الثقة والتبادل على الساحة الدولية ، فإن حقيقة مخاطر التهديد الخارجي تدفع الصين إلى إظهار البراغماتية والاستباق من خلال اعتماد استراتيجية "الدفاع النشط". على الرغم من أن استخدام القوة لا يزال يعتبر الملاذ الأخير ، فإنه يطبق سياسة التعزيز الوقائي للقدرات القتالية والردعية والاستخباراتية لجيشه. فإذا كان اقتران الخطاب السلمي والتحديث العسكري قد يبدو في نظر الغرب على أنه تناقض بسيط ، فإن الصينيين يرون فيه تكاملا معينا ، مثل الين واليانغ.

شكل نشر الكتاب الأبيض عن الدفاع عن الصين في عام 2008 نقطة تحول في تأكيد هذا الأمر. بعد أن سعت لفترة طويلة لتقليل الجهود المبذولة لتحديث جيش التحرير

[1] Andrew Scobell, CHINA AND STRATEGIC CULTURE. Strategic Studies Institute, U.S, May 2002.p1.

الشعبي، قررت الصين بالفعل أن تكون أكثر شفافية من خلال الكشف عن طموحاتها الدفاعية وشرعيتها. بالإضافة إلى تقديم أرقام لأول مرة تتعلق به. ولقد أجريت المناورات الصينية الروسية "الاتحاد على البحر 2012" في البحر الأصفر، و "مهمة السلام 2012" لمنظمة شنغهاي للتعاون في طاجيكستان ، والمناورة المشتركة "روح التعاون 2012" التي نظمت بين الصين وأستراليا ونيوزيلندا في بريسبان.

تقوم الصين باستيراد وتصدير الأسلحة ورفع ميزانيتها العسكرية ، وبالتالي عرضت سياسة دفاعية تهدف إلى إنشاء قوات مسلحة محوسبة قادرة على كسب جميع أنواع النزاعات ، بما في ذلك الحروب غير المتكافئة. وحماية الحدود والفضاء الوطني ، وتطوير أدوات الدفاع الكمية والنوعية على حد سواء – بموجب مبدأ "الثورة في الشؤون العسكرية" (junshi geming) – وتعزيز استراتيجية نووية للدفاع عن النفس (هي أهداف وسيطة حاسمة مذكورة في الورقة البيضاء الأخيرة التي نشرت في مارس 2011).[1]

من أجل الاستجابة بشكل فعال لتطور احتياجاتها الأمنية ، أطلقت الصين في عام 2003 سياسة إعادة هيكلة قواتها العسكرية ، حيث تراهن على تخفيض كبير وتحسين ظروف موظفيها، وعلى التحديث من ترسانتها وعلى التشغيل المتبادل لقواتها المسلحة. في حين يميل السياق الحالي للعولمة وزيادة التكامل البحري إلى التركيز على البحرية والطيران . يحتفظ الجيش بدور استراتيجي للغاية كحارس للحدود البرية وضامنا لاستقرار النظام. على مدى العقدين الماضيين ، بذلت جهود لإنشاء وحدات رد فعل سريع متنقلة أكثر كفاءة وقادرة على المناورة لمسافات طويلة ، أو تنفيذ ضربات جو–أرض بعمق ، أو حتى إجراء عمليات المخابرات. كما ساهمت سياسة استبدال المعدات القديمة ، وخلق طيران خاص للجيش والتصنيع المحلي للمعدات الحديثة مثل دبابة ZTZ 99 ، في تعزيز قدراتها القتالية الجوية البرية. ونظرا لأن قدرات الإسقاط والخبرة الميدانية لهذه القوات لا تزال محدودة نسبيًا ، فإن العقيدة العسكرية الصينية تقوم على تطوير قدرات الإسقاط ، خاصة الجو والبحر. في حين أن الدخول التدريجي في خدمة طائرات الجيل الرابع مثل J–10 و J–11B يساهم في تحسين القدرات الهجومية للطيران الصيني ، فإن النجاح

[1] Alice GRANDSERRE, Op.Cit.

الأخير لهبوط مقاتلة J -15 على سطح حاملة الطائرات المسماة Liaoning يمثل خطوة رمزية نحو اكتساب قدرة ردع في البحر. وفي سياق إعادة توجيه سياسة الأمن الأمريكية تجاه آسيا ، تشعر بكين بالحاجة إلى اكتساب وسائل ردع قادرة على إبعاد الولايات المتحدة – أو أي خصم آخر – عن منطقة نفوذها. تقع قاعدة سانيا البحرية شمال بحر الصين الجنوبي ، ويمكن أن تشكل ، في المستقبل القريب ، الأداة المميزة لاستراتيجية رفض الوصول، إذ يبدو أنها تهدف إلى استيعاب الغواصات النووية المستقبلية و سفن أعالي البحار الصينية البحرية [1].

تحاول بكين طمأنة الدول المجاورة من خلال إعادة التأكيد بانتظام على الطبيعة الدفاعية البحتة لسياستها النووية بالإضافة إلى التزامها مبدأ عدم التوظيف. ويمثل هذا الخيار الذي يمثل بشكل خاص استراتيجية الدفاع النشطة ، أي موقف شديد. ليس الهدف تدمير الخصم ، بل اكتساب قدرات عسكرية كافية لردعه عن أي هجوم ، أو الانتقام إذا لزم الأمر. ومن المفارقات ، أن هذا الموقف الدفاعي يسمح للصين بإضفاء الشرعية على استخدام القوة في حالة تهديد "لمصالحها الحيوية" (hexin liyi). في السنوات الأخيرة ، اتخذت الصين موقفا أكثر صلابة من خلال إعادة تأكيد مطالبها الإقليمية والبحرية في البحار الثلاثة شبه المغلقة التي تحد سواحلها. سواء في بحر الصين الجنوبي المواجه لفيتنام ، والفلبين ، وأندونيسيا ، وماليزيا ، وبروناي ، أو في البحر الأصفر الذي يواجه الكوريتين أو في بحر الصين الشرقي المواجه لليابان ، فإن الحكومة الصينية تعتمد على الحجج التاريخية لتبرير إرسال سفن الدوريات بالقرب من الجزر والشعاب المرجانية التي يعتبرها خاصة به. ومن أجل السيطرة على تصاعد العنف ، يحظر بشكل عام نشر السفن الحربية في هذه المناطق عالية التوتر ، باستثناء سياق التدريبات العسكرية. ومع ذلك ، فإن الاستخدام المتزايد للوحدات شبه العسكرية التابعة للإدارة الصينية يشير إلى وجود استراتيجية دفاعية ذات وجهين.

إن سفن وكالات المراقبة الصينية التسع الرئيسية – "التنين التسعة" – المستقلة تماما عن البحرية – تزود الصين الآن بوسائل إكراه متزايدة في حالة نزاعات داخلية أو نزاعات

[1] Alice GRANDSERRE, Op.Cit.

إقليمية. في حين أن هذا البديل هو بالفعل موضع الكثير من الانتقادات بسبب طبيعته الغامضة ، فإن إعادة تصنيف بعض السفن الحربية القديمة مثل سفن المراقبة يزيد من عدم الثقة في البلدان المجاورة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن التنظيم المنتظم لمظاهر القوة من قبل البحرية الصينية بالقرب من سواحل اليابان وحول الأرخبيل المتنازع عليه في بحر الصين الجنوبي يؤجج التوترات الإقليمية. بالإضافة إلى توفير التدريب المناسب للأفراد العسكريين الصينيين ، يسلط هذا النوع من المناورات الضوء على القدرات القتالية المعززة لجيش التحرير الشعبي بينما يعوض عن نقاط ضعفه في مجالات الطيران وأنظمة C4ISR18. على الرغم من كل هذا، فإن صورة القوة المتوقعة تغذي فكرة التهديد الصيني في المنطقة.[1]

2-الثقافة الاستراتيجية الروسية:

رغم مرور أكثر من ربع قرن على انهيار الاتحاد السوفياتي، يشير عدد من المحللين الاستراتيجيين بأن هناك عدة تطورات توضح وجود إستمرارية في الثقافة الاستراتيجية الروسية، منذ مرحلة الحكم السوفياتي ، كون هذه الثقافة ترتكز على بعض المبادىء الثابتة المتعلقة بالوضع الجيوستراتيجي المتميز لروسيا بغض النظر عن تحولات النظام السياسي والنظام الاقتصادي.

- **الإمبراطورية الروسية :**

تتسم روسيا اليوم، بحدودها الحالية، بأنها فريدة من نوعها من الناحية التاريخية، فقد تغيرت حدود روسيا بشكل كبير على مدار تاريخ تلك الأمة، فمنذ الفتح والتقشف مع بناء منطقة "مسكوفي" Muscovy التاريخية، إلى توسعات الإمبراطورية الروسية، وطوال سنوات الاتحاد السوفياتي ، شهدت الأراضي التي تحكمها العاصمة الروسية فترات من

[1] Idem.

النمو والانكماش بشكل متكرر، وكانت روسيا تعتبر كقوة أوروبية عظمى منذ عهد القيصر "بطرس الأكبر " Peter the Great منذ ثلاثة قرون خلت. [1]

لعبت روسيا دورا حاسما في "حرب السنوات السبع" ، حيث مثلت القوة البرية التي كسرت شوكة جيش"نابليون"Napoleon وكانت عضوا بارزا في دول الوفاق الأوروبي ، كما انفردت روسيا بدور البطولة المطلقة في أحداث حرب القرم وما تلاها من أزمات نشأت فيما بعد انهيار الامبراطورية العثمانية في القرن 19، على نطاق واسع على أنه إحدى الخطوات الأولى إلى الطريق إلى الحرب العالمية الأولى، تماما مثلما كان دفاعها عن صربيا عام 1914 خطوة كبيرة في مسيرة متدرجة نحو الحرب.

ولقد كان للاتحاد السوفياتي دورا حاسما في الحرب العالمية الثانية. فبعد انتهاء تلك الحرب، هيمنت موسكو على معظم أوروبا من خلال الاتحاد السوفياتي و"حلف وارسو" طوال نصف القرن العشرين. للإشارة، تتميز روسيا بخصائص فريدة من نوعها أبرزها حجمها الكبير الممتد ليس فقط عبر أوروبا بل عبر قارة آسيا أيضا. ولقد صرح "جورج كينان" عام 1946 على أن " ما لدى روسيا من شعور تقليدي وغريزي بعدم الأمان"، فما تتسم به روسيا من حدود واسعة إنما يخلق لها تحديا استراتيجيا طبيعيا ألا هو أن: الأمة لها العديد من الأعداء المحتملين وأنها قد سبق وكانت غنيمة للمغيرين والغزاة. كما خلقت هذه الحدود أيضا تحديا داخليا متأصلا على صعيد الأمن والإدارة والحوكمة. [2]

لهذا كان التوسع الاستعماري السبيل الذي انتهجته روسيا للدفاع عن نفسها ضد الغزو، أي من خلال عمليات هجومية لاسترجاع ما انتزع منها خلال الحربين العالميتين.

---

[1] أوليسيا تكاشيفا، وآخرون،"السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي"، دراسة مترجمة عن مؤسسة راند، 2015:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE144/RAND_PE144z1.arabic.pdf

[2] أوليسيا تكاشيفا، وآخرون، مرجع سابق.

- **المذهب العسكري السوفيتي خلال مرحلة الحرب الباردة :**

عندما دخلت روسيا القيصرية الحرب العالمية الأولى كان المذهب العسكري الروسي يعاني من عيوب عدة، فالنظام القيصري الفاسد، والحرمان الطبقي و التأخر الصناعي والثقافي، والتخلف الزراعي، والأسلحة البالية كلها أسهمت في عجز المذهب العسكري على الاستمرار في الحرب، وتكبد روسيا خسائر بشرية ومادية فادحة دفعت في النهاية إلى اضطراب الأوضاع في روسيا، مما مهد الطريق لقيام الثورة البلشفية في أكتوبر 1917 (لقد تأثر المذهب العسكري الروسي إلى حد كبير بهذه الثورة وخاصة بالفلسفة السياسية للحزب الشيوعي وكتابات "لينين" عن طبيعة الحرب وفحواها الطبقي، لأنه يرى أن الصراعات والحروب ما هي إلا انعكاس للصراعات الطبقية، ومن ثم فهي أمر حتمي بين الدول لأن الدول تعتبر أنظمة تجسد مصالح الطبقات)، وفي ضوء هذا المفهوم الطبقي للحرب قسم المذهب العسكري الروسي الحروب إلى عدة أنماط منها الحرب العالمية التي تحدث بين النظامين العالميين الرأسمالي والاشتراكي، ومنها حروب استعمارية تعبر عن حالة الصراع بين القوى الاستعمارية على مناطق معينة في العالم، ثم هناك حروب أهلية بين فئات متناحرة داخل الدولة الواحدة إضافة إلى كتابات لينين وفلسفة الحزب الشيوعي، فإن المذهب العسكري الروسي تأثر بالخبرة المكتسبة من تجارب الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث تزود من خلالهما بمبادىء جديدة أيضا ، للعمليات الهجومية، الدفاع الساكن، الدفاع في العمق، استخدام الجيوش عندما يكون الخصم متفوقا من ناحية العمق وليس في خطوط وجبهات القتال، خصوصا العسكرية، والقوة النارية مثلما حدث في الغزو النازي للاتحاد السوفيتي عام 1941 ، فضلا عن مبدأ الجمع بين القيادة السياسية والعسكرية أثناء الحرب. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى توفرت للاتحاد السوفياتي السابق فترة مناسبة لتطوير مذهبه للتطور الحاصل في بنية الدولة العسكرية ، فالدولة فرضت نفسها على جميع أقاليمها ،

وتمكنت من القضاء على جميع القوى المضادة للثورة التي عانت منها روسيا بين أعوام 1918–1921، كما أن النهوض الصناعي بدا واضحا، مما جعل الدولة تهتم بالجانب التقني للقوات وتنظيمها الهيكلي وانضباطيتها العالية وتثقيفها وفقا لتعاليم الماركسية اللينينية .[1]

استخدم المذهب العسكري الروسي مبدأ شكل جوهر الجانب العسكري والأساس الذي تستخدم فيه القوات القتالية التقليدية، وقد عرف هذا المبدأ باسم العملية العميقة أو مبدأ الحرب البرية–الجوية في المنظور السوفياتي. يعني هذا المبدأ من الناحية العسكرية الاقتحام المتزن والتدريجي لدفاعات الخصم بجميع وسائل النيران ولاسيما الدبابات والآليات البرية وفي كل أرجاء مسرح الحرب، حيث تبدأ العملية الأمامية، ثم الانتقال بسرعة للاختراق التكتيكي للعدو في جبهاته العميقة أولا ، وبما أن هذا المبدأ هو مبدأ استراتيجي هجومي يهدف لتطويق الخصم في العمق وتدميره كليا بالأساس، لذا تطلب من الاتحاد السوفيتي زيادة قدرات قواته التقليدية على تحقيق معدلات عالية للتقدم والهجوم اعتمادا على قوات ميكانيكية مدرعة، وتعاون على أنظمة تسليح جوية حديثة ولاسيما الطائرات الهجومية، والأهم زيادة حجم المشاركين في العمليات القتالية (الكثافة العددية) . (أصبح هذا المبدأ هو الاستراتيجية العسكرية المطبقة لحلف وارسو، وكان هدفها الأساسي الاختراق السريع للدفاعات الأمامية للحلف الأطلسي، والتقدم بسرعة إلى الأعماق الاستراتيجية لمناطق وأقاليم الناتو، بهدف إحباط التعبئة العامة له وإعاقة وصول الإمدادات العسكرية الأمريكية، وإحداث انهيار عسكري وسياسي ومعنوي للناتو قبل وصول تلك الإمدادات). علما أن هذا المبدأ مازال فاعلا في المذهب

[1] نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، " قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر". دراسات دولية، العدد56، ص ص 15–16.

العسكري الروسي حتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 ، وقد طبقته روسيا بنجاح ضد جورجيا عام 2008.[1]

في ضوء ما تقدم يمكن إجمال الخصائص التي تميز بها المذهب العسكري الروسي في الحقبة السوفياتية بالنقاط الآتية: [2]

1- إن أحكام هذه المذاهب السياسية والعسكرية قد تمت صياغتها في ضوء التعاليم الماركسية- عن خبرات الحربين اللينينية والآراء الحزبية للحزب الشيوعي السوفياتي، فضلا عن الحربين العالميتين الأولى والثانية.

2- إن الحرب في المذهب العسكري السوفياتي ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات وهي انعكاس للصراع الطبقي، سواء كان بين قوى وجماعات أو بين دول منظمة.

3- تبنى المذهب العسكري السوفياتي المفهوم العالمي للأمن والذي يمتد خارج حدود الدولة السوفياتية السابقة ليشمل الدول الأعضاء في حلف وارسو والحلفاء والأصدقاء في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

4- إن الحرب مع الرأسمالية هي حالة حتمية حتى مع ظهور السلاح النووي، وأنها ستكون عالمية النطاق، لأن النظام الرأسمالي يتسم بالعالمية وبالسعي للهيمنة على العالم عبر تقويض أركان النظام الاشتراكي.

5- إن بناء القوات المسلحة السوفياتية يجب أن يتم بناء على دراسة نوايا الخصم واتجاهات تطور قدراته العسكرية، وطبيعة الحرب التي ينوي شنها .

6- في حالة نشوب الحرب فإنها ستكون شاملة وليست محدودة، أي حرب تستخدم فيها كافة أنواع الأسلحة من تقليدية، وفوق التقليدية، ونووية .

لقد أدت الثقافة الاستراتيجية الروسية دورا أساسيا خلال فترة الحرب الباردة ، من خلال تشكيل القوات المسلحة السوفياتية وفي طبيعة العمليات الاستراتيجية التي يجب خوضها في الحرب، وفي طبيعة النظام العسكري الملائم للبيئة الاستراتيجية الروسية ،

---

[1] نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، مرجع سابق، ص17.

[2] نفس المرجع، ص ص 21-22.

مع الالتزام بأهداف القيادة السوفياتية السياسية فيما يخص السلام و الحرب. غير أن الثقافة الاستراتيجية العسكرية الروسية عادت لتحتل مكانة مؤثرة في إطار النظام السياسي الروسي الحالي.

- **المذهب العسكري الروسي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة:**

لاشك أن حصول تغيير في أحكام المذهب العسكري الروسي بعد انتهاء الحرب الباردة هو حالة منطقية بسبب تغير الظروف الموضوعية والبيئة الاستراتيجية المحيطة بروسيا، فعلى المستوى الداخلي كانت الكثير من الدلائل تشير إلى احتمالات تفكك هذه الدولة الوليدة بعد أن عمت الفوضى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة للبلاد، وأصبحت الدولة عاجزة عن القيام بوظائفها إزاء مواطنيها ، وبعد أن شاعت مظاهر لم تكن معروفة في الحقبة السوفياتية مثل الفساد الإداري والمالي وظهور عصابات المافيا وتجار المخدرات ومهربي الأسلحة والعملات، والبطالة واستفحال النزعات الانفصالية في بعض أقاليم الاتحاد الروسي .أما على المستوى الخارجي فلم تكن روسيا بأفضل حال، حيث برزت مجموعة من المعطيات التي تشير إلى تراجع مكانتها الدولية إلى أبعد الحدود، فبعد أن كانت قوة حقيقية في مرحلة الحرب الباردة وذات قدرة على فرض إرادتها على مجمل القضايا الإقليمية والدولية، لم تعد روسيا تمتلك حتى القدرة لفرض إرادتها على الدول التي استقلت عنها، وبعد أن كانت تمتلك بعدا يشمل المنظومة الاشتراكية برمتها بما في ذلك حلفاؤها وأصدقاؤها في دول العالم ، فإنها لم تعد تحتكم إلا إلى رابطة هشة جمعتها مع الجمهوريات المستقلة، ومن جهة أخرى خسارتها لمجالها الحيوي الذي كان يعزلها عن الناتو ، أي دول أوربا الشرقية.[1]

[1] نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، مرجع سابق، ص ص 22-23.

تجدر الإشارة إلى عودة الثقافة الاستراتيجية الروسية إلى المشهد الأمامي في اتخاذ القرارات الأمنية في فترة حساسة من دخول روسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. حيث تقوم القيادة العسكرية الروسية وأركان الحرب والأكاديميات العسكرية الروسية بمأسسة هذه الثقافة الاستراتيجية، وادخالها في وعي الضباط و تطويرها في كل مجالات التعليم والتخطيط وصنع الْقرار، بعد أن كانت قد همشت خلال سنوات حكم "يلتسين" ، و أهملت من قبل القيادة السياسية، مما أدى إلى إلغاء قدرتها على التأثير.[1]

وعلى هذا الأساس يفسر القادة العسكريين الروس الحرب على أنها 'صدام بين أنظمة عسكرية مختلفة' و ليس مجرد منافسة بين إمكانيات و قدرات كمية ونوعية مختلفة من التسلح. فتعريف النظام العسكري في الفكر الروسي مبني على كيفية تنظيم شؤون الدولة للحرب في مواجهة أنظمة عسكرية أخرى، و بالتالي يصبح النصر حليف النظام العسكري الأكثر تفوقا. و يشمل النظام العسكري في الفكر الاستراتيجي الروسي كل الأهداف السياسية والعسكرية والاستراتيجية و الفن العملياتي في خوض الحرب، وفي إدارة شؤون ما قبل الحرب، ويعمل هذا النظام على تعزيز نقاط القوى و التخفيف من نقاط الضعف و إدماج كل العوامل الضرورية للزيادة من القدرة القتالية، حيث تصبح الثقافة الاستراتيجية موحدة لكل هذه العناصر. و تشير الأبحاث الاستراتيجية أن الثقافة الاستراتيجية الروسية تستند على أربعة ركائز و مفاهيم أساسية: الأول مفهوم 'التفرد الاستراتيجيي' الروسي و الذي يتطلب مقاربات عسكرية فريدة من نوعها للزيادة من الفرص و انتهازها ، و الثاني مفهوم'الهشاشة الاستراتيجية' المحتملة المبني على مقولة 'عدم القدرة عن الدفاع عن روسيا' والذي يتطلب إجراءات هجومية مضادة للقضاء على هذه الهشاشة ، و الثالث مبني على المبدأ القائل أن شن أية 'حرب ضد روسيا هي حرب ضد روسيا كلها' ، أما المفهوم الرابع فهو مبني على أساس أن 'الحسم' في الحرب يجب أن يأتي في المرحلة الأولى من الحرب. كما تدعم كل واحدة من هذه الركائز الأخرى، بناء على الفكر الاستراتيجي التقليدي الروسي، أكان ذلك في

---

[1] نهى خلف، "هل هناك تحول في 'ثقافة الفكر الاستراتيحي الروسي' بعد ربع قرن من انهيار الاتحاد السوفياتي؟؟". الرأي اليوم، 2016/12/23:

https://www.raialyoum.com

أوقات السلم أو الحرب لأن الاستراتيجية الروسية تتماشى مع التقديرات العسكرية للبيئة الاستراتيجية التابعة لمرحلة 'ما بعد النظام السوفياتي. [1]

إن مجيء بوتين إلى الحكم و عودة بروز ثقافة الفكر الاستراتيجي الروسي و خاصة بعد أزمة جورجيا، أعاد المخاوف في النظرة الغربية لروسيا، والتي كانت قد استمرت بالتعامل معها وكأنها دولة عادية يمكن تجاهلها ، خاصة خلال التدخل الغربي الأحادي الجانب في العراق، وفي عدة أماكن من العالم العربي خلال السنوات الأخيرة، مما دفع بروسيا إلى العودة بالاستعانة بثقافتها الاستراتيجية العسكرية لوضع حد للتدهور الذي كان قد حصل في قوتها ووضعها في العالم .

من خلال ما سبق، يمكن سرد خصائص المذهب العسكري الروسي لمرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة والمتمثلة بالنقاط الآتية: [2]

1- حصول تبدل في الأحكام السياسية للمذهب، إذ أن الأهداف السياسية والعسكرية رسمت وفقا للظروف الموضوعية الداخلية والخارجية التي مرت بها روسيا منذ انتهاء الحرب الباردة، وطبيعة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الروسي والحروب المحتملة التي يمكن أن تدخلها روسيا بعد أن كانت هذه الأحكام تصاغ وفقا للماركسية- اللينينية.

2- تبني المفهوم القومي للأمن الذي يشمل أراضي روسيا ومصالحها في الخارج بدلا من المفهوم العالمي للأمن الذي كان يغطي كل المنظومة الاشتراكية .

3- أن الحروب التي ستدخلها روسيا في المستقبل سوف لن تكون حروبا مثلما كان الأمر في الحقبة السوفياتية وإنما هي حروب متعددة المصادر، وقد تأخذ نطاقات عالمية

---

[1] نهى خلف، **مرجع سابق**.

[2] نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، مرجع سابق، ص ص 35-36.

أو إقليمية أو محلية، ومستويات تقليدية ونووية، في حين كان السوفيات يخططون فقط لحرب عالمية شاملة.

4- أن بناء القوات المسلحة الروسية يجب أن لا يشمل فقط الجانب العددي للقوات وإنما الاهتمام بالجانب التقني (النوعي) أيضا، لاسيما أن حروب المستقبل التقليدية ستكون ذكية.

5- أن الأسلحة النووية الروسية ستكون لها الأولوية في أية حروب مستقبلية تدخلها روسيا سواء كانت محلية، إقليمية، أو عالمية، أي أنها ستكون وسيلة قتالية منذ البداية وليست وسيلة ردعية مثلما كان الأمر في الحقبة السوفياتية .

6- تقسيم تلك الأسلحة إلى أسلحة ضربة أولى، وأسلحة ضربة ثانية، أي أن جميع مواقع إطلاق الصواريخ الإستراتيجية سواء كانت برية ثابتة أو متحركة كالغواصات والطائرات الاستراتيجية وسكك الحديد المتحركة، سوف تكون مهيأة للمبادرة بالضربة الأولى الاستباقية، وعندئذ سيتعذر على الدرع الصاروخي الأمريكي تدمير جميع صواريخ هذه الضربة الأولى إذا كانت بكثافة عددية هائلة، ولابد أن تفلت منها مجموعة تصيب أهدافها في المدن والمراكز الحيوية للخصم.

- **روسيا وفكرة الاستقرار الاستراتيجي:**

تم دعم تحقيق أولويات روسيا الاتحادية للتنمية المستقرة من خلال سياسة خارجية فاعلة، والتي يجب أن تركز جهودها في البحث عن توافق ومصالح مشتركة مع الدول الأخرى، وعلى أساس من نظام الشراكة ذات المنفعة المتبادلة المتعددة والثنائية الأطراف. يتم تحقيق وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الروسية المستقرة على المدى الطويل من خلال

ضمان الاستقرار الاستراتيجي، بما في ذلك التحرك الثابت نحو عالم خال من الأسلحة النووية، فضلا عن خلق ظروف الأمن المتساوي لجميع الأطراف. [1]

تبنى روسيا الاتحادية علاقاتها مع المجتمع الدولي استنادا إلى مبدأ الحفاظ على الاستقرار والقدرة على التنبؤ في مجال الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، مع إعطاء أهمية خاصة لعقد اتفاقات ثنائية على نطاق واسع حول التخفيض المستمر والحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وتعتقد روسيا الاتحادية بأن صيانة الاستقرار الاستراتيجي والشراكة الاستراتيجية المتساوية يمكن دعمها من خلال وجود الفرق العسكرية للقوات المسلحة الروسية في مناطق الصراع، وعلى أساس معايير القانون الدولي وذلك بهدف حل التحديات السياسية والاقتصادية وغيرها من الوسائل العسكرية. وعلى المستوى الدولي تعمل روسيا الاتحادية ومن موقف ثابت على المشاركة الجماعية مع الدول الأخرى من أجل تعزيز الآليات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والسلع والتكنولوجيا ذات الصلة، وعدم جواز استخدام القوة العسكرية بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة ، فضلا عن التمسك بالحد من التسلح والاكتفاء العقلاني في البناء العسكري.[2]

تعتزم روسيا الاتحادية الاستمرار في تقديم المساعدة من أجل تعزيز الاستقرار الإقليمي، عن طريق وسائل المشاركة في عمليات الحد من وتخفيض القوات المسلحة التقليدية فضلا عن تدابير بناء الثقة في المجال العسكري. كما تبذل روسيا ومن أجل تحقيق الاستقرار الاستراتيجي والتفاعل المتعدد الأطراف والعادل على الساحة الدولية، وخلال مدة تحقيق هذه الاستراتيجية جميع الجهود اللازمة وبأقل قدر من الإنفاق للحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، نتيجة الوضع الحالي والذي يتمثل بمحاولة

[1] طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: (دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية). الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 87-88.

[2] طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق. ص88.

الولايات المتحدة نشر مشروع الدرع الصاروخي بوصفه نظاما عالميا، وتطبيق مفهوم عالمي –الصاعقة– من خلال استخدام القاذفات والأدوات الاستراتيجية النووية وغير النووية. [1]

- **المبادئ التوجيهية للتفكير الاستراتيجي الروسي الجديد:**

هناك ثلاث وثائق تأسيسية تساعد على توضيح المبادئ التوجيهية التي يرتكز عليها التفكير الاستراتيجي الروسي، والمتمثلة في: مفهوم الأمن القومي، مفهوم السياسة الخارجية، والعقيدة العسكرية. وذلك بالتركيز على عدة قضايا مثل: الأهمية الحيوية للحي المباشر (روسيا البيضاء ، أوكرانيا ، القوقاز ، آسيا الوسطى) ، ومكافحة الإرهاب الجريمة الدولية وعبر الوطنية، والشراكة مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، أولوية الأمم المتحدة، الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية، التكتلات الإقليمية (ASEAN، OCI، BRICS) ، إعادة إطلاق سياسات تجاه إفريقيا... إلخ.

تكمن أولوية روسيا في حماية مصالحها الرئيسية التي تعد جزءا منها في منطقه من التوسيع الإقليمي عند النقاط الأساسية الأربعة. إنها مسألة إعادة تشكيل الاتحاد السوفييتي في إطار التطويق الإقليمي الدفاعي لبقاء روسيا كمركز للقوة الأوراسية. بهذا المعنى، الخطوط الاستراتيجية الروسية يمكن التنبؤ بها وليس من المستغرب تجد أقصى الشمال، الحدود الأوروبية ، القوقاز ، آسيا الوسطى . تعتزم روسيا أن تظل قادرة على إجراء حرب كبرى في وقت واحد مع صراع إقليمي من نوع القوقاز. "فلاديمير بوتين" منذ انتخابه في عام 2000 ، أظهر روح الهجوم الدائم في معظم التقليد الإمبراطوري للفن العسكري.

[1] نفس المرجع. ص 89.

حاليا، التفكير الاستراتيجي العالمي أصبح بمثابة بوصلة توجيهية لصانع القرار السياسي.[1]

تعتبر العودة إلى أفكار كلاوزفيتز في العقيدة العسكرية الروسية ، أمر لا بد منه لجميع ضباط هيئة التدريس في الأكاديمية العسكرية. حيث تمجد الجنرال البروسي لنهجه السياسي، وفيما يتعلق بالاستراتيجية والتكتيك، المارشال "تشابوتشينيكوف" ، بطل الجيش الأحمر والمدير السابق لأكاديمية فرونزي العسكرية Frounzé ، لم ينكر هذا الإرث عندما نشر Brain of The ، كما جعل ستالين من القراءة إجبارية لجميع الضباط العسكريين. في نفس السياق ، فإن عمل الضباط Toukhatchevski و Triandafillov وSvetchine ساهم في ولادة مفهوم العمليات الجوية البرية ، التي تم تناولها فيما بعد مفاهيم القوات الجوية الأمريكية تحت اسم AirLand Battle. لقد غذت هذه الأفكار العقائدية ابتكار لسنوات في فن الحرب السوفياتية ثم الروسية.[2]

عمدت روسيا الاتحادية إلى تأسيس جملة من المبادئ الحاكمة للتوجهات الجديدة أبرزها: أولا: الواقعية ، سعت القيادة الروسية إلى بناء سياسة براغماتية عن طريق الابتعاد عن الحجج الإيديولوجية، وإحلال محلها التحرك السياسي والاقتصادي أكثر وضوحا وتعبيرا عن مسوغات روسيا المستقبلية .ثانيا: براغماتية القيادة، حيث أظهرت التأكيد على قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي على ركائز الحرب الباردة كافة . ثالثا: الديناميكية في إعادة الهيبة والحفاظ على الأمن والسيادة، الأمر الذي يدفعها بالركون إلى العامل العسكري وتعزيز القدرات القومية ونشرها في المناطق الحدودية كإستراتيجية دفاعية. رابعا: المنافسة الحرة وهي أحد الأَهداف الجديدة التي طرأت على السياسة الروسية بعد الحرب الباردة، حيث أجاز الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة في

[1] Arnaud Kalika, « La pensée stratégique russe aujourd'hui ». Note de recherche stratégique N° 4 : https://www.irsem.fr/data/files/irsem/documents/document/file/1083/NRS_numero_04.pdf

[2] Arnaud Kalika, Op.Cit.

الأسواق العالمية .خامسا: حرية الحركة ، فالاتحاد السوفياتي أورث تقييدا واسعا للحركة الروسية ضمن محيطها الإقليمي والدولي، ذلك ما حجم الدور الروسي في الساحة العالمية، الأمر الذي دعى القيادة للعمل على حرية الحركة وفك القيود المفروضة من قبل القوى الكبرى بعد التدرج في إعادة بناء الذات .سادسا: المرونة، من أبرز توجهات النظام السياسي الروسي بعد الحرب الباردة هو المرونة في التعاملات سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أَو الفواعل الأخرى في النظام الدولي فيما يتعلق بمجالات الأزمات العالمية أَو المشكلات الأمنية. [1]

مثلت تلك المبادئ جوهر السياسية الخارجية لروسيا الاتحادية في توجهاتها الجيوسياسية للمرحلة التي ترى روسيا بأنها شريك في النظام العالمي لمرحلة إدارة الرئيس بوتين. من خلال تلك المبادئ الجديدة، جاء الأداء الاستراتيجي الروسي في التعامل مع أبرز المتغيرات الداخلية والخارجية، فعلى صعيد الخارج ثمة نقطة تحول، فقد مثلت الحرب الجورجية الروسية عام 2008 دلالات التغيير والتحول في الفكر الاستراتيجي الروسي اتجاه القضايا الخلافية، وما تلتها من إيقاف إمدادات الغاز الروسي إلى أوكرانيا وأَوربا، وأَن أبرز نتائج هذا التحول هو اتضاح محدودية الدعم الغربي، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية لدول الخارج القريب بالنسبة لروسيا الاتحادية، على الرغم من تعاظم الترابط بين جورجيا والدول الغربية، إلا أنها لم تستطع كبح ردة الفعل الروسية تجاه جورجيا وهو ما أدى إلى استنباط فرضيات الفكر الاستراتيجي الروسي في مدركات الدول الأخرى ، ولم تكن جورجيا هي الوحيدة في تطبيق الفكر الاستراتيجي الروسي الجديد بل مثلت أوكرانيا الحدود الأَوسع لتطبيق هذا الفكر وما تلتها من إجراءات روسية حازمة، لا سيما فيما يتعلق في ضم شبه جزيرة القرم إلى الإقليم الروسي. كل تلك المتغيرات أسهمت

[1] انهار علي إبراهيم الزهيري، " تحصين الذات: وتكامل الأداء الاستراتيجي الروسي "دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي لمرحلة الرئيس بوتين". مجلة العلوم السياسية، 2019. ص 403.

في توضيح المنطلقات الروسية والتوجه الروسي اتجاه الجوار القريب من ثم النطاق الإقليمي والأوروبي له.[1]

- **التوجه الجيوسياسي الروسي الجديد:**

لم تبتعد النظرة الجيوبولتكية لروسيا الحالية عن بعدها التاريخي للمناطق التي تمسها جغرافيا، فتتدرج التوجهات الروسية الجديدة عبر ثلاث بوابات رئيسية ضمن محيطها الإقليمي، تنفتح عبرها على العالم وهي : أوكرانيا– القرم وآسيا الوسطى، والقوقاز.

أَولا: الخارج القريب : تقيم روسيا علاقات تعاون في جميع مجالات الأنشطة من أجل خلق فضاء اقتصادي معلوماتي وعسكري موحد مع إمكانية التكامل على المستوى البعيد في فضاء قانوني واحد، (وتتعاون روسيا مع حلفاء جيوبولتكيين آخرين، بما فيها تلك التي تملك إمكانيات كبيرة في المقام الأول في مجالات الاقتصاد والعلوم والثقافة والأمن الدولي مثل إيران، تركيا والصين) ، ركزت روسيا ضمن إطارها الإقليمي القريب على الأَهمية الجيوبوليتكية للدول، لاسيما الدول التي كانت منضمة إلى الاتحاد السوفياتي، حيث تعد هذه الدول بمثابة الأمن القومي الروسي لما لها من أَهمية في المدرك الاستراتيجي الروسي.[2]

ثانيا: الخارج البعيد: تعد سوريا إحدى أهم المناطق الجيوبولتيكية والاقتصادية في منطقة الشرق الأَوسط بالنسبة لأطراف المعادلة الدولية ولاسيما روسيا، فموقعها الجغرافي وما تحوزه من إطلالات بحرية جعلتها البوابة الساحلية لقارة آسيا من جانب، ومركز انطلاق نحو قارات العالم من جانب الآخر بسبب وقوعها على خطوط التبادل التجاري العالمي، فضلا عن كونها منطقة ممر للطاقة . زادت أَهمية سوريا ومياهها الإقليمية في المنظور الروسي بعد اكتشاف الغاز المؤكد ما جعل تلك الأَهمية تزيد من تمسك روسيا في

---

[1] انهار علي إبراهيم الزهيري، مرجع سابق. ص ص 403-404.

[2] نفس المرجع، ص410.

الإحكام على هذه المنطقة الاستراتيجية وباتت سوريا خط الدفاع الأول عن الأمن السياسي والاقتصادي الروسي خصوصا بعد أَن اعتمدت روسيا في استراتيجيتها نحو التوجه إلى أوراسيا اقتصاديا وعسكريا[1].

3-الثقافة الإستراتيجية الأمريكية:

أثرت التجارب التاريخية والطبيعة الجغرافية وحتى التركيبة المجتمعية للولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل وتطور ثقافتها الاستراتيجية.

- **استخدام القوة في الثقافة الإستراتيجية الأمريكية:**

الثقافة الاستراتيجية الأمريكية محددة بذاكرتها العسكرية، حتى القرنين 18 و19، فقد تمت إبادة حوالي 40 مليون من الهنود الحمر، وتم اقتطاع ثلث مساحة الكنديين والمكيسكيين بالقوة في إطار توسيع الإمبراطورية الأمريكية. كما عمل الأمريكيون على كسب معاركهم بنصر مطلق منذ حربهم ضد إسبانيا سنة 1898، إلى الحرب العالمية الأولى في 1917، ثم الحرب العالمية الثانية في 1942. في حين لم يفلحوا في حربي كوريا والفيتنام، حيث واجهوا أوضاعا مختلفة عن تلك التي شكلت فكرهم الاستراتيجي وعقيدتهم القتالية[2].

يمكن أيضا ملاحظة درجة عالية من الاستمرارية في حالة الولايات المتحدة فيما يتعلق باستخدام القوة لتحقيق أهدافها، فهناك عدد قليل من البلدان الأخرى حيث الثقافة

---

[1] نفس المرجع ، ص420.

[2] أنظر: أحمد عز الدين، عصر انحطاط الإمبريالية العودة إلى منطق موازين القوى العسكرية. مكتبة مدبولي، 2006.

الاستراتيجية كانت متسقة كما هو الحال في الولايات المتحدة. يمكن الإشارة إلى أنه بعد عام 1823 ، تم تأسيس عقيدة مونرو كقاعدة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، مما أدى إلى فصل الولايات المتحدة عن الخصومات الجيوسياسية المعقدة في أوروبا. ومع ذلك ، كان الأساس المنطقي وراء ذلك متجذرا في التفكير الجيوسياسي، أي أنها معزولة وخالية من الاختلاط الأوروبي في نصف الكرة الغربي ، الأمر الذي يجعلها قادرة على تعزيز علاقاتها مع جنوب القارة والحد من مجال السيطرة على القوى الاستعمارية الأوروبية. ولمدة قرن تقريبا، كان تطبيق العقيدة دون عائق وساهم في فهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة باعتبارها انعزالية[1].

كما أن الظروف التاريخية الفريدة للولايات المتحدة أدت إلى الشعور بالاستثنائية التي أصبحت راسخة في الثقافة الاستراتيجية الأمريكية. ويكمن جوهر هذا السرد في القيم الفردية والليبرالية للطبقة المتوسطة. فقد كانت الليبرالية الأمريكية منذ اللحظة الأولى لتأسيسها تفتقر إلى نوع التسلسل الهرمي الاجتماعي الموجود في المجتمعات الأوروبية أو المحافظة المستمدة من تحالف الكنيسة – الحكومة. وترجمت "الاستثنائية" الأمريكية إلى الرغبة في تحويل النظام الدولي لخدمة الطموحات الديمقراطية الليبرالية كما تراها.

لقد كان دعم القيم الديمقراطية الليبرالية واحترام حقوق الإنسان والحريات، الدعائم الأساسية لخطاب الثقافة الاستراتيجية والتدخل الأمريكي. حيث أن توطيد هذه المعايير متجذر في التاريخ والوضع الجيوسياسي للولايات المتحدة. وتم الحفاظ على هذه القيم خلال فترة الحرب الباردة وتم التأكيد عليها بقوة خلال إدارتي كلينتون وبوش. فكانت استراتيجيات الولايات المتحدة للمشاركة الأجنبية ونشر الديمقراطية على النمط الغربي ، إلى جانب الدبلوماسية التي تحمل اسم المبادئ الأخلاقية والقانونية (خاصة كمبررات للحرب) ، تتعارض أحيانا مع القانون الدولي. ويشهد النهج العملي والرافض أحيانا للقانون

[1] Nayef Al-Rodhan , Op.Cit.

الدولي على العلاقة غير المستقرة بين الأوامر المعيارية واستخدام القوة، خاصة فيما يتعلق بمذهب بوش الخاص بالحرب الوقائية، كما يتضح من غزو العراق المثير للجدل في عام 2003. أنه في هذه الأنواع من الحالات التي يكون فيها ظهور ثقافة استراتيجية معيارية واضحا بشكل كبير. [1]

- **الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي الجديد:**

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تغير في الفكر الاستراتيجي وتحول المعطى العسكري على مستوى الإستراتجيات الأمنية للدول خاصة بعد ظهور ميكانيزمات وأدوات أخرى قد تهدد الدول من غير الأداة العسكرية مثل العامل الاقتصادي والعمل البيئي والعوامل الاجتماعية والعوامل الصحية، بمعنى أن عامل التهديد قد تغير وتعددت وسائله. فبعد زوال الاتحاد السوفياتي وظهور التكتلات الاقتصادية داخل الاقتصاد الرأسمالي نفسه كأطراف أساسية في السياسة الدولية، تمارس نفوذا متزايدا مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "نافتا" ومنظمة جنوب شرق آسيا "آسيان"، شكلت كلها مبررات موضوعية للمنظور القائل بتقدم العامل الاقتصادي على العامل العسكري، ففي هذه الفترة التي تتميز بأقطاب جديدة وإمكانيات جديدة أصبح الهدف هو تعزيز دور المجموعة الدولية القائمة على حرية السوق وتوسيع دائرة الشعوب التي تعيش تحت سقف مؤسسات أخرى و العمل على نشر الديمقراطية.

هذا التطور بدأ يتبلور بشكل تدريجي إلى أن أصبح "ثقافة" في الدراسات الاستراتيجية الحديثة، وفرض في إطار الإستراتيجية الأمريكية كمنهج عالمي لحل النزاعات والقضايا العالقة في النظام الدولي، وما عزز هذا التحول هي أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، التي أعطت للمحافظين الجدد الفرصة للعودة إلى سدة الحكم وتبنيهم للإستراتجية، ونفخت الروح العدائية لكل من ليس مع أمريكا ودفع بالعامل العسكري إلى مقدمة أجندة السياسة الدولية، فالمنظورات التقليدية لا تزال مهيمنة بسبب استمرار بعض

[1] Nayef Al-Rodhan , Op.Cit.

أوجه سلوك الحرب الباردة في تطوير أدوات الردع التقليدية والمنافسة حول سوق وتجارة الأسلحة، أما المنظورات الجديدة ما هي إلا نتيجة للمراجعات النظرية عقب نهاية الحرب الباردة من خلال إدراج عناصر غير عسكرية في المفهوم، وهناك منظورات قد ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجي للأسلحة الجديدة.

هذه الثقافة اعتبرها الباحثون حصيلة المتغيرات المسجلة في البيئة الدولية والتي أثرت وبصورة جلية ليس فقط على الأداء الاستراتيجي الأمريكي، بل شملت كل منظومة التنظير التي دفعت بصناع القرار إلى التوجه إلى صياغة استراتيجية تقترب أكثر إلى الانتماء الايديولوجي منه إلى المنهج العلمي، وتجلى ذلك في تحديد العدو القادم "الإسلام" بطريقة عشوائية لتبرير الخطط المستقبلية المتضمنة الهيمنة على العالم.

فطبيعة هذه التحولات وإن حملت في طياتها طابع الصراع كانت الاستجابة إليها تأخذ الطابع السلمي، لكن الفكر الاستراتيجي الأمريكي فضل الاستخدام المفرط للقوة العسكرية حتى وإن كانت خارج الشرعية الدولية كإحدى أهم آليات الأداء الاستراتيجي[1].

فنظرية الهيمنة القائمة على مبدأ **السيطرة الجيوسياسية** (المدخل الأكثر تناسبا مع منطق الهيمنة عبر تحقيق التفوق) فرض كمنهج في الاستراتيجية المعاصرة، وأخذت حيزا كبيرا في أدبيات الدراسات الدولية والاستراتيجية، لأنها أصبحت تشكل مرحلة مفصلية في توزيع القوى والتوازن الاستراتيجي رغم تعقيدات أبعاده في العلاقات الدولية، لكن الحفاظ على المصلحة القومية (الهدف الجوهري للدراسات الاستراتيجية)، جعل من هذه النظرية القاعدة العامة للدولة العظيمة (القائدة) لممارسة دور يتناسب مع طموحاتها، والمتمثل في وجود السلطة البنيوية التي تمكّن الدولة المهيمنة من احتلال موقع مركزي داخل نظام مركب يؤهلها لقيادة مجموعة من الدول على حساب بقية المجموعة الدولية، ليتحقق في الأخير الهدف الاستراتيجي **القطبية الأحادية** التي سوف تنقل مركز التأثير في النظام الدولي إلى القطب الأحادي الذي تتمركز عنده القوة العالمية.

وحسب "نعوم تشومسكي": "فإن الأحادية الأمريكية هي امتداد لممارسات سابقة لإدارات مختلفة. ففي سنة 1993 أبلغ " كلينتون" الأمم المتحدة بأن أمريكا سوف تتصرف

---

[1] أنظر الفصل الخامس من كتاب: علي فارس حميد، **صانعو الاستراتيجيات، مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي**، بيروت (لبنان)، دار الرافدين للنشر، 2018.

بشكل جماعي إذا أمكن، وبشكل أحادي عند الضرورة. وكررت الموقف سفيرة أمريكا في الأمم المتحدة سابقا "مادلين ألبرايت". وفي 1999 أعلن وزير الدفاع "وليام كوهين" W.Cohen أن أمريكا ملتزمة بأن تستخدم القوة بشكل أحادي للدفاع عن مصالحها الحيوية التي تتضمن "الوصول الحرّ للأسواق المهمة ومصادر الطاقة والموارد الإستراتيجية"، وإلى أي مكان تحدده أمريكا وتقول عنه إنه يدخل ضمن ولايتها. ولكن الحقيقة أن "بوش" ذهب إلى أبعد من ذلك مسببا قلقا كبيرا بين حلفائه"[1].

إن حقيقة الهيمنة الأمريكية، لا تعكس رغبة الرؤساء الأمريكيين فقط بل حتى المفكرين والمنظرين، الذين دافعوا عن القيادة الأمريكية للعالم وفرض سيطرتها كونيا. إذ يرى "فرانسيس فوكوياما" أن "الأوربيين صنعوا نهاية للتاريخ بطريقتهم داخل حدود الإتحاد الأوربي وأن الأمريكيين مازالوا يعيشون في التاريخ..."[2]. أي أن الإطار الحالي للقانون الدولي حسبه، لا يكفي للتعامل مع نوعيات من التهديدات الأمنية، لأنه يؤدي إلى عدم الإتفاق على قرارات واحدة.

نفس الأمر بالنسبة لـ "صامويل هنتنغتون" الذي يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية "هي القوة الوحيدة التي تمتلك تفوقا في كل مجال من مجالات القوة والقدرات للترويج للمصالح في كل مكان في العالم تقريبا"[3].

في هذا الشأن، "جون ميرشامير" صرح بـ "أن سعي الدولة في ظل النظام الفوضوي نحو زيادة حصتها من القوى العالمية إلى أقصى حد لتشمل السعي إلى تحقيق الهيمنة الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة الأمنية"، كما جاء رأي "جوزيف ناي" بالقول "أن الهيمنة تشير إلى وجود قوة دولية مسيطرة تكون هي المتفوقة في المصادر المادية وتتوافر لديها القدرة والإدارة اللازمتان في صياغة قواعد التفاعل في النظام الدولي"، نفس التصور طرحه

---

[1] نعوم تشومسكي، **الحادي عشر من أيلول**، (ترجمة مجموعة من المختصين)، دمشق: دار التكوين للنشر والتوزيع، ط1 2002، ص 140.

[2] عزت إبراهيم، **حوارات حول الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، القاهرة: دار مصر المحروسة، ط1، 2007، ص 65.

[3] أمين شلبي ، "الولايات المتحدة .. صعود أم انحدار؟". **مرجع سابق الذكر** ، ص 221.

" كريسيتوفر لين"، بقوله "إن الهيمنة تتخذ أشكالا مختلفة تبدأ بإزالة الخصوم (مثل الإمبراطورية الرومانية)[1] ولا تنتهي بإخضاع الخصوم وهو ما يناقض مفهوم الإقناع.

وتشير بعض التقارير، بأن هناك مخطط لإنشاء "أمريكا العالمية"Pax Americana التي من شأنها أن تتجاوز الهيمنة العالمية التي مارستها الإمبراطورية الرومانية القديمة. وكانت هذه الفكرة قد صيغت من قبل المحافظين الجدد، من خلال "مشروع القرن الأمريكي الجديد" الذي يؤكد التفوق العالمي للولايات المتحدة مدفوعا بشكل دقيق من قبل القوة العسكرية الأمريكية. ولقد وفرت القضية العراقية أحسن مثال عن العلاقة بين الليبرالية الجديدة والإمبريالية التي تتوافق مع التوسع العالمي لقوة الولايات المتحدة [2].

وتعتبر القوة العسكرية وتعزيزها جزء هام من الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، حيث يرى "بول كيندي" أن ما يميز أمريكا عن كافة الإمبراطوريات في التاريخ هو "التفاوت في القوة". وأن "سلوك أمريكا الإستعماري يستمر اليوم إذ تملك الولايات المتحدة حقوقا قواعدية في 40 بلدا"[3].

فقد قامت الولايات المتحدة بإنشاء قواعد عسكرية في رومانيا وبلغاريا، ونشر منصات الدرع الصاروخي في بولندا والتشيك، والذي يعتبر ذروة الثورة العسكرية الأمريكية بعد حرب النجوم سنة 1983، مما يفتح المجال نحو سباق للتسلح بأحدث التقنيات العلمية.

رغم ذلك قدمت الدراسات الإستراتجية إطارا لتطوير نظريات وسياسات وعمليات لتخفيض معدل الحرب، بحيث كانت هذه الدراسات هي الفرع المهيمن منذ 1950 وإلى غاية 1980، لكن مع تركيزها على استعمال القوة العسكرية فإن أهميتها تراجعت بسبب

---

[1] هيرفريدمونكلر في تصوره لمفهوم **الهيمنة والإمبراطورية**، يرى "أن الإمبراطورية تختلف عن الهيمنة من حيث ما يتحدد بينهما من قوانين ومنطق يحكم تصرفاتها وممارستها في بنية النفوذ، فالقوة المهيمنة تمارس النفوذ في إطار مجموعة لاعبين سياسيين متساويين في الحقوق، أما حالة النفوذ في ظل الإمبراطورية المرتبطة سياسات التوسع الإستعماري فإنها تنهي هذه المساواة.

[2] Adam Hanieh ,"PRAISING EMPIRE: NEOLIBERALISM UNDER PAX AMERICANA". The New Imperialists :IDEOLOGIES OF EMPIRE. (Edited by Colin Mooers), London: Oneworld Publications, 2006 , pp 167-169.

[3] جورج حجار،" الجمهورية الأمريكية: إمبراطورية أم رايخ رابع؟ " **مرجع سابق الذكر** ، ص 159.

مسائل جديدة فرضتها العولمة، لأن السياسة الدولية المرتبطة بالمسائل العسكرية تبدو مائعة وسيطرت مسائل الاقتصاد والتكنولوجيا وحقوق الإنسان على اهتمامات صناع القرار وأجبرتهم للتعامل مع تحدي جديد هو كيف تكيف الدراسات الإستراتجية المفاهيم التقليدية للإستراتجية في بيئة أمنية مميزة بالعولمة والثورة المعلوماتية، والتهديد من طرف الإرهاب، وتوسع أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإثنية والإقليمية.

- **تأثير مراكز البحث والتفكير في الثقافة الإستراتيجية الأمريكية:**

تعتبر الولايات المتحدة رائدة في مجال التفكير الاستراتيجي، من خلال شبكة واسعة من مراكز البحث والتفكير، وتستهدف هذه المراكز تحديث قواعد الفكر والمعرفة والعمل على ترويجها إلى مستوى صانع القرار والرأي العام من خلال العمل على المشاركة في بحوث السياسات العامة والاستراتيجية وتحليلها، والدعوة إلى إيجاد الحلول للكثير من المشاكل التي تواجه السياسات الأمريكية في مختلف أنحاء العالم.

ظهرت الموجة الأولى من مراكز الفكر المخصصة في الشؤون الخارجية والاستراتيجية داخل الولايات المتحدة في وقت مبكر من القرن العشرين. ومن بين المراكز التي أكدت حضورها وقدرتها على التأثير على مستوى صنع القرار السياسي والاستراتيجي "مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي" وقد أنشئت سنة 1910 ، ومؤسسة "هوفر" التي تعنى بالحرب والثورة والسلام والتي تأسست سنة 1919، ومجلس العلاقات الخارجية الذي تأسس سنة 1921، ومؤسسة "بروكينغز" التي انبثقت عن مؤسسة الأبحاث الحكومية في العاصمة واشنطن سنة 1916.أما الموجة الثانية من مراكز البحث والتفكير فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة، حيث أصبحت الحاجة ملحة لصانعي القرار للحصول على خبرة مراكز الفكر من أجل التأسيس لسياسات جديدة للأمن القومي والسياسات الأمنية، وكانت البداية مع مؤسسة "راند" التي دشنت عصر التعاقد بين مراكز الفكر والإدارة الأمريكية بتمويل من سلاح الجو الأمريكي سنة 1948.[1]

[1] ساعد رشيد، "تأثير مراكز البحث والتفكير على توجهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين". مجلة المفكر، العدد 13، ص ص 385-386.

4-الثقافة الاستراتيجية الألمانية:

منذ انتهاء الحرب الباردة ، تبنت ألمانيا نهجا أقل تقييدا في استخدام القوات المسلحة، ويرجع ذلك إلى حد كبير للدور الدائم ولتأثير الثقافة الاستراتيجية الألمانية المميزة.

ترتكز هذه السياسات والممارسات الجديدة على مجموعة أساسية من القيم والمعتقدات ، ولدت من العوامل السياقية المحلية ، جنبا إلى جنب مع الإرادة والمطالب التي يفرضها الحلفاء الغربيون.

تتكون الثقافة الألمانية الغربية من ثلاثة أنواع من الخصائص [1]:

• العناصر التأسيسية – القيم الأساسية والمعتقدات للثقافة الإستراتيجية .
• مواقف السياسة الأمنية – التصرفات أو التفضيلات الوسيطة الناشئة عن العناصر التأسيسية التي تشكل خيارات فعلية وممارسات السياسات.
• العوامل التنظيمية – التي تعزز القيم الأساسية للبيئة الخارجية كما تمليها مواقف السياسة الأمنية الوسيطة.

أما تفضيلات السياسة الناشئة عن العناصر التأسيسية، تم تحديدها من خلال مجموعة من وجهات نظر السياسة الأمنية ، والتي تم استنتاجها أيضا من اعتبار إعادة تسليح ألمانيا الغربية.

فخلال الحرب الباردة ، كانت مواقف السياسة الأمنية تتمثل فيما يلي[2]:

• النفور من التفرد والانفرادية والقيادة في القضايا الأمنية.
• تعزيز الاستقرار، مع التركيز على الردع .

[1] Kerry LONGHURST, Germany and the Use of Force, Manchester University Press, 2004, p138
[2] ***Idem***.

• ضبط النفس بشكل عام في الأمور العسكرية، مدعوما بالمشاعر المعادية للجيش واسعة الانتشار .
• التفاني من أجل اتباع سياسات أمنية مسؤولة وقابلة للحساب ولدت من خلال الحاجة إلى "إجراء تعديلات" .
• الالتزام بدمج البوندسوير بالكامل في المجتمع و النظام البرلماني .
• التعاون والمساومة وبناء الإجماع محليا وعلى الصعيد الدولي، في المسائل الأمنية.

لم تتغير الثقافة الاستراتيجية لألمانيا الغربية بشكل جذري بعد اندماجها الأولي خلال الحرب الباردة . وبعد ذلك كانت هناك فترة مستقرة نسبيا أين كان تعزيز العناصر التأسيسية والبيئة الخارجية خلالها متبادلة إلى حد كبير ، وبالتالي تجنب التعديلات الأساسية في اتجاه السياسة. أي تغييرات ناتجة عن تحديات للممارسات الحالية كان ينظر إليها على أنها تتماشى مع مسلمات الثقافة الإستراتيجية الألمانية ، علاوة على ذلك، سعت في الواقع إلى تعزيزها. جانب مهم من هذا كان توطيد السياسة الأمنية من خلال إجماع قوي بين الأطراف الرئيسية فيما يتعلق الجوهر والتنظيم و اتجاه السياسة الأمنية لألمانيا الغربية.

- **مصادر الثقافة الاستراتيجية الألمانية:**

يمكن إيجاد الثقافة الاستراتيجية الألمانية من خلال تاريخها ، في تجربة ذنب الحرب والمحرقة ، في الدمار ، والفوضى وفقدان السيطرة. إن إعادة تحديد الأولويات من خلال السياسة الخارجية لألمانيا الغربية منذ عام 1949 ، تحت تأثير الذنب الذي لا يزال يعترف به ، وبالتالي ، كان وقت سياسة موازنة بسمارك ، المرحلة الحاسمة التي شكلت السياسة الخارجية الألمانية، من خلال الواجب الدستوري لاحترام القيم العالمية للحرية ، والمشاركة الطوعية في المنظمات الدولية ، والمصالحة والتعاون مع الأعداء السابقين والتخلي عن الطموحات الإمبراطورية ، وحتى في وقت لاحق استعادة الأراضي المفقودة.

كل هذا شكل من ناحية ، رفض للفكر النازي، ومن ناحية أخرى إشارة إلى الشركاء داخل ألمانيا الذين هم بأمس الحاجة إلى التحالف الغربي والجماعة الأوروبية الناشئة[1].

فالاحترام غير المشروط للقيم ومناهضة العسكرة ، والتعاون من خلال الشراكات مع المؤسسات المتعددة الأطراف كلها اتجاهات تشكل جزءا من الثقافة الألمانية في السياسة الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة .

إن تعلق القيم مثل الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو دولة القانون ، الذي تشترك فيه جميع الديمقراطيات الغربية ، يلعب دور خاص في السياسة الخارجية الألمانية. أثناء سنوات من تأسيس الجمهورية الاتحادية ، اختار هذه المبادئ كمراجع ممثلة في الوعي الذاتي للدولة الجديدة ، وكلاهما طريقة للرد على أخطاء الماضي وشرط للاندماج في مجتمع الدول الغربية كجزء من عملية الدمقرطة هذه القيم التي تهدف إلى المواجهة السلمية للقوى السياسية التي قد فشلت في ظل جمهورية فايمار. كما شكلت الحقوق الأساسية في القانون الأساسي في رفض الفكر العنصري القائم على عدم المساواة. سمح هذا الإصرار على القيم للألمان العثور على هوية جديدة بعد عام 1945 وإرسالها إلى شركاء جدد، إشارة إلى أن ألمانيا قد تغيرت. وكان لا يزال ملحوظا عندما تحدث المستشار "هيلموت كول" عن استمرارية القيم ، والالتزامات والشراكات المؤسسية بعد إعادة توحيد ألمانيا. كما تستهدف السياسة الخارجية الألمانية نشر وتعزيز هذه القيم في جميع أنحاء العالم، فالديمقراطية والالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون هي عناصر أساسية في سياستها الخارجية. [2]

هذه الأولوية الممنوحة للقيم غالبا ما تؤدي إلى اعتماد وجهة نظر قانونية في السياسة الخارجية ، والتي بسبب العوائق القانونية قد تمنع المبادرات الجديدة وصنع القرار الفعال.

[1] Henning Riecke , « La culture stratégique de la politique étrangère allemande ». Note du Cerf a90 , l'Institut français des relations internationales, Ifri – Novembre 2011, p10
[2] Henning Riecke , Op.Cit, p11

- **ألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:**

منذ عام 1945، قامت الثقافة الإستراتيجية الألمانية على مبدأين أساسيين: التعددية و مناهضة العسكرة. فقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية بالنسبة لألمانيا هزيمة معنوية ومادية هزت أسسها السياسية والهوية للمجتمع الألماني. لذا فهو موجود هذه الفترة من "الطفولة الجماعية" التي طورتها الثقافة الاستراتيجية الألمانية الجديدة. واجه إلى أهوال الحرب ، البلد الذي سبق أن أشاد بنفسه كثيرا لعظمته العسكرية المتقدمة ثقافة مناهضة العسكرة. كان على الألمان أن يجدوا طريقة لإعادة بناء الحياة السياسية محليا ودوليا. فقط الإطار المتعدد الأطراف والتعاون مع الحلفاء قد مكن من اكتساب ألمانيا تدريجيا وسيلة للعمل على الساحة الدولية. التعددية ومناهضة العسكرة، هي منتجات الوضع المحدد لألمانيا بعد الحرب، لا تزال مستمرة اليوم للتأثير على خيارات السياسة الخارجية الألمانية. لكن هذين الاتجاهين الأساسيين، اللذين كانا مكملين، دخلوا في صراع منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يخلق معضلة السياسة الأمنية الألمانية. داخل المؤسسات المتعددة الأطراف، يطالب الشركاء بالمزيد والمزيد من المشاركة من ألمانيا، بما في ذلك المشاركة العسكرية. ومع ذلك ، اصطدمت هذه المطالب مع قناعاته المناهضة للعسكرة ، والتي وضعت باستمرار السياسيين الألمان في موقف التلاعب بالعنصرين المتناقضين في هذه الثقافة الاستراتيجية.[1]

تميزت الجمهورية الفدرالية الألمانية الفتية بتصميم أول مستشار لها "كونراد أديناور" على دمج بلاده بقوة في التحالف الغربي. لقد أصبح هذا التكامل، الذي كان في ذلك الوقت الطريقة الوحيدة لضمان قدرته على التصرف في مسائل السياسة الخارجية ، نموذجا أساسيا في السياسة الخارجية والأمنية الألمانية. إنها ملتزمة باتباع الشعار " Nie wieder Sonderweg!" (لا يوجد استثناء ألماني مرة أخرى!) وبالتالي يدمج كل السياسة الخارجية في إطار متعدد الأطراف. ومع ذلك ، منذ توحيدها ، تم تشجيع ألمانيا بقوة للعب دور أكثر أهمية في سياسة الأمن الدولي ، التي تتعارض مع موقفها المناهض

[1] Sophia Becker , « La culture stratégique allemande : entre mulitculturalisme et mulitlatéralisme ». Dossier stratégique, l'IRSEM, N° 8 , décembre 2013, p9.

للعسكرة. لذا فإن السياسة الخارجية مشتركة بين العنصرين الأساسيين للثقافة الاستراتيجية. من ناحية ، توسيع وتقوية مؤسسات وأدوات الناتو المتعددة الأطراف و السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة، تتوافق تماما مع تقاليد ألمانيا المتعددة الأطراف. على الجانب الآخر، هذا يفاقم الصراع الخاص بالسياسة الأمنية الألمانية. دعم واضعي السياسات أدوات مثل مجموعات Battlegroups بالاتحاد الأوروبي ، لأنها الإعداد المثالي لاشتباك القوات المسلحة الألمانية. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالانتقال من الإعلانات إلى العمل، فإن ألمانيا أقل حماسة بكثير. مناهضة العسكرة متجذرة بعمق في المجتمع الألماني ، مما يجعل البلاد حليفا مترددا جدا في العمليات العسكرية المتعددة الأطراف. لا يأتي التزام ألمانيا تقريبا من الإيمان بصحة أو الحاجة إلى التدخل ، بل من الوفاء بالتزاماتها المتعددة الأطراف. ومع هذا ما زالت ألمانيا تحاول الحد على الأقل من خطر المعارضة الداخلية القوية، التي أثارتها المهمات المغامرة للغاية. بسبب "سياسة تجنب المخاطر". كما تعتبر ألمانيا أن التكاليف من عدم المشاركة منخفضة بما فيه الكفاية و / أو تكاليف المشاركة مرتفعة للغاية، وتستبعد بناءً على تحليل التكلفة والعائد، حيث ترسم برلين خطا بين تعددية الأطراف ومكافحة العسكرة. [1]

علاوة على ذلك ، بعد التجربة المؤلمة للديكتاتورية والدور الذي لعبه الجيش عندما سقطت جمهورية فايمار، كان الألمان حذرين للغاية من إعادة التسلح، كانوا يخشون إعادة تنشيط العسكرية البروسية والهتلرية. لذلك ، كان على الجيش الألماني الجديد أن يكون مختلفًا جذريًا عن سابقيه. لذلك تم تصور البوندسوير على أنه الجيش الدفاعي البحت ، مع التأكيد على الجندي المواطن ، مكرس بالكامل للمبادئ الديمقراطية للجمهورية الاتحادية. لا يزال المواطنون الألمان يفضلون هذا الدور التقليدي للبوندسوير باسم "الجيش الدفاعي" (Verteidigungsarmee) مع مهام مثل الدفاع عن الأراضي الألمانية والمساعدة الإنسانية والحماية المدنية، أما التدخلات الدولية الهجومية من قبلهم مرفوضة. ومن أجل تبرير العدد المتزايد من التدخلات بعد نهاية الحرب الباردة قام

[1] Sophia Becker , Op.Cit, pp10-9.

الألمان برسم صورة للبوندسوير باسم "bewaffnete Entwicklungshelfer" (عمال الإغاثة المسلحة) في خدمة الصالح العام حيث القتال والعنف مستبعدان.[1]

- **الثقافة الاستراتيجية الألمانية لما بعد الحرب الباردة:**

حرب الخليج ، كأول تحد رئيسي لسياسة ألمانيا الأمنية بعد الحرب الباردة ، بدأت في فتح الثقافة الاستراتيجية من قبل إزاحة التناسق الدقيق الذي كان قائما خلال الحرب الباردة بين الحقائق الخارجية والجوانب التأسيسية ، وهو خلع كان لها عدد من الآثار.

بداية دخلت جوانب مختلفة من السياسة الأمنية الألمانية في التوتر أو حتى الارتباك مع بعضها البعض. كان هذا واضحًا في الظهور بين النخبة السياسية من "قراءات" مختلفة ، وغالبا ما تعارض "الوصفات" ، ووجهات النظر حول التغيير وما هو شكل ألمانيا يجب أن تأخذ الاستجابة. بدأت خطوط الصدع هذه بالفعل إلى السطح في 1980 ولكن اكتسبت أهمية أكبر في نهاية عام ثنائية القطب ، مما وفر لألمانيا مساحة أكبر للمناورة لتوسيع مرجعيتها لخيارات السياسة. في نفس الوقت ، وتعزيز احتمالات التغيير ، التوقعات الدولية ارتفعت لصالح مشاركة ألمانية أكبر وتقاسم للأعباء في الأمن الجماعي. تدور هذه التوترات والمعضلات المركزية حول الفكرة أنه منذ الحرب العالمية الثانية سمة مميزة للجمهورية الفدرالية أنه ينبغي نبذ العدائية ، والعسكرة تم رفض ذلك ولن يتم إرسال الجنود الألمان إلى الحرب. ومع ذلك ، في نفس الوقت كانت ألمانيا الغربية ، على مدى سنوات الخمسين الماضية تأتي للاعتزاز والاستفادة من مجموعة من السياسات الأمنية بشكل كبير مشبع بمفاهيم المسؤولية ، توأمة مع الالتزام الدائم للعمل كعضو موثوق به في المجتمع الغربي وخاصة لتجنب الانفرادية وأي فكرة عن تجدد "الطريقة الخاصة" Sonderweg. بشكل حاسم ، في حين أنه خلال الحرب الباردة يمكن أن تكون جميع هذه المبادئ متساوية ، وأكثر أو أقل ، بشكل مرض ، مع إنهاء القطبية الثنائية ، وخاصة خلال حرب الخليج ، هذه الجوانب جاءت لتتناقض مع بعضها البعض. بشكل أساسي، كيف يمكن الحفاظ على سياسة مبدئية للامتناع العسكري إذا كان من المحتمل

[1] Ibid, p10.

أن يكون الالتزام بالمسؤولية والعضوية في المجتمع الغربي مهدد بعدم المشاركة في عمليات حفظ السلام؟ وبالمثل ، كيف يمكن تجنب التفرد المتجدد ، أو الطريقة الخاصة ، إذا كانت ألمانيا غير قادرة أو غير راغبة في المشاركة في مشاريع أمنية متعددة الأطراف؟.

وهكذا ظهر شعور عميق بالارتباك داخل ألمانيا في التسعينيات فيما يتعلق بأفضل السبل للاستجابة للأزمات الجديدة وتلبية جميع المطالب على توقعات منه ، من حيث كل من حلفائه والإملاءات من ثقافتها الاستراتيجية. أظهرت حرب الخليج بوضوح شديد مدى ارتباك وحساسية الكثيرين من الألمان عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة العسكرية ، على وجه الخصوص ، القوة العسكرية الألمانية.

إن تفاقم اندلاع النزاع المسلح في يوغوسلافيا السابقة والتوترات والاضطرابات التي اندلعت فيها، يعزز مسألة ما إذا كان التاريخ الألماني لا يزال يشير إلى ضبط النفس من المشاركة العسكرية أو ما إذا كان هذا التاريخ نفسه قاد ألمانيا الآن إلى احتضان المشاركة العسكرية النشطة. أظهرت يوغوسلافيا أكثر من حرب الخليج كيف يمكن أن يكون هناك خيار ممكن لاستخدام القوة العسكرية بين تجاوزات المسالمة والعسكرة ، مما يدل على أنه بالنسبة لألمانيا لم تعد ممارسة مبنية على اللاعنف قابلة للاستمرار في أوروبا ما بعد الحرب الباردة. [1]

- **الشراكة والتعددية في الثقافة الاستراتيجية الألمانية:**

في العقود الأولى من وجودها، الجمهورية الاتحادية الألمانية استخدمت إدراجها في المنتديات متعددة الأطراف للخروج من موقفها الضعيف. حيث أن دخولها الناتو رافق تطبيع علاقاتها مع الدول المنتصرة. فالروابط مع الولايات المتحدة وفرنسا أصبحت بمرور الوقت محددات السياسة الخارجية الألمانية ، وكذلك الشراكة الخاصة مع روسيا. العضوية في الناتو ، إنشاء الجماعات الأوروبية ، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في

[1] Kerry LONGHURST, Op.Cit, pp140-141

أوروبا ، كانوا ولا يزالون أدوات تسمح بإعطاء بعد في إطار متعدد الأطراف بالإضافة إلى التحالفات الثنائية الألمانية. التكامل في أنظمة الأمن الغربية سمح له بقيادة مفاوضات حول المسألة الألمانية من موقع قوة. تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كما أدت (CECA) إلى رفع الظروف التمييزية التي أثرت على ألمانيا الغربية. كما سمحت التعاقدات المتعددة الأطراف بالنخب في الدولة الجديدة لتشكيل الهوية. كانت المشاركة في المنظمات متعددة الجنسيات دليلاً رسمياً على المساواة في الحزب غرب البلاد ، رمز ملموس يثبت أنه يمكن لألمانيا أن تستعيد سمعتها كشريك ، خاصة وأن وحشية النظام النازي جعلتها تخسر، أو بالأحرى الرغبة من الديمقراطيين الألمان لرؤية دولتهم تصبح عضوا في جزء من المجتمع الدولي. [1]

ولقد ازداد وزن وأهمية جمهورية ألمانيا الاتحادية (FRG) أهمية (بما في ذلك داخل الأمم المتحدة حيث دخلت في عام 1973 في نفس الوقت مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية) ، حيث وجدت استراتيجية التعددية سببًا جديدًا للتواجد، وعززت الأهمية الرئيسية الممنوحة للالتزامات حتى في ظل الظروف الجديدة التي خلقتها لتعزيز موقف ألمانيا. كما أن المؤسسات عرضت على الجمهورية الاتحادية مجال عمل للدبلوماسية ، التي يمكن أن تزيد من قدرتها في النفوذ باتباع سياسة القوة التقليدية. يضاف إلى ذلك أنه خلال فترة المواجهة بين الشرق والغرب والمحافل الدولية مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) ، أين أصبحت الأمم المتحدة تدريجيا من الأماكن المتميزة لتنظيم جولات منتظمة من المفاوضات. هناك قضايا ضرورية بالنسبة للألمان ، مثل نزع السلاح أو بناء علاقات الثقة أو تنفيذ الجوانب الإنسانية لسياسة الانفتاح على الشرق في السبعينات، والتفاوض على المستوى المتعدد الأطراف. الأهمية الكبيرة المعطاة لنزع السلاح في السياسة الخارجية الألمانية يتم شرحها من خلال هذا التكوين التاريخي، الذي ينعكس في هيكل وزارة الخارجية التي لديها قسم فرعي قوي مسؤول عن هذه الأمور. كما أن ألمانيا ملتزمة التزاما راسخا ، لصالح تعزيز نظام عدم الانتشار نووي[2].

[1] Henning Riecke , « La culture stratégique de la politique étrangère allemande ». Note du Cerf a90 , l'Institut français des relations internationales, Ifri – Novembre 2011, p12.
[2] Ibid, p13

إن الهدف الرئيسي لسياسة الأمن والدفاع الألمانية هو ضمان حماية وأمن المواطنين الألمان. يمر هذا الهدف من خلال التعددية والتعاون مع الدول الشريكة ، ويتضمن مفهومًا أوسع للأمن (أمن الشبكات ، أو Vernetzte Sicherheit ، اعتمادًا على شروط الكتاب الأبيض لعام 2006).

منذ نهاية التسعينات ، ساهم البوندسوير في بعثات وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (السودان ولبنان وأفغانستان) وفي العمليات العسكرية للناتو (كوسوفو ، أفغانستان) وكذلك العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي والبعثات المدنية (البوسنة ، عملية القرصنة البحرية أتالانتي وبعثة تدريب الاتحاد الأوروبي في الصومال، بعثة تدريب الاتحاد الأوروبي في مالي). ويبرر وزير الدفاع هذه المشاركة بالتضامن مع الشركاء الدوليين ومفهوم استخدام القوة من أجل السلام ("Im Einsatz zu dem Frieden"). يفسر هذا الارتباط بتعددية الأطراف من خلال تأثير التاريخ على الثقافة الإستراتيجية الألمانية. حيث يُعد التزامها متعدد الأطراف أمرًا أساسيًا لثقافتها الإستراتيجية ، سواء على الصعيد العالمي من خلال الأمم المتحدة أو الإقليمي عبر الاتحاد الأوروبي (ولا سيما في CFSP و CSDP منذ إنشائها في 1992 و 1999 على التوالي) وحلف شمال الأطلسي. يقترن اختيار التعددية بعلاقات استراتيجية قوية، أولا مع فرنسا (التعاون الفرنسي الألماني القائم على معاهدة إليزيه منذ عام 1963) ، ولكن أيضًا الولايات المتحدة وبولندا (داخل مثلث ويمار) وروسيا. وبالمثل ، يدعي الجيش الألماني تعلقه بهذا التقليد متعدد الأطراف ويتصور فقط العمليات العسكرية في إطار متعدد الجنسيات ، وليس عمليات وطنية بحتة. ولا يزال الكتاب الأبيض الألماني مخلصًا لهذا الإطار الموروث من تاريخ ء ومفهومه الأصلي. هذا يرجع أساسا إلى حقيقة تمكن ألمانيا من إعادة إنشاء جيش في عام 1955 في إطار الناتو. في الواقع ، ألمانيا كذلك من الحرب العالمية الثانية هزمت ، قسمت ، احتلت وحرمت من سيادتها. فالتراث Weltpolitik الذي أطلقه وليام الثاني في بداية القرن العشرين ، والذي لا يزال يمثل الثقافة الاستراتيجية الألمانية إلى اليوم. لذا فإن برلين لا تسعى للحصول على منصب القيادة في الأمن

الدولي. يتحدث البعض حتى عن مفهوم مجمع تجنب القيادة. ومع ذلك ، الطبيعة المتغيرة للتهديدات في المجتمع الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين ، كان على ألمانيا أن تبدأ في التفكير في إعادة تحديد مكانتها على المسرح الدولي والتحرك نحو التطبيع السياسي. [1]

- **ثقافة ضبط النفس فيما يتعلق باستخدام القوة:**

تعتمد سياسة الدفاع والأمن الألمانية تقليديا على ثقافة ضبط النفس و الإحجام عن استخدام القوة العسكرية. الأسباب موجودة بشكل أساسي في التاريخ الألماني في القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك ، اعتمدت ألمانيا بعد عام 1945 أحكامًا دستورية متناقضة كان لها تأثير على عرقلة إمكانيات توظيف **البوندسوير** (القوات المسلحة لجمهورية ألمانيا الاتحادية) خارج الإقليم. مغطى بحلف الناتو (نتحدث عن جيش برلماني ، أو Parlamentsarmee). وإذا كانت المادة 87 أ من القانون الأساسي تُخضع المشاركة الخارجية للقوات الألمانية إلى تفويض دستوري ، فالمادة 24 تؤكد المسؤولية الألمانية في إطار نظام الأمن الجماعي ولا يمنع التدخل الخارجي. ومع ذلك ، في إطار العمل الذي تتوخاه سياسة الدفاع الأوروبية أو الناتو ، لقد أصبح من الواضح أن طرائق التدخل تتجاوز حدود المنطقة الجغرافية التي يغطيها الناتو في تسوية الصراعات الإقليمية. مع سقوط جدار برلين ، أثيرت مسألة تورط الجيش الألماني في الأمن الأوروبي والدولي.

التناقض بين المادتين 87 أ و 24 ، صدر حكم نهائي من محكمة كارلسروه بتاريخ 12 جويلية 1994 ، بعد نقاش سياسي مكثف في البرلمان بين الاشتراكيين الديمقراطيين والليبراليين والديمقراطيين المسيحيين، وحكمت المحكمة بشأن مشاركة الجنود الألمان في البعثات العسكرية الخارجية تحت رعاية الأمم المتحدة وخارج منطقة حلف شمال الأطلسي الجغرافية وفقا للقانون الأساسي لعام 1949 ، حتى لو كانت هذه المهام تنطوي على استخدام القوة. في الواقع ، كان من المهم أن تعترف المحكمة الدستورية بعواقب مشاركة ألمانيا المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على وجه

[1] Delphine Deschaux-Dutard, « La culture stratégique de la République Fédérale d'Allemagne, entre multilatéralisme tourné vers l'avenir et contraintes institutionnelles ». Dossier stratégique, l'IRSEM, N° 8 , décembre 2013, pp6-5.

الخصوص ، مما قد يؤدي بالتالي إلى تدخل الجيش الألماني خارج أوروبا في إطار تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ينفذه الناتو ، كما هو الحال في أفغانستان. ومع ذلك ، وفقًا لأحكام القانون الأساسي ، يجب على **البوندستاغ** (المجلس التشريعي الاتحادي أو البرلمان الاتحادي) الموافقة بالأغلبية على أي مشاركة للجيش الألماني في عملية خارجية، سواء كانت عسكرية أو إنسانية (المادة 87 أ) ، من خلال التحديد الدقيق لتفاصيل تفويض الجيش الألماني لكل عملية (القوى العاملة، المدة ، المواد ...). [1]

- **القيود السياسية والمؤسسية الداخلية:**

سياسة الدفاع الألمانية هي موضوع نقاش سياسي متكرر ونشط في برلين. بالإضافة إلى ذلك ، لا يزال الرأي العام الألماني مترددًا اليوم في استخدام القوة المسلحة، حيث يشير استطلاع حديث أجراه معهد Bundeswehr للعلوم الاجتماعية في عام 2011 إلى أن دعم الرأي العام الألماني انخفضت مشاركة Bundeswehr في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان من 64 ٪ في 2005 إلى 44٪ في عام 2010. وبالمثل ، إذا اعتقد 63٪ من المواطنين الألمان أن البوندسوير يمكن دعوته بشكل مشروع للتدخل في أوروبا ، فإنهم يؤيدون 33٪ فقط إذا كان التدخل عسكري في الشرق الأوسط ، و 31٪ في حالة وجود عملية خارجية في إفريقيا. هذا العمل السياسي المؤسسي يضيف المجمع إلى قيود ميزانية الدفاع التي وصلت إلى 1.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 ، ويميل إلى الحد من إمكانيات توظيف الجيش الألماني خارج أراضيه. بشكل أساسي ، عندما ننظر إلى سياسة الدفاع والأمن الألمانية في عام 2013 ، من الواضح أنه إذا كان الخيار متعدد الأطراف (في نفس الوقت الأطلنطي والأمم المتحدة والأوروبي) دائمًا هو المبدأ التوجيهي للثقافة الاستراتيجية الألمانية ، فإنه يخضع اليوم لقيد مالي وسياسي مزدوج. لذلك تواجه الحكومة الفدرالية عائقين اليوم: من جهة ، الضغط من أجل تخفيض الإنفاق العسكري ، ومن ناحية أخرى، الحاجة إلى استرخاء الإجراءات البرلمانية للترخيص المسبق لتوظيف البوندسوير. وهذا

[1] Delphine Deschaux-Dutard, « La culture stratégique de la République Fédérale d'Allemagne, entre multilatéralisme tourné vers l'avenir et contraintes institutionnelles ». Dossier stratégique, l'IRSEM, N° 8 , décembre 2013, p6

من شأنه أن يسمح لألمانيا بتولي المزيد من مشاركتها في مهمات الناتو الأمنية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. [1]

- **المساهمة الألمانية في عمليات إدارة الأزمات الدولية :**

ساهمت القوات المسلحة الاتحادية في أكثر من 130 عملية في مجال حفظ السلام، من خلال الدعم والمساعدة الإنسانية والإغاثة من الكوارث. هم أحد أهم المساهمون بالقوة في عمليات الأمم المتحدة. منذ عام 1993 ، أكثر من 200.000 فرد من القوات المسلحة الألمانية في العمليات العسكرية في الخارج. حتى الآن ، تم تكليف 7700 جندي بعمليات تحت سلطة الاتحاد الأوروبي أو الناتو أو الأمم المتحدة: أكبر فرقة 3300 جندي ، جزء من القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان (FIAS) ، يساهم 1100 جندي في عملية اليونيفيل ، ومنها ألمانيا توجه العنصر البحري قبالة الساحل اللبناني– 354 في سبتمبر 2007 ، جدد البرلمان الألماني ولاية هذه القوة لمدة اثني عشر شهرا أخرى. مقارنة بعام 2005 ، خفضت القوات المسلحة الاتحادية عدد الجنود المشاركين في العمليات في البلقان، انخفض في قوة كوسوفو من 3700 إلى 2300 ، في حين أن عدد القوات الألمانية المساهمة في EUFor في البوسنة والهرسك ذهب من 1200 إلى حوالي 500 في صيف 2007 – أحد أسباب هذا الانخفاض هو تحسن الوضع السياسي في المنطقة في السنوات الأخيرة . يأتي هذا الاحتمال في وقت مرضٍ للحكومة الألمانية. تزايد تواتر العمليات داخل الدولة يساهم مثل المسافة المتزايدة من مناطق العمليات أنتجت إطارًا أكثر تعقيدًا ومكلفة للتفاعل. بالإضافة إلى بعض تكاليف عمليات إدارة الأزمات الدولية يجب أن تتحملها ميزانية الدفاع السنوية ، التي تم تقويضها بفعل جهود لتغيير تنظيم وموارد قوات الجيوش. [2]

[1] Ibid , pp7-6.

[2] Thomas BAUER , « LA STRATÉGIE DE SÉCURITÉ ET DE DÉFENSE ALLEMANDE TENDANCES ET DÉFIS ACTUELS « :
file:///C:/Users/ACER/Downloads/(1)%20Facebooklk_fichiers/35_Bauer_Secu_Allemagne.pdf

منذ توحيد المنطق متعدد الأطراف يختلط الحديث مع نهضة معينة – لا تزال نسبية – لـ "منطق الدولة القومية" في ألمانيا ، والتي يرافقه نقاشات بين النخب السياسية والخبراء الدبلوماسيين حول موضوع تطبيع السياسة الخارجية والأمنية الألمانية. هذه النخب تبرر التطبيع (Normalisierung) من خلال حاجة ألمانيا إلى الاعتماد بشكل أقل على شركائها لصياغة مصالحها الأمنية. ومع ذلك ، لا يزال تعريف المصالح الوطنية غير واضح. اعتمدت الصيغة في الكتاب الأبيض لعام 2006 على النحو التالي: "إن المصالح الرئيسية للسياسة الأمنية الألمانية هي تعزيز الأمن والاستقرار الأوروبي والأطلسي ، ورفاهية البلد [...] ، وأسس الديمقراطية ، وصحة حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي حول العالم ». لا يزال مفهوم المصالح الوطنية ، حتى إذا تم استخدامه اليوم بطريقة غير مقيدة عنصر حساس. استذكر وزير الخارجية "جيدو ويسترويل" في 18 سبتمبر 2013 في الذكرى الأربعين لانضمام ألمانيا إلى الأمم المتحدة كسياسة خارجية وأمنية اللغة الألمانية هي سياسة سلام.[1]

إن فحص سياسة الدفاع والأمن الألمانية يكشف أن الخيار متعدد الأطراف ، في نفس الوقت الأطلسي والأمم المتحدة والأوروبي ، لا يزال دليل الثقافة الاستراتيجية الوطنية.

بالنسبة إلى صوفيا بيكر ، فإن اختيار التعددية يقترن بثقافة مناهضة للعسكرة. هذين الجانبين هما إرث الحرب العالمية الثانية عندما عانت ألمانيا من "هزيمة معنوية ومادية هزت الأسس السياسية والهوية للمجتمع الألماني ... البلد الذي كان كذلك من قبل تمجيد في عظمتها العسكرية وقد طورت ثقافة مناهضة للعسكرة ". وخلافا لما نحن قد يعتقد أن هذه الصدمة لا تزال موجودة إلى حد كبير، حتى بين الأجيال الشابة[2].

على الرغم من الإجماع الواسع بين الحساسيات السياسية المختلفة ، فألمانيا لا تزال مترددة بشأن تعريف المصالح الخاصة بها في العالم والأولويات التي ينبغي أن تكون، وذلك نتيجة فشل سياسة القوى الوطنية. ألمانيا لديها من البداية ما يجب القيام به مع فكرة

[1] Delphine Deschaux-Dutard, Op.Cit, pp5-6.
[2] **Maurice de Langlois , « comprendre l'Allemagne ».** Dossier stratégique, l'IRSEM, N° 8 , décembre 2013, p.3.

تدخله المشروعة في أجزاء أخرى من العالم، لكنها مترددة في التصرف في كل مكان حول العالم كجزء من السياسة الأمنية(الوضعية يختلف تجاريا). تنشأ المشاكل عندما يتعلق الأمر باختيار وسائل السياسة الخارجية ، لا سيما الأدوات الكلاسيكية من سياسات القوة (الإكراه واللجوء إلى القوات المسلحة)[1] .

منذ حرب الخليج وما بعدها، سلوك السياسة الأمنية الألمانية تحكمه بشكل واضح الثقافة الاستراتيجية، حيث يمكن رؤيته بشكل أوضح على مستوى الخطاب وفي العمليات المتنوعة من الإدماج والاستبعاد التي ميزت صياغة المواقف والسياسات. في شكل ثقافة استراتيجية إيجابية تم تحديد معايير الخيارات الممكنة ، من خلال تزويد صانعي لمتابعة مرجع السياسات المحدودة. في نفس الوقت أصبح صانعو السياسة يدركون تمامًا الثقافة الاستراتيجية كإطار لأعمالهم والضغوط والتوقعات التي فرضت عليهم. لقد كان هذا واضحا في مفردات الخطاب الثقافي الاستراتيجي – "وزن الماضي . . . "،" المسؤولية تقودنا إلى. . . "،" التاريخ لا يسمح لنا إلى . . . – وهكذا – أصبح استخدامها أكثر وضوحًا لإضافة الشعور بالشرعية أو لتبرير اعتماد أو رفض مسارات سياسية معينة ، على سبيل المثال التدخل خارج المنطقة وقضية التجنيد الإجباري. [2]

يعتبر التعلق بالقيم والتعددية حول استخدام القوة هي مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الألمانية. هذه الاتجاهات بنيت على مدار التاريخ. ولكن في نفس الوقت الصراعات و التناقضات في التصور بأن ألمانيا لها دورها على الساحة الدولية تسبب انسداد و عدم اليقين.

تواجه ألمانيا اليوم ، تحديات أمنية كبيرة والتي تتطلب استجابة وكفاءة في العمل العسكري. كما تدعو العلاقات الدولية المعاصرة إلى رؤية عالمية للقضايا الأمنية يتجاوز التحليل العسكري ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية أو اجتماعية. وهذا على وجه الخصوص ما تقترحه المقاربات الأمنية الشاملة التي وضعها الاتحاد الأوروبي (الاستراتيجية الأمنية الأوروبية) وحلف شمال الأطلسي (مفهوم النهج الأمني العالمي

[1] Henning Riecke , Op.Cit, p24.
[2] Kerry LONGHURST, Op.Cit, p147.

الذي تم تبنيه في قمة الحلف في بوخارست عام 2008 ، وتم التأكيد عليه مجددًا في قمة الحلف في لشبونة عام 2010. في مواجهة هذه التطورات ، تمكن العديد من المحللين من استنتاج أنه كان هناك نقص في التوجيه الاستراتيجي في سياسة الأمن والدفاع الألمانية بعد الموقف الذي اتخذته تجاه الأزمة في ليبيا في عام 2011 (امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن 1973). من المهم أن تفهم أن السياسة الأمنية الألمانية مقيدة ، ليس بسبب عدم وجود استراتيجية ، بل بسبب شكل من الجمود بسبب ثقافتها الاستراتيجية.

إن الالتزام باحترام القيم ، ومكافحة العسكرة ، والتعددية والتعاون في شكل شراكات هي حقائق ثابتة ، ذات أصل ثقافي في السياسة الخارجية الألمانية. قد يكون التمسك بالقيم والتعددية للتجديد والحفاظ على موقعها من خلال تقييم جديد للمهام. كما تجلى النفور من استخدام القوة في موقف التردد التي عززها المسار الصعب من خلال البعثات في العراق وأفغانستان. لكن التناقضات تهدد الانسدادات الآن بإتلاف تماسك التحالفات الأمنية للناتو والاتحاد الأوروبي للحد من دور ألمانيا داخلها. الوزن المتزايد لألمانيا والتوقعات الجديدة التي يجب أن تستجيب لها السياسة الأمنية منذ نهاية مواجهة الكتلتين الشرقية والغربية، هي شروط جديدة أدت للتحولات والصراعات بين هذه التوجهات.

5-الثقافة الاستراتيجية الجزائرية

إن الوضع المعقد الذي مر به الشعب الجزائري ساعد بفضل تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية، الثقافية والبشرية، في أن يرسم كيان سياسي له خصوصية الواقع الجغرافي المحدد المعالم (الهوية، اللغة، الدين) من جهة وتصور كيفية بناء الدولة التي تتوفر فيها معطيات السيادة (الاستقلال).

تبنت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مجموعة عوامل مرجعية كالتاريخ والإيديولوجيات، وهذا لا يختلف كثيرا عن الأطروحات النظرية التي وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في مجال الدفاع والأمن لهذه التفسيرات والرؤى، انطلاقا من مسلمة أن بناء الأمن الوطني وإن تعلق بالدولة الوطنية وتحدد بها، فإن محدداته أوسع من أن تنحصر في حدودها.

- **العوامل المؤثرة في الثقافة الاستراتيجية الجزائرية :**

أ-الحقبة الاستعمارية:

تنقسم هذه الفترة إلى ثلاثة (03) حقبات، كانت بمثابة الحركية التي استفاد منها الأجيال منذ 1830، أين بدأت **المرحلة الأولى** بالمقاومات الشعبية بقيادة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري، إلى الشرق بقيادة أحمد باي في الفترة الممتدة من (1932-1847). ثم تحركت شعلة الانتفاضة لتصل إلى منطقة القبائل والقطاع القسنطيني بزعامة لالة فاطمة نسومر، الشيخ الحداد ومحمد المقراني بين سنوات1851-1873، وفي كل مرة كانت الإدارة الاستعمارية تحاول طمس شخصية الشعب بكافة الأساليب القمعية (سياسة الاندجان، إصدار قوانين لجعل الجزائر منطقة عسكرية، نزع

الأراضي...إلخ)، إلا أن هذه السياسة لم تنل من عزيمة الشعب الذي ازداد إيمانه بأحقية القضية ليواصل المسيرة النضالية[1].

المرحلة الثانية أفرزتها المقاومة في ثوب سلمي ويتمثل في النضال السياسي (الحركة الوطنية) الذي انطلق في بداية القرن الماضي عن طريق نخبة من الشباب المتعلم الذي بدأ بإنشاء خلايا صغيرة على غرار حركة الطلبة المسلمين التي أنشأها فرحات عباس في جامعة الجزائر 1924، وتلتها في ذلك عدة تشكيلات سياسية نجم شمال أفريقيا بفرنسا سنة 1926 بزعامة مصالي الحاج، جمعية العلماء المسلمين 1931 بزعامة الشيخ عبد الحميد بن باديس، حزب الشعب سنة 1937 الذي تحول فيما بعد إلى حركة إنتصار الحريات 1946، المنظمة الخاصة سنة 1947 بزعامة محمد بلوزداد. ورغم الخلافات (القادة السياسيين) في الداخل والخارج التي خلقت أزمة في قيادة الحركة الوطنية وتسببت في عدم نجاح المسيرة النضالية السلمية، إلا أن تدخل بعض الشخصيات التي تتمتع بمصداقية لدى المناضلين بمختلف أطيافها وعامة الشعب، استطاعت أن تغلب الكفة لصالح الهدف المنشود "تحرير البلاد"،[2] وتم لم الشمل تحت لواء جبهة التحرير الوطني.

المرحلة الثالثة التي ميزها من جهة إنشاء الفرع العسكري المتمثل في جيش التحرير الوطني الذي جعل من تاريخ 1954 ذكرى لا تمحى من أذهان الأجيال، لأنه يمثل المرحلة المفصلية والحاسمة في تاريخ الجزائر، فبعد اجتماع القادة 22 في جويلية من نفس السنة، تقرر الخيار العسكري كأداة للتفاوض مع فرنسا، وتم قراءته في بيان تاريخي وجه للشعب (1954.11.01) ومن خلاله إلى كل العالم، وانطلقت الثورة في البداية بمنطقة الأوراس بنظام محكم هدفه الأول والأخير "استقلال الجزائر مهما كلف الأمر". وحتى لا تمنح فرصة إلى العدو لخلق البلبلة بين الشعب والقادة الثوريين، تم نهج التوسع لفك الحصار على الأوراس، وأثبت جيش التحرير في العديد من المناسبات (المعارك)

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر:

« De la Résistance a la Guerre d'indépendance, 1930-1962 » du Moudjahid, OULED EL HOCINE Mohamed-Cherif, Alger, éditions Casbah.

[2] يوسف بن خدة، "جذور أول نوفمبر 1954"، الجزائر، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012، ص.10.

تحطيم أسطورة أن الجيش الفرنسي لا يقهر، كما أثبت أنه ليس مجموعة إرهابية أو من قطاع الطرق، كما أقنع الرأي العام العالمي بصدق ومشروعية المطلب[1].

ب-المرجعية الجيوإستراتيجية:

-**الموقع الجغرافي** الممتد على مساحة 2831741 م^2 وحدود تبلغ 6343 كلم^2، امتدادات الساحل 1200 كلم^2 ، الذي يعتبره الكثير من المحللين من البوابات الهامة نحو إفريقيا والمتوسط، وإذا أضفنا إلى ما يحتويه باطن الصحراء من ثروات باطنية (بترول، غاز، فوسفات ومياه جوفية)، فإنه أصبح منطقة جد إستراتيجية مستهدفة من أطراف أجنبية.

فهذا الموقع يمثل الجسر الرابط بين قارتين (أوروبا-إفريقيا)، شساعة المساحة، توسطها لدول المغرب العربي، طول حدودها البرية والبحرية، فالشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط المطل على دول المغرب العربي، تمر عليه أكثر من 65 % من واردات النفط والغاز المتجه إلى أوروبا، و15% من الواردات القادمة من الخليج وأفريقيا وأمريكا، مما يمثل ورقة مهمة في العلاقات الأورو-متوسطية.

-**أهمية حدودها الصحراوية المطلة على الساحل الإفريقي:** المأزق الأمني الذي تعيشه المنطقة من جراء تجانس الإرهاب والجريمة المنظمة وهشاشة الأنظمة وعدم فعالية إن لم نقل جدية السياسات الأمنية، ساهم كثيرا في تأزم الوضعية الأمنية وتشعبها لتلقي بظلالها على الجزائر، التي وجدت نفسها محاصرة من طرف الحركات الجهادية في الداخل والخارج وأصبحت كل المؤشرات تنذر بزعزعة أمنها القومي.

فالهشاشة الأمنية التي تعرفها دول الجوار أو ما اصطلح على تسميته "بقوس الأزمات" فهي نتاج لمجموعة من العوامل الداخلية (حروب أهلية، فشل الأنظمة، انهيار المؤسسات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية) التي هيأت الطريق لتحديات خارجية متمثلة في التهديديات الأمنية التي وجدت ضالتها (الإرهاب، الجريمة المنظمة...إلخ) وهذا ما أثر

[1]بن يوسف بن خده، "نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيفيان"، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص.08

سلبا على الأمن الحدودي للجزائر التي تتقاسم معهم مجموعة من المكونات الطبيعية والبشرية.

-**المخزون الهائل للثروات الباطنية:** تشترك الجزائر مع بعض دول المنطقة المغاربية في وجود ثروات باطنية إستراتيجية (النفط باحتياطي يقدر بـ 54 مليار، والغاز الطبيعي بحوالي 41 مليار متر مكعب في كل من ليبيا والجزائر، الفوسفات باحتياطي أكثر من 47% من الاحتياطي العالمي، كما يوجد هناك احتياطي غير مستغل بالقدر الكافي من الحديد، النحاس، الزنك، الرصاص، اليورانيوم والذهب)، مما يجعلها محل أطماع الدول الكبرى الأكثر تصنيعا في العالم.

-**التنافس الأجنبي،** يعتبر المحللون أن تدخل فرنسا في منطقة الساحل تحت غطاء محاربة الإرهاب لم يؤجج الأوضاع الأمنية (تصاعد الأحداث الإرهابية) بل خلق فتنة في أوساط الأهالي (الطوارق) وهذا ما صعب من مهمة الجزائر في إنهاء النزاع القائم بين الإخوة الأعداء وأصبحت مهددة في أمنها (الهجوم الإرهابي على القاعدة البترولية تيقنتورين 2013)، وهذا ما استدعى إعادة النظر في السياسة الدفاعية للتجاوب مع التحديات.

فالجزائر كانت ومازالت محل منافسة بين أكبر القوى عالميا، خاصة أوروبا (فرنسا) التي تعتبر منطقة شمال إفريقيا من المناطق المحررة وعليه تبقى كل الاحتمالات واردة لدخول المنطقة والتمركز فيها، ويمكن إلى حد بعيد فهم هذه الرسالة، من خلال التدخل العسكري الذي تنتهجه من حين إلى آخر تحت عناوين متعددة وهو نفس النهج الذي يمارس من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الوسط وآسيا[1].

فكل الدول المذكورة تحاول الهيمنة على المنطقة عبر بوابة الجزائر (إحدى الأولويات)، ومن هنا فتح الباب على مصراعيه وبدأ التسابق، لذا يرجح العديد من المحللين أن هناك اعتبارات يمكن من خلالها فهم توجه الجزائر نحو هذه الاستراتيجية في سياستها العامة.

[1] توفيق المديني، "اتحاد المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية "، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 2006، ص.37.

ج-المرجعية الجيو سياسية:

رغم الإخفاقات (التوتر) التي عرفتها الممارسة السياسية في الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال، إلا أن الدراسات الأكاديمية المطروحة سابقا ولاحقا تفيد أن ثقافة المجتمع تعمل من أجل إرساء علاقة تكاملية بين استقرار النظام السياسي وطبيعة مخرجاته المتمثلة في السياسات العامة التي يمكن قراءتها من خلال النقاط الآتية:

-استقرار الحالة الاجتماعية وتناسق البناء الاجتماعي "la structure sociale "، والذي كان عاملا ومؤشرا مهما للدلالة على تجاوب واستجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية، وذلك من خلال مخرجات في شكل برامج تنموية متوسطة وطويلة المدى ومؤسساتية نفعية.

-الاستمرارية في تنفيذ السياسات وفق نسق خطي مدروس يخضع لخطط دقيقة واضحة وليست مجرد برامج ترقيعية سرعان ما تزول بزوال موجة الإحتجاجات الاجتماعية.

-إدخال العديد من الإصلاحات وفي مجالات شتى حتى يتسنى لفئات المجتمع المشاركة في كل القرارات المتضمنة الحفاظ على المكاسب الوطنية.

- سنوات الجمر التي كانت لها عواقب وخيمة من الناحية السياسية (جمود الحراك السياسي)، الأمنية (خسائر مادية وبشرية معتبرة)، ناهيك عن الحصار الدولي، لم تؤثر على البلاد لدرجة العزلة، وإنما حركت الآلة لاستعادة الأوضاع، وبالتالي إعطاء دليل أن الأزمة الجزائرية مؤقتة وكل الأمم مهما كان وضعها، وقوتها فهي معرضة لهذه الآفة (الفاعل الجديد في الساحة الدولية).

-العقبات التي واجهت إصلاح الدولة للتأثير في الأداة التي تحكم بها بالمقارنة مع السياسات القطاعية الأخرى، تلاشت مع الممارسة اليومية، لأن الإصلاح ليس مسألة اختيارات بنيوية وتنظيمية فقط، وإنما هو مسألة تغيير السلوكيات وبالتالي توعية الفاعلين (أعوان الدولة والموظفون) لتبني الأفكار الإصلاحية والالتزام بعملية تطبيق الإصلاح.

- **التوجهات الإصلاحية المستقبلية:**

القراءة في الاستبيانات المختلفة والحيادية ومنها البارومتر العربي في طبعته لسنة 2013، يؤكد من خلال عملية ميدانية أن نسبة 78% من المستجوبين في العديد من الولايات الجزائرية يطالبون بتطبيق إصلاحات تدرجية غير راديكالية من منطلق ثقافة الاستقرار بعد انتكاسات الربيع العربي (تفكك وأزمات متلاحقة)، وفعلا تم توظيف هذا التوجه، وتسويقه بعناية سياسيا لتعزيز ثقة الجزائريين بمؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية[1].

-ملامح تحديد المشهد المستقبلي أصبحت مرتبطة بعدة اعتبارات أساسية، منها دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، المؤشرات الاقتصادية الكمية الكلية والجزئية، التحالفات الدولية والإقليمية، والحالة الأمنية.

د-المرجعية القانونية:

-المشروعية الدستورية:

كرست كل الدساتير منذ 1963 إلى غاية آخر تعديل 2016، مبادئ الثقافة الاستراتيجية الوطنية خاصة في شقها (السياسة الدفاعية) الجوانب المفاهيمية، البشرية، المادية والتنظيمية للدفاع عن السلامة الوطنية والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشأن الخارجي في زمن الحرب، من بناء القدرات الدفاعية للأمة في ظل تنامي التهديدات التقليدية وغير التقليدية التي تواجهها الدولة في فضاء جغرافي وجوار إقليمي شديد التوتر أو في زمن

[1] من الناحية التاريخية، يعتبر الآباء المؤسسين لدولة الاستقلال هم ذوي خلفية عسكرية بالأساس، من هذا المنطلق، ترى الباحثة الفرنسية ميراي دوتاي "أن الجيش هو من خلق الدولة المستقلة وليس العكس فهو الشرعية وهو سلطة مرحلة ما بعد الاستقلال وهو ما كرس التداخل بين العسكري والسياسي، ولم يوجد ضابط واحد قاد الجيش الجزائري يمثل قيادة هرمية مطلقة وهو ما فسر غياب الانقلابات العسكرية وهذا ما يؤكد أن القرار داخل المؤسسة العسكرية يتم بشكل جماعي".

السلم من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]. لتبقى إحدى أهم المهمات الكبرى (الحفاظ على أمن المواطن والوطن) من الأعمال السيادية الموكلة إلى مؤسسة الجيش الوطني الشعبي الذي اضطلع بهذه المسؤولية بكل مستوياتها وضروراتها كإرث مكتسب من تاريخ المقاومة في الجزائر.

-المشروعية القانونية:

الاعتماد على القواعد القانونية المنصوص عليها في التشريع الداخلي وتدعيمها بما جاء في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، يضفي الشرعية أثناء تنفيذ كل الخطط العملياتية، كما يعطي دفع كبير لتقوية الصفوف وتعزيز التعاون بين الدول في إطار تحقيق السلم والأمن العالميين، ومتابعة ومحاسبة كل من تسبب في ذلك أينما كانوا في الداخل أو في الخارج، وبالتالي سد الأبواب أمام أي تدخل أجنبي مهما كان الهدف منه.

ورغم أن المواجهة المعلنة من طرف الجزائر للتصدي للظاهرة الإرهابية وغيرها من الظواهر الإجرامية تخضع لتشريع قانوني وتتوفر على كل الضمانات تماشيا مع المواثيق الدولية[2]، إلا أن المؤسسات الأمنية وعلى رأسها مؤسسة الجيش لم تسلم من الانتقادات من بعض الجهات، خاصة تلك التي تستعمل حقوق الإنسان كورقة للضغط على الأنظمة، لإجبارها على إعادة النظر في الجوانب التي تم الاعتراض عليها.

إن التشريع الدولي المنبثق عن الخبرة الدولية المكتسبة في ميدان مكافحة الجريمة، تم تجسيده في اتفاقيات تم التصديق عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتأسس من خلالها التعاون الجدي (الثنائي والجماعي) في مجال التخطيط الأمني، والذي أضفى على الاستراتيجيات المحلية (السياسات الأمنية)، الجدية والالتزام والمتابعة والإبلاغ عن نتائجها

---

[1] محمد بوسوماح، "الأسس الدستورية للدفاع الوطني"، مداخلة في الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2001، الطبعة الثانية، ص.76.

[2] تم تعديل قانون العقوبات وأدرجت الأفعال الإرهابية في المادة 87 مكرر وهذا تماشيا مع المفهوم الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (الاتفاقيات الدولية الرائدة في مجال لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة)، كما تم تأطير الجرائم الأخرى، مكافحة المخدرات والهجرة الشرعية ... وكل ما يتعلق بتمويل تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة (القانون 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005 ، والمعدل بالقانون 15- 06 المؤرخ في 15 فبراير 2015 ، إلى غير ذلك من الإجراءات القانونية.

كما استفادت من التوجيهات العامة التي تتضمنها هذه الاتفاقات، والجزائر كغيرها من الدول استنبطت العديد من الأحكام المتعلقة بالاستراتيجية الأمنية الدولية وأطرت به منظومتها التشريعية الجزائرية، وهو ما نلمسه من خلال القوانين العقابية التي فصلت في سبل علاج الجرائم المخلة بالأمن الوطني.

-المشروعية الدولية:

بالعودة إلى المبدأ العام الذي انطلقت منه ديباجة ميثاق الأمم المتحدة "نحن شعوب آلينا على أنفسنا، إنقاذ الأجيال من الحروب وحماية الحقوق.."، سنجد أن الضمان الوحيد لجميع الحقوق حتى في مكافحة الإرهاب لن يتحقق إلا بمشاركة الجميع وتحت وصاية وإشراف هيئة الأمم المتحدة الممثل الوحيد والمصدر الأساسي للشرعية الدولية.

من هذا المنطلق، عمدت الجزائر منذ الاستقلال، إلى الانضمام إلى كل المؤسسات الفاعلة على المستوى الدولي، كما ساهمت في إحلال السلم في العديد من القضايا (الصراع الاريتري-الإثيوبي، الرهائن الأمريكيين بإيران، الصراع الإيراني-العراقي)، كما انضمت إلى العديد من المنظمات الدولية وهي تجتهد دائما من أجل تجسيد السلم في إطار الشراكة الثنائية أو المتعددة الأطراف، لأنها تؤمن أن القاعدة العامة المعمول بها في القانون الدولي (أن العلاقات بين الدول تقوم على أساس التعاون السلمي) وهذا ما يضمن حقوق الشعوب في السلم والأمن الدوليين، وكيف للجزائر كغيرها من الدول الملزمة في سلوكها بتطبيق المبادئ والقواعد التي تحدد الحقوق والواجبات، وهي تعلم جليا ورغم صعوبة وثقل المواجهة مع الأزمة الأمنية المعقدة والمتشعبة، أن كل مخالفة لهذه المبادئ أو عمل صادر من دولة من شأنه الإضرار بدولة أخرى تترتب عليه المسؤولية الدولية.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها في مجال مواجهة الظواهر الإجرامية، يمكن ملاحظة وبطريقة ملموسة مدى تكييف الجزائر مع التوصيات الأممية في هذا المجال، بحيث أصبحت كل الدول الأعضاء في الهيئة الأممية ملزمة بالتنسيق فيما بينها ومع كافة المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات التابعة للأمم المتحدة، من أجل تحديد الإطار

العام لتنفيذ أحكام الإستراتيجية حسب المحاور المحددة على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي[1]، وفق المحاور التالية:

-**التنسيق والتعاون:** تقوم في هذا الإطار، فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب بالتواصل والتنسيق مع المنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية..) والمنظمات المالية العالمية والهيئات التابعة للأمم المتحدة (المقدر عددها بحوالي 30 منظمة) كل حسب تخصصها، من أجل مساعدة الدول الأعضاء لتنفيذ الإستراتيجية بطريقة متكاملة.

-**التدريب القانوني:** يقوم مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، بتوزيع الوثائق الرسمية ويعقد حلقات دراسية ويسطر برامج تدريبية لنشر المعلومات المتعلقة بالوثائق الرسمية الأممية في مجال مكافحة الجريمة، كما يتولى مساعدة الدول في تجسيد مبادئ الحكم الراشد، من خلال دعم وتنفيذ تشريعات مكافحة الجرائم، تعزيز نظم العدالة، تدريب أفراد الأمن على عمليات حفظ الأمن والتصدي للجريمة وجمع المعلومات، كما يدعو الدول للمشاركة في المنتديات العلمية التي تنظم تحت رعاية الأمم المتحدة.

-**الدفاع عن حقوق الإنسان:** لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، تعمل مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على حث الدول للأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة عند إصدارها لتشريعات أو أثناء تنفيذ العمليات ميدانيا مهما كان السياق الذي تشمله.

في الأخير، فإن الجزائر في ظل الأحداث المتسارعة في المنطقة العربية وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل، تحاول التكيف مع المعطيات الجديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي بما يتطابق مع مبادئها.

---

[1] مرابطي سارة، "الآليات القانونية لمكافحة الإرهاب"، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، 2008.01.06.

-أنظر كذلك، في آخر قرار اتخذته الجمعية العامة 282/66 بتاريخ 2012.07.12 لتقييم ما تم إنجازه في إطار الإستراتيجية الدولية لمواجهة الإرهاب، أكدت الجمعية العامة عزمها على مواصلة المجهودات من أجل تطبيق هذه الإستراتيجية ودعم الدول من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة، كما أكدت على تعزيز التشاور والتعاون بين مختلف الهيئات الأممية المكلفة بمتابعة ملف مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء على أن يكون اللقاء التقييمي القادم خلال انعقاد الدورة العادية 68 المزمع عقدها في جوان 2014.

الخاتمة:

تعتبر الثقافة عامل مهم في الدراسات الاستراتيجية، حيث تؤثر بشكل أو بآخر في قرارات وسلوك الدول. فهناك تباين بين المفكرين حول إعطاء تعريف محدد وموحد لهذا المفهوم، وإن كان هناك اتفاق عام على محتوى موضوع الثقافة الاستراتيجية غير أن الثقافة الاستراتيجية كمفهوم لا تزال موضع تساؤل في أجندات بحثية مختلفة. خاصة وأن الخبرات التاريخية والمعتقدات والتأثيرات الثقافية والقيود الجغرافية والمادية ، تصب في تكوين الثقافة الاستراتيجية للدول، ومن ثم تؤثر على سلوكها باعتبارها سمات مميزة لسياستهم الداخلية والخارجية.

لقد أدرك علماء العلاقات الدولية الحاجة إلى تفسير المصادر المحلية لسلوك الدولة. خاصة وأن الاختلاف في التوجهات الاستراتيجية للدول يرجع إلى خصوصية تكوين ثقافتها الاستراتيجية، هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى كما أنها قابلة للتغير حسب التغير في طبيعة المصالح والتوجهات.

ورغم المساهمات العلمية للكثير من المفكرين أمثال جاك سنايدر وإيان جونستون وكولن غراي ...الخ من أجل تطبيق تحليل ثقافي أفضل وبشكل عملي على السلوك الاستراتيجي للدول، لايزال هناك جدل حول التفسير النظري لمفهوم الثقافة الاستراتيجية. فهناك العديد من الثغرات التي واجهت الدراسات النظرية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم

الكتب:

-ابن منظور، لسان العرب. ج3.

-اتزو سون ، **فن الحرب.** (تقديم: أحمد ناصيف)، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2010.

-الطائي طارق محمد ذنون ، **الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: (دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية).** الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.

-المديني توفيق ، "اتحاد المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية "، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 2006.

-المسدي عبد السلام ، **مراجعات في الثقافة العربية.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017.

-الخزرجي ثامر كامل ، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات،** ط1 عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

- بوحوش عمار ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،** بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997.

-بيليس جون و سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية.** (ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004 .

-بن نبي مالك ، **مشكلة الثقافة.** (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، ط4، 1984.

-بن خدة يوسف ، "جذور أول نوفمبر1954"، الجزائر، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012.

-هاشم نعمة كاظم ، **الوجيز في الإستراتيجية،** بغداد 1988.

-كوش دنيس ، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية.** (ترجمة: منير السعيداني)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.

-كلاوزفيتز كارل فون ، **عن الحرب**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (ترجمة سليم شاكر الإمامي)، ط1، 1997.

-محمد إبراهيم زيد ، **الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية للدول العربية**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991.

-ميدايرل ادوارد ، **رواد الإستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكافلي إلى هتلر**. (ترجمة : محمد عبد الفتاح إبراهيم)، الكتاب الثالث، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، (د.ت.ن).

-سعيد فؤاد ، خليل فوزي ، **الثقافة والحضارة مقاربة بين الفكرين الغربي والإسلامي**. دمشق: دار الفكر، ط1، 2008.

-عز الدين أحمد ، **عصر انحطاط الإمبريالية العودة إلى منطق موازين القوى العسكرية**. مكتبة مدبولي، 2006.

-عزت إبراهيم ، **حوارات حول الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، القاهرة: دار مصر المحروسة، ط1، 2007.

-علي فارس حميد، **صانعو الاستراتيجيات، مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي**، بيروت (لبنان)، دار الرافدين للنشر، 2018.

-فهمي عبد القادر محمد ، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**. عمان-الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2010.

-تشومسكي نعوم ، **الحادي عشر من أيلول**، (ترجمة مجموعة من المختصين)، دمشق: دار التكوين للنشر والتوزيع، ط1 2002،

المقالات:

-الحيالي نزار اسماعيل ، عمار حميد ياسين، " قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر". دراسات دولية، العدد56.

-محمد إبراهيم الحسن، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"، دراسة علمية منشورة 2016.

-منصور عماد ، " السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية".**سياسات عربية**، العدد 21، يوليو 2016.

-مرابطي سارة، "الآليات القانونية لمكافحة الإرهاب"، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، 2008.01.06

-علي إبراهيم الزهيري انهار ، " تحصين الذات: وتكامل الأداء الاستراتيجي الروسي "دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي لمرحلة الرئيس بوتين". مجلة العلوم السياسية، 2019.

-رشيد ساعد ، "تأثير مراكز البحث والتفكير على توجهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين". مجلة المفكر، العدد 13.

-شلبي أمين ،"الولايات المتحدة .. صعود أم انحدار؟". **السياسة الدولية،** العدد 173، جويلية 2008.

-حجار, جورج، "الجمهورية الأمريكية : إمبراطورية أم رايخ رابع؟" **شؤون الأوسط**, العدد 115, صيف 2004.

-ثجيل عادل عبد الحمزة ، "أثر التوظيف الاستراتيجي في تحقيق أهداف الدولة". مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، العددان 38-39.

مواقع على الأنترنت:

-تكاشيفا أوليسيا ، وآخرون،"السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي"، دراسة مترجمة عن مؤسسة راند، 2015:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE144/RAND_PE144z1.arabic.pdf

- خلف نهى ، "هل هناك تحول في 'ثقافة الفكر الاستراتيجي الروسي' بعد ربع قرن من انهيار الاتحاد السوفياتي؟؟". الرأي اليوم، 2016/12/23:

https://www.raialyoum.com

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

- Booth Ken, Strategy and Ethnocentrism .New York: Holmes & Meier Publishers, 1979.

- Buzan Barry, Ole Waver, Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis. USA Boulder, CO: Lynne Rienner 1998.

-D. Yung Christopher, "China's Strategic Culture and Its d iverse Strategic Options ."**In** Matthew R. Slater, Patterns of Influence Strategic Culture Case Studies and Conclusions .Marine Corps University Press, 2020.

-Hanieh Adam ,"PRAISING EMPIRE: NEOLIBERALISM UNDER PAX AMERICANA". The New Imperialists :IDEOLOGIES OF EMPIRE. (Edited by Colin Mooers), London: Oneworld Publications, 2006 .

-J. Jackson-Preece ,Security in international relations. London: the London School of Economics and Political Science (LSE), 2011.

-LONGHURST Kerry, Germany and the Use of Force, Manchester University Press, 2004.

- R. Slater Matthew, Patterns of Influence Strategic Culture Case Studies and Conclusions .Marine Corps University Press, 2020.

-Scobell Andrew, CHINA AND STRATEGIC CULTURE. Strategic Studies Institute, U.S, May 2002.

- S. Gray Colin, Modern Strategy .Oxford: Oxford University Press, 1999.

- S. Gray Colin, Out of the Wilderness: Prime Time for Strategic Culture. USA . National Institute Press™, 2006 .

Articles :

- Balzacq Thierry, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", La revue internationale et stratégique, n°:52, hiver 2003- 2004.

-Barr Michael , « Mythe et réalité du soft power de la Chine ». L'émergence de la Chine et ses impacts.Études internationales ,Volume 41, numéro 4, décembre 2010.

- Becker Sophia , « La culture stratégique allemande : entre mulitculturalisme et mulitlatéralisme ». Dossier stratégique, l'IRSEM, N° 8 , décembre 2013.

- De Langlois Maurice, « comprendre l'Allemagne ». Dossier stratégique, l'IRSEM, N° 8 , décembre 2013.

-Delphine Deschaux-Dutard, « La culture stratégique de la République Fédérale d'Allemagne, entre multilatéralisme tourné vers l'avenir et contraintes institutionnelles ». Dossier stratégique, l'IRSEM, N° 8 , décembre 2013.

-Hedley Bull, «Strategic Studies and Its Critics," in International Security, ed. Barry Buzan and Lene Hansen, vol. 1, The Cold War and Nuclear Deterrence (Los Angles, London, New Delhi, Singapore: Sage Library of International Relations, 2007).

- Henning Riecke , « La culture stratégique de la politique étrangère allemande ». Note du Cerf a90 , l'Institut français des relations internationales, Ifri – Novembre 2011.

- Johnston Alastair Iain, "Thinking about Strategic Culture". International Security, Volume 19, Number 4, Spring 1995.

-Stephen B. Smith ,"The Geographic Origins of Strategic Culture". Khazar Journal of Humanities and Social Sciences,(Khazar University, Baku, Azerbaijan).

Sites internet:

- Al-Rodhan Nayef," Strategic Culture and Pragmatic National Interest." Globalpolicyjournal, 22 July 2015:

https://www.globalpolicyjournal.com/blog/22/07/2015/strategic-culture-and-pragmatic-national-interest

-Arnaud Kalika, « La pensée stratégique russe aujourd'hui ». Note de recherche stratégique N° 4:

https://www.irsem.fr/data/files/irsem/documents/document/file/1083/NRS_numero_04.pdf

- BAUER Thomas , « LA STRATÉGIE DE SÉCURITÉ ET DE DÉFENSE ALLEMANDE TENDANCES ET DÉFIS ACTUELS « :

file:///C:/Users/ACER/Downloads/(1)%20Facebooklk_fichiers/35_Bauer_Secu_Allemagne.pdf

-Bertel Heurlin and Kristensen," International Security". INTERNATIONAL RELATIONS – Vol.II – :

https://www.eolss.net/sample-chapters/C14/E1-35-04-02.pdf

-GRANDSERRE Alice, « La pensée stratégique chinoise : développement d'un *smart power* sur les bases de concepts millénaires ». Note de recherche stratégique n°3 , IRSEM institut de recherche stratégique de l'école militaire. 12/11/2013 :

https://www.irsem.fr/data/files/irsem/documents/document/file/1067/NRS%203.pdf

- Longhurst Kerry , « On strategic culture "·In book: Germany and the use of force. July 2018:
https://www.researchgate.net/publication/327127183_On_strategic_culture
- S. Lantis Jeffrey, "Strategic Culture: From Clausewitz to Constructivism Strategic Insights", Volume IV, Issue 10 (October 2005) :
http://jeffreylantis.com/wp-content/uploads/2013/01/StrategicInsightsArticle.2005.pdf

-« Qu'est-ce que la Stratégie ? », 6 septembre 2014 :
http://defense-active.over-blog.com/article-qu-est-ce-que-la-strategie-124518282.html

فهرس المحتويات:

العنوان: **الصفحة**

مقدمة:..... 3

المحور الأول: الإطار المفاهيمي (تحديد المصطلحات)..... 5

1- ماهية الثقافة..... 6

- التعريف اللغوي 6
- التعريف الاصطلاحي 7
- الفرق بين الثقافة والحضارة 9

2- ماهية الاستراتيجة..... 10

- التعريف اللغوي 11
- التعريف الاصطلاحي 11
- الاستراتيجية فن أم علم؟ 14
- الفرق بين الاستراتيجية والتخطيط 16
- الفرق بين الاستراتيجية والتكتيك 17

3- ماهية الأمن..... 18

- التعريف اللغوي 18
- التعريف الاصطلاحي 19
- مستويات الأمن 22

4- ماهية الثقافة الاستراتيجية..... 26

5- الثقافة الاستراتيجية والدراسات الأمنية..... 30

المحور الثاني: الإطار الفكري والنظري في تفسير الثقافة الاستراتيجية..... 33

1- وظائف الثقافة الاستراتيجية..... 34

2- مكونات الثقافة الاستراتيجية..... 37

3- مصادر الثقافة الاستراتيجية..... 38

4- الاستمرارية و التغير في الثقافة الاستراتيجية..... 49

5- التفسير النظري للثقافة الاستراتيجية (الأجيال الثلاثة)..... 54
- الجيل الأول 55
- الجيل الثاني 57
- الجيل الثالث 59
- المشاكل المتعلقة بالاستقصاء الثقافي 64

المحور الثالث: نماذج عن الثقافات الاستراتيجية..... 67

1- الثقافة الاستراتيجية الصينية..... 68
- الإرث التاريخي الصيني 68
- دور الموقع الجغرافي للصين 69
- مرتكزات الثقافة الصينية 70
- الانسجام العالمي 73
- استراتيجية دفاعية أم هجومية؟ 75
- استراتيجية الدفاع النشط وتشريع استخدام القوة 77

2- الثقافة الاستراتيجية الروسية..... 80
- الإمبراطورية الروسية.....80
- المذهب العسكري السوفياتي خلال الحرب الباردة 82
- المذهب العسكري الروسي لما بعد الحرب الباردة 85
- روسيا وفكرة الاستقرار الاستراتيجي 88
- المبادئ التوجيهية للتفكير الاستراتيجي الروسي الجديد 90
- التوجه الجيوسياسي الروسي الجديد 93

3- الثقافة الاستراتيجية الأمريكية.....94
- استخدام القوة في الثقافة الاستراتيجية الأمريكية 94
- الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي الجديد 96
- تأثير مراكز البحث والتفكير في الثقافة الاستراتيجية الأمريكية.....100

4-الثقافة الاستراتيجية الألمانية..... 101

- مصادر الثقافة الاستراتيجية الألمانية 102
- ألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 104
- الثقافة الاستراتيجية الألمانية لما بعد الحرب الباردة.....106
- الشراكة والتعددية في الثقافة الاستراتيجية الألمانية 107
- ثقافة ضبط النفس فيما يتعلق باستخدام القوة 110
- القيود السياسية والمؤسسية الداخلية 111
- المساهمة الألمانية في عمليات إدارة الأزمات الدولية 112

5-الثقافة الاستراتيجية الجزائرية..... 116

- العوامل المؤثرة في الثقافة الاستراتيجية الجزائرية 116
- التوجهات الإصلاحية المستقبلية 121

الخاتمة:..... 125

قائمة المراجع:..... 126

فهرس المحتويات:..... 133